

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة النجاح الوطنية

كلية الدراسات العليا

تحليل وقياس انتقائية العامل في الصناعات
التحويلية في الضفة الغربية

إعداد:

عائشة علي عبد القادر الطبي

اشراف:

د. باسم مكيحول

قدمت هذه رسالة استكمالاً للحصول على درجة الماجستير في إدارة السياسة
الاقتصادية بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية.

نابلس - فلسطين

٢٠٠١ هـ - ١٤٢٢ م

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة البجاح الوطنية

كلية الدراسات العليا

تحليل وقياس انتاجية العامل في المصانع
التحويلية في الضفة الغربية

إعداد:

عائشة علي عبد القادر الطبي

نوقشت هذه الاطروحة بتاريخ ٢٠٠١/٥/٦ واجزئت.

لجنة المناقضة

- ١- الدكتور باسم مكيحول ----- رئيس
- ٢- الدكتور حسن ياسين ----- عضواً
- ٣- الدكتور جواد الساجي ----- عضواً

بسم الله الرحمن الرحيم

"وَعَلِمَنَا مَا لَمْ تَعْلَمْنَا وَكَانَ فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ عَظِيمًا"

صَدَقَ اللَّهُ العَظِيمُ

الاهداء

- الى والدتي نعم الحنان والعطاء الذي لا ينضب .

- الى والدي الذي غرس في قلبي حب العلم والوطن منذ نعومة اظافري .

- الى اشقاء وشقيقاتي على ما قدموه من دعم ومؤانرة .

- الى زوجي على جهوده الكبيرة ومساندته لي .

- الى جموع اساتذتي عرقانا لهم بجميل عطائهم .

- الى من هم اسکر منا جميعا شهداء فلسطين .

- الى كل جريح نزف ليروي بدمه جذور الزيون .

- الى زملائي وزميلاتي في الدراسة .

اهدي هذه الدراسة المتواضعة

شكراً وتقدير

الحمد لله رب العالمين ، والصلوة والسلام على خاتم الانبياء والمرسلين ، الحمد لله الذي وهبني التصميم ، وقدر لي فرصة اتمام هذه الرسالة والخروج بها الى حيز الوجود .

- لا يسعني بعد ان اشرفت رسالتي على الانتهاء الا ان اتقدم بجزيل الشكر والامتنان والتقدير من استاذي الدكتور باسم مكحول الذي اشرف على الرسالة ، حيث كان لتجيئاته وارشاداته وملحوظاته القيمة دور كبير في الخروج بهذا العمل المتواضع والذي امل ان يكون خطوة اولى في طريق اجراء ابحاث علمية عامة و شاملة ، فله كل الاحترام .
 - كما اتقدم بجزيل الشكر والعرفان من الدكتور حسن ياسين والدكتور جواد الناجي ، اللذين شاركا في لجنة المناقشة ، فلهم كل الاحترام .
 - كما اتقدم بالشكر وحالص العرفان من جميع اساتذتي في جامعة الجامع الوطنية وبخاصة اساتذة قسم الاقتصاد .
 - كما واشكر الاخوة في وزارة الصناعة الفلسطينية والجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني لما قدموه من مساعدة اسهمت في النجاح هذه الدراسة ، فلهم كل الاحترام .
 - كما واتقدم بالشكر الى كل شخص حريص على تطوير مؤسساتنا ومشاريعنا الانتاجية ، وكل من مدلي بيد المساعدة في اتمام هذه الدراسة وزودنا بالمعلومات الضرورية .
 - واتقدم بالشكر من ادارة جامعة الجامع ال الوطنية مثلية رئيسها وجميع العاملين فيها .
 - واتقدم بالشكر والعرفان من الدكتور وائل ابو صالح الذي قام بتدقيق الرسالة لغوبا ، فله كل الاحترام .
 - كما اتقدم بالشكر الجزيل لكل من ساعدني في اخراج هذه الدراسة بالصورة الجيدة وما فيه من معلومات مفيدة .
- راجيا ان اكون قد وفقت في تحقيق الاهداف المرجوة من الدراسة .

والله ولي التوفيق

<u>المحتوى</u>	<u>العنوان</u>
ج.	الاهداء
ح.	الشكر والتقدير
د.	فهرس المحتويات
ط.	فهرس المداول
ي.	الملخص
الفصل الأول	
٨-١	١-١ المقدمة
١	١-٢ أهمية البحث
١	٢-١ مشكلة البحث
٢	٤-١ أهداف البحث
٢	٤-٥ منهجة البحث
٣	٥-١ البيانات الاحصائية
٣	٥-٢-١ أسلوب التحليل
٤	٦-١ فرضيات الدراسة
٥	٦-٧-١ متغيرات البحث وأسلوب قياسها
٦	٦-٧-٢ المتغير التابع
٧	٧-١ المتغيرات المستقلة

الفصل الثاني

الخلفية النظرية والدراسات السابقة والنموذج القياسي

٩	١- مفهوم الاتاجية
١٢	٢- أهمية الاتاجية
١٣	٣- مقاييس الاتاجية
١٣	٤-١- مقاييس الاتاجية الكلية
١٤	٤-٢- مقاييس الاتاجية الجزئية
١٨	٤- العوامل المؤثرة في اتاجية العامل
٢١	٥- الدراسات السابقة
٢٢	٥-١- الدراسات الاجنبية
٢٥	٥-٢- الدراسات العربية
٣٠	٦- النموذج القياسي

الفصل الثالث

نبذة عن قطاع الصناعة التحويلية في فلسطين

٦٣-٦٤	المقدمة
٦٥	٢-٣ مشكلات الصناعة الفلسطينية
٦٦	٣-٣ الصناعات التحويلية في فلسطين
٦٧	٤-٣ عدد المصانع في الصناعات التحويلية
٦٨	٥-٣ مساهمة الأنشطة الصناعية في الاتساح والتوظيف
٦٩	٦-٣ العمالة في قطاع الصناعات التحويلية
٧٠	٧-٣ التوزيع المهني للعاملين في الصناعة التحويلية
٧١	٨-٣ العمالة النسائية في الصناعات التحويلية
٧٢	٩-٣ مستويات الأجور في الصناعات التحويلية
٧٣	١٠-٣ الاستئجار في الصناعات التحويلية
٧٤	١١-٣ حكلفة فرصة العمل الواحدة في الصناعات التحويلية
٧٥	١٢-٣ انتاجية في الصناعات التحويلية
٧٦	١٢-٣-١ انتاجية العامل
٧٧	١٢-٣-٢ انتاجية العامل والأجور
٧٨	١٢-٣-٣ انتاجية رأس المال
٧٩	١٢-٣-٤ انتاجية الأجور

٩١-٦٤

الفصل الرابع

تحليل النتائج

٦٤

٤-١ تحليل النتائج

٦٥

٤-٢ التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات على أساس أسلوب الانحدار المتعدد

٧٠

٤-٣ التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات على أساس أسلوب الانحدار التدرججي

٧٠

٤-٣-١ على مستوى الصناعة التحويلية

٧٢

٤-٣-٢ على مستوى النشاط الاقتصادي

٧٢

٤-٣-٣-١-١ الأغذية والمشروبات

٧٣

٤-٣-٣-٢ صناعة النسيوجان

٧٥

٤-٣-٣-٣ صناعة الملابس

٧٧

٤-٣-٤ صناعة دبغ الجلد وصنع الأحذية

٧٨

٤-٣-٤-٥ صناعة الخشب

٧٩

٤-٣-٦ صناعة الورق

٨١

٤-٣-٧ صناعة الطباعة والتشر

٨٢

٤-٣-٨ صناعة المنتجات الكيميائية

٨٤

٤-٣-٩ صناعة منتجات المطاط وللداهن

٨٥

٤-٣-١٠ صناعة المعادن اللافلزية

٨٧

٤-٣-١١ صناعة منتجات المعادن عد الماكنات

٨٨

٤-٣-١٢ صناعة الآلات والمعدات الأخرى

٩٠

٤-٣-١٣ صناعة الآلات

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

١-٥- النتائج الدراسية

٢-٥- التوصيات

المراجع

المراجع العربية

المراجع الأجنبية

الملخص بالإنجليزية

٩٥-٩٦

٩٦

٩٤

٩٥

١٠٠

١٠٢

الفهرس المحتوى

المحتوى

الابحاث

- ١-٤-٣ عدد المنشآت الصناعية حسب النشاط الشاط الاقتصادي في الضفة الغربية وقطاع غزة ونسبة المزدوجة عام ١٩٩٨ .
- ٢-٤-٣ توزيع القيمة المضافة بين فروع الصناعة التحويلية عام ١٩٩٨ .
- ٣-٤-٣ توزيع المنشآت في الصناعات التحويلية حسب المناطق الجغرافية لعام ١٩٩٧ .
- ٥-٣ مساهمة الصناعة التحويلية في التوظيف والانتاج .
- ٦-٣ هجم المنشآت الصناعية حسب العاملين فيها لعام ١٩٩٨ .
- ٧-٣ توزيع المنشآت في الصناعات التحويلية حسب الحجم لعام ١٩٩٧ .
- ٨-٣ توزيع النساء العاملات في الصناعة التحويلية لعام ١٩٩٨ .
- ٩-٣ معدل اجور العاملين في الصناعات التحويلية في الشهر لعام ١٩٩٨ .
- ١٠-٣ راس المال المستثمر في الصناعات التحويلية لعام ١٩٩٨ .
- ١١-٣ كلفة فرصة العمل الواحدة في الصناعات التحويلية لعام ١٩٩٨ .
- ١٢-٣ انتاجية العامل في الصناعات التحويلية لعام ١٩٩٨ .
- ١٣-٣ انتاجية راس المال في الصناعات التحويلية لعام ١٩٩٨ .
- ١٤-٣ انتاجية الاجور في الصناعات التحويلية لعام ١٩٩٨ .

الملخص

سعت هذه الدراسة الى قياس مدى اهتمام شركات الصناعة التحويلية ككل ، وعلى مستوى فروع الصناعة التحويلية في الضفة الغربية بمعدل اجر العامل ، ومتوسط نصيب العامل من راس المال ، والحوافر والمكافآت ، ونسبة عمال الانتاج إلى المجموع الكلي للعاملين ، ونسبة العمال المهرة إلى اجمالي عمال الانتاج ، ونسبة العاملين الجامعين ، والتدريب . وأثر ذلك الاهتمام على انتاجية العامل في الصناعة التحويلية ككل ، وعلى مستوى فروع الصناعة التحويلية .

بيّنت نتائج تحليل البيانات التي تم جمعها من وزارة الصناعة الفلسطينية عن طريق استماراة الملف الصناعي للعام ١٩٩٧ ، قلة اهتمام الشركات بهذه العوامل ، وأن أكثر هذه العوامل تأثيرا في انتاجية العامل هي معدل اجر العامل ومتوسط نصيب العامل من راس المال . اما بقية العوامل الممثلة بالحوافر والمكافآت ، ونسبة عمال الانتاج إلى المجموع الكلي للعاملين ، ونسبة العمال المهرة الى اجمالي عمال الانتاج ، ونسبة العاملين الجامعين ، والتدريب ، فقد تبين عدم وجود علاقات ذات دلالة احصائية بينها وبين انتاجية العامل ، واما بالنسبة لفروع الصناعة التحويلية فقد تبين أن أكثر العوامل تأثيرا في انتاجية العامل هي معدل اجر العامل .

وتم تقديم مجموعة من التوصيات التي تهدف الى زيادة الاهتمام بانتاجية العامل .

الفصل الأول

- ١-١ المقدمة
- ١-٢ أهمية البحث
- ١-٣ اهداف البحث
- ١-٤ مشكلة البحث
- ١-٥ منهجية البحث
- ١-٥-١ البيانات الاحصائية
- ١-٥-٢ اسلوب التحليل
- ١-٦ فرضيات الدراسة
- ١-٧ متغيرات البحث واسلوب قياسها
 - ١-٧-١ المتغير التابع
 - ١-٧-٢ المتغيرات المستقلة

تعتبر الانتاجية من المواضيع الهامة التي تلقى اهتماماً كبيراً من قبل الاقتصاديين ورجال الاعمال ومتخدي القرار، نظراً لارتباطها بالكفاءة في استغلال الموارد والتكاليف والأرباح، وهي تحمل مدى مساهمة تلك الموارد في انتاج السلع والخدمات المختلفة. وبيان الاهتمام بموضوع الانتاجية بشكل عام وانتاجية العامل بشكل خاص إلى الدور الهام والفاعل الذي تلعبه في رفع نمو الدخل القومي، ومتوسط دخل الفرد، فضلاً عن كونهما من المؤشرات الهامة التي تعكس فاعلية استخدام الموارد الاقتصادية منها والبشرية.

وعليه، كان لزاماً على الدول السائرة في طريق النمو الاقتصادي أن تركز اهتمامها على تنمية العمل وتطويره باستمرار حتى تصل إلى تعزيز التنمية الاقتصادية فيها، ومن ناحية أخرى، فإن إنتاجية العامل تؤثر في العديد من التغيرات الاقتصادية الهامة، ومعدلات التكاليف، والأسعار، ومعدلات الأرباح، وغيرها من التغيرات. كذلك فمن الضروري إلقاء الضوء على كافة الجوانب المتعلقة بانتاجية العامل لمعرفة الآثار الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة التي يمكن أن تتركها على الأنشطة المختلفة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وعلى التغيرات الاقتصادية الأخرى.

١- أهمية البحث :

تبعد أهمية هذا البحث من أهمية موضوع الانتاجية بشكل عام، وانتاجية العامل بشكل خاص، حيث إن هذا الموضوع أصبح الشاغل الرئيسي لسلادارة الحديثة في المؤسسات العامة والخاصة، لما له من دور مباشر في تسهيل اعمال التخطيط والرقابة، وقياس الفاعلية في تحقيق الاهداف. وأيضاً له اثر مباشر على النمو الاقتصادي، فتعتبر الانتاجية معلماً رئيسياً من معالم تقييم النمو الاقتصادي، فمن خلال تحليله وقياسها نستخلص معلومات مهمة تساعد في اتخاذ القرارات الإدارية المناسبة.

وما يميز هذه الدراسة عن غيرها من البحوث السابقة، أنها الدراسة الاولى من نوعها في فلسطين، من حيث تناولها للانتاجية بشكل تفصيلي، وتحصصها في قطاع الصناعات التحويلية.

١-٣ مشكلة البحث :

تتمثل مشكلة البحث في الاجابة عن السؤال الآتي :

ما مدى تأثير المغيرات المستقلة (معدل اجر العامل ، ومتوسط نصيب العامل من راس المال ، والحوافر والمكافآت ، ونسبة عمال الانتاج الى المجموع الكلي للعاملين ، ونسبة العمال المهرة الى مجموع عمال الانتاج ، ونسبة العاملين الجامعيين ، والتدريب) على انتاجية العامل في الصناعات التحويلية في الضفة الغربية ؟ ايضاً مدى تأثير تلك المغيرات على فروع الصناعة التحويلية في الضفة الغربية .

٤- اهدافه البحث :

يهدف هذا البحث الى تحديد وتحليل وقياس اهم العوامل التي تؤثر في انتاجية العامل في قطاع الصناعات التحويلية ككل ، وايضاً على مستوى فروع الصناعة التحويلية في الضفة الغربية ، ومن بين هذه العوامل معدل اجر العامل ، ومتوسط نصيب العامل من راس المال ، والحوافر والمكافآت ، ونسبة عمال الانتاج الى المجموع الكلي للعاملين ، ونسبة العمال المهرة الى مجموع عمال الانتاج ، ونسبة العاملين الجامعيين ، والتدريب . لذلك تعتبر هذه الدراسة دراسة تحليلية وارتباطية لاما تهدف الى تحليل العوامل التي تؤثر على انتاجية العامل في كل فرع من فروع الصناعة التحويلية في الضفة الغربية ، واهدف من قياس هذه العوامل وتحليلها هو الكشف عن امكانيات كل فرع من فروع الصناعة التحويلية على التطور ليس فقط على اساس المستوى المحلي ، بل على مستوى المنافسة في الاسواق الخارجية وتوسيع النصدير .

كما انه يهدف البحث الى تقديم بعض التوصيات المتعلقة برفع تلك الانتاجية وذلك حتى يمكن تطوير هذا القطاع وزيادة الربحية .

١-٥-١ البيانات الاحصائية

تم الحصول على البيانات اللازمة لاعداد هذا البحث من قبل :-

- وزارة الصناعة الفلسطينية ، حيث قامت وزارة الصناعة بعمل استمارة خاصة بالصناعات الفلسطينية قامت بوجبها بجمع بيانات تفصيلية عن الصناعات التحويلية في الضفة الغربية.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ، حيث أخذت البيانات منه بشكل اجمالي ، وليس على أساس المنشأة الواحدة .

اما عينة المسح الصناعي الذي أجرته وزارة الصناعة عام ١٩٩٧ فشملت جميع القطاعات الصناعية في الضفة الغربية ، وشملت كل المحافظات .

ت تكون عينة الدراسة التي سوف تستخدم في التحليل الاحصائي من ٢٧٣٥ منشأة صناعية تحويلية ، وكانت تشكل تلك العينة ٢٥٪ من الصناعات التحويلية . وقد كان المسح بطرقين ، المسح الشامل ، والمسح بالعينة . فقد أخذ مسح شامل للمنشآت التي تعمل في قطاع المعادن اللافلزية ، والتي تضم صناعة منتجات الجبس والجير ، وصناعة قطع وتشكيل الحجر ، وصناعة الزجاج والمنتجات الزجاجية ، وصناعة منتجات خزفية غير انشائية وغير حرارية . وذلك لأن هذه الصناعة تعتبر منافسة ورائدة في الصناعة الفلسطينية ، وذلك بسبب توفر المادة الخام لها .

اما القطاعات الاخرى من الصناعة التحويلية ، فقد تم المسح على أساس المسح بالعينة ، وقد تم اختيار العينة على أساس :

- ١- جميع المنشآت التي يبلغ رأسها ثلثين ألف دولار فأكثر ، بغض النظر عن نشاطها الاقتصادي .
- ٢- جميع المنشآت التي توظف خمسة عمال فأكثر ، بغض النظر عن نشاطها الاقتصادي .
- ٣- أما الصناعات التقليدية فقد تم حصرها واخذ عينه منها لأنها مشابهة .

أما بالنسبة لفترة التحليل فكانت لعام ١٩٩٧ ، وكانت وحدة التحليل هي المنشأة (المؤسسة) حيث تعتبر كل منشأة مصدراً مستقلاً للبيانات .

٤-٥-٢- أسلوب التحليل .

لقد استخدم في هذا البحث أسلوب التحليل الوصفي والكمي .

• أسلوب التحليل الوصفي .

استخدم هذا الأسلوب لتحليل اداء الصناعة التحويلية في الضفة الغربية وقطاع غزة، ووصف خصائصها بشكل عام من حيث مساهمتها في التوظيف والاتساع ، وحجم هذه المنشآت من حيث عدد العاملين فيها حسب الشاطئ الاقتصادي ، ذلك لأن معرفة واقع التصنيع وتحديد المعوقات التي تعرّض طريقه في فلسطين تعتبر المقدمة الأساسية لرسم سياسة صناعية تلعب دوراً هاماً في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وقد استخدم لذلك بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني .

• أسلوب التحليل الكمي .

استخدم هذا الأسلوب لتحليل البيانات الخاصة لكل منشأة صناعية . حيث تم الحصول على هذه البيانات من وزارة الصناعة الفلسطينية ، وقد استخدم أسلوب التحليل الاحصائي، وكانت الأساليب المستخدمة في هذا البحث ما يلي :-

- استخدام أسلوب الانحدار المتعدد لمعرفة الارتباط بين المتغير المستقل والمتغير التابع ، ودرجة تأثير الأول في الثاني ، حيث اعتبرت أيضاً درجة الثقة ٩٠% هي المستوى المقبول .
- استخدام اختبار T للمقارنات الثانية لمعرفة خصائص متغيرات الدراسة المسفلة على ابعد هذه المتغيرات . وقد اعتبرت درجة الثقة ٩٠% مقبولة لغايات الدراسة ، وسيتم اجراء التحليل على انتاجية العامل للصناعة التحويلية ككل ، وايضاً على مستوى فروع الصناعة التحويلية .

- استخدام الانحدار التدرجى لاختبار قوة المذودج ، وكذلك اختبار مدى توفر الافتراضات التي يعتمد عليها الأسلوب الاحصائي المعلمى المستخدم في هذه الدراسة .

- استخدام اختبار التداخل بين المتغيرات المسفلة .

- أسلوب معامل الارتباط البسيط .

وقد تم التحليل بوساطة استخدام البرنامج الاحصائي SPSS

٦- فرضيات الدراسة :

اعتمدت هذه الدراسة على مجموعة من الفرضيات التي تهدف إلى فحص العلاقة بين التغيرات المستقلة (معدل أجر العامل ، ومتوسط نصيب العامل من رأس المال ، والحوافز والمكافآت ، ونسبة عمال الانتاج الى المجموع الكلي للعمال ، ونسبة العاملين المهرة إلى مجموع عمال الانتاج ، ونسبة العاملين الجامعيين ، والتدريب) والتغير التابع لانتاجية العامل .

تمت صياغة هذه الفرضيات على شكل فرضية عامة لفحص العلاقة بين التغيرات المستقلة مجتمعة وانتاجية العامل ، وجموعة من الفرضيات الفرعية لفحص العلاقة بين كل من التغيرات المستقلة وانتاجية العامل .

وفيما يلي توضيح لهذه الفرضيات بشكلها الدعمي والبدلي .

• الفرضية العامة :

- التغيرات المستقلة مجتمعة وانتاجية العامل .

H0 : لا توجد علاقة بين التغيرات المستقلة مجتمعة ، وانتاجية العامل .

H1 : توجد علاقة موجبة بين التغيرات المستقلة مجتمعة ، وانتاجية العامل .

• الفرضيات الفرعية :

١- متوسط أجر العامل وانتاجية العامل .

H0 : لا توجد علاقة بين أجور العاملين ممثلة بمعدل أجر العامل خلال العام ، وبين انتاجية العمل .

H1 : توجد علاقة موجبة بين أجور العاملين ، وبين انتاجية العامل ، ويتوقع ان تزداد الانتاجية بزيادة معدل الأجر للعامل .

٢- متوسط نصيب العامل من رأس المال وانتاجية العامل .

H0 : لا توجد علاقة بين متوسط نصيب العامل من رأس المال ، وانتاجية العامل .

H1 : توجد علاقة موجبة بين متوسط نصيب العامل من رأس المال ، وانتاجية العامل .

- ٣- **الحوافر والمكافآت وانتاجية العامل .**
- H0 : لا توجد علاقة بين الحوافر والمكافآت ، وانتاجية العامل .
- H1 : توجد علاقة موجبة بين الحوافر والمكافآت ، وانتاجية العامل .
- ٤- **نسبة عمال الانتاج إلى المجموع الكلي للعمال وانتاجية العامل .**
- H0 : لا توجد علاقة بين نسبة عمال الانتاج إلى المجموع الكلي للعمال ، وانتاجية العامل .
- H1 : توجد علاقة بين نسبة عمال الانتاج إلى المجموع الكلي للعمال ، وانتاجية العامل .
- ٥- **نسبة العمال المهرة إلى مجموع عمال الانتاج وانتاجية العامل .**
- H0 : لا توجد علاقة بين نسبة العمال المهرة إلى مجموع عمال الانتاج ، وانتاجية العامل .
- H1 : توجد علاقة بين نسبة العمال المهرة إلى مجموع عمال الانتاج ، وانتاجية العامل.
- ٦- **نسبة العاملين الجامعيين وانتاجية العامل .**
- H0 : لا توجد علاقة بين نسبة العاملين الجامعيين ، وانتاجية العامل .
- H1 : توجد علاقة بين نسبة العاملين الجامعيين ، وانتاجية العامل .
- ٧- **التدريب وانتاجية العامل :**
- H0 : لا توجد علاقة بين التدريب ، وانتاجية العامل .
- H1 : توجد علاقة موجبة بين التدريب ، وانتاجية العامل .
- ٨- متغيراته البعد وأسلوبه قياسها :**
- إن المتغيرات الواردة في الفرضيات السابقة سيتم اختبارها ، وهذه المتغيرات هي : -
- ٨-١ المتغير التابع :**
- انتاجية العامل : تم حساب انتاجية العمل بقسمة القيمة المضافة على عدد وحدات العمل مثلية بعد العاملين . واستخدمت المعادلة التالية لهذه الغاية :

القيمة المضافة

$$\text{انتاجية العامل} = \frac{\text{المقدار المضافة}}{\text{عدد العمال}}$$

١-٧-٣ المتغيرات المسؤولة :

- **معدل أجر العامل :**

ويقاس معدل أجر العامل من خلال المعادلة التالية :

مجموع تعويضات العاملين خلال العام

$$\text{معدل الأجر للعامل} = \frac{\text{مجموع تعويضات العاملين خلال العام}}{\text{عدد العاملين الكلي خلال العام}}$$

- **متوسط نصيب العامل من رأس المال :**

ويقاس ذلك المتغير من خلال المعادلة التالية :-

رأس المال

$$\text{متوسط نصيب العامل من رأس المال} = \frac{\text{رأس المال}}{\text{عدد العاملين}}$$

- **المكافآت والحوافز :**

يقيس هذا المتغير عن طريق النفقات التي تنفقها المؤسسة على المكافآت والحوافز والمزايا الأخرى للعاملين .

- **نسبة عمال الانتاج إلى المجموع الكلي للعاملين :**

ويقيس هذا المتغير نسبة عمال الانتاج إلى المجموع الكلي للعاملين في المؤسسة ، ويبيّن هذا المقياس أهمية عمال الانتاج بالنسبة للمؤسسة ، وتقاس هذه النسبة على النحو التالي :-

عدد عمال الاتساح

$$\text{نسبة عمال الاتساح إلى محمل العاملين} = \frac{\text{العدد الكلي للعاملين}}{\text{محمل العمال المهرة}}$$

- نسبة العمال المهرة من محمل عمال الاتساح :
وتقاس هذه النسبة على التحويل التالي :-

محمل العمال المهرة من عمال الاتساح

$$\text{نسبة العمال المهرة} = \frac{\text{محمل عمال الاتساح}}{\text{محمل العمال المهرة}}$$

نسبة العاملين الجامعيين :

استخدم هذا التغير لمعرفة مدى تأثير مستوى التحصيل العلمي في الإنتاجية ،
وستقاس هذه النسبة كما يلى :-

$$\text{نسبة العاملين الجامعيين} = \frac{\text{عدد العاملين الجامعيين خلال العام}}{\text{عدد العاملين الكلي خلال العام}}$$

• التدريب :

ويقاس التدريب عن طريق الفقات التي تتفقها المشاة على التدريب .

الفصل الثاني

الخلفية النظرية والدراسات السابقة والمنهج القياسي

١-٢ مفهوم الانتاجية

٢-٢ اهمية الانتاجية

٣-٢ مقاييس الانتاجية

٤-٣-١ مقياس الانتاجية الكلية

٤-٣-٢ مقياس الانتاجية الجزئية

٤-٤ العوامل المؤثرة في انتاجية العامل

٥-٢ الدراسات السابقة

٥-١-١ الدراسات الاجنبية

٥-٢-١ الدراسات العربية

الخلفية النظرية والدراسات السابقة والنموذج القياسي

٢-١ مفهوم الانتاجية :

تعتبر الانتاجية من المفاهيم الحيوية التي تلقى اهتماماً متزايداً في كافة الجوانب الاقتصادية ، وفي الدول المتقدمة والنامية على حد سواء . فقد ادركت الدول المتقدمة أن الانتاجية هي طريقها إلى التنمية الاقتصادية والرفاه الاجتماعي .
أما الدول النامية التي تعاني من مشاكل البطالة وشح الموارد ، والانخفاض معدلات التنمية ، فلها تحاول الاستفادة من تجربة الدول المتقدمة في رفع كفاءة استغلالها لمواردها بشكل يمكنها من تحقيق تنمية متوازنة ، وتحسين مستوى معيشة مواطنيها .

وبالرغم من أهمية موضوع الانتاجية ، إلا أن وضع إطار لمفهومها ما زال أمراً صعباً ، حيث تعدد مفاهيمها وتعريفاتها ، شأنها بذلك شأن كافة المصطلحات الإدارية ، وذلك تبعاً لوجهة نظر الكاتب ، والزاوية التي ينطلق منها سواء أكانت سياسية أم اقتصادية أم إدارية أم غير ذلك .

ويعتبر مفهوم الانتاجية مفهوماً قدماً ، إلا أن الاهتمام به بدأ حديثاً ، حيث لاقى هذا المفهوم اهتماماً كبيراً في الأدب الاقتصادي المعاصر . وكان أول من استخدم كلمة الانتاجية الاقتصادي الفرنسي (B. J. B chai) الذي عاش في الفترة (١٧٥٧ - ١٨٣٢م) ، فقد أورد كلمة الانتاجية في بحثه عن عناصر الانتاج الثلاثة : الأرض ، ورأس المال ، والعمل (ج. فاغنر ، ١٩٨٧) .

وعلى الرغم من شيوع مفهوم الانتاجية منذ زمن ، إلا أن هذا المفهوم بقي غامضاً ومشيراً للجدل والنقاش ، ولم يكتب معنى الانتاجية الوضوح والدقة إلا عندما قام الاقتصادي الهنجاري L.Rostats (بنشر دراسته الشهيرة عن الانتاجية في الصناعات الأمريكية والبريطانية (العلسي ، ١٩٨٣) .

وقد عرفت الانتاجية بانها قياس العلاقة بين المخرجات والمدخلات ، او جميع عناصر الانتاج التي استخدمت في الحصول على تلك المخرجات (الطاني وجورج ، ١٩٨٨) ، (Leonard and Garret 1973) ، (Robert ، ١٩٧٦) ، (العلي و محمد ، ١٩٧٨) . وقد عرف صادق محمد الانتاجية بانها : " قياس لقدر المدخلات المستخدمة للحصول على المخرجات المطلوبة " (محمد ، ١٩٨٧) .

اما عثمان السيد فيعرف الانتاجية بانها : " تضافر العديد من العناصر التي تضم العمل البشري ورأس المال المستثمر ، ومستوى المكتبة ، وظروف العمل في موقع العمل ، وأن التغير فيه يعزى الى تغير عامل أو عدة عوامل " (السيد ، ١٩٧٢) .

وعرف المجلس الاقتصادي الأوروبي الانتاجية الكلية بانها : " العلاقة بين الناتج الاجمالي ، ووحدات العمل ، والمواد الاولية ، ورأس المال ، أي نسبة الانتاج الاجمالي إلى عناصر الانتاج " (O.E.E.C , 1955) .

وقد عبر (S. Fabricant) عن عدم الاتفاق على تحديد مفهوم الانتاجية بقوله : " الانتاجية موضوع تحبيطه فرضي كبيرة الناس يستعملون نفس المصطلح لكنهم يعنون به أشياء كثيرة " (Fabricant, 1959) .

وقد عرفت دراسة المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا في الأردن الانتاجية بانها : "مؤشر يعكس العلاقة بين محمل كميات الانتاج ، ومحمل عوامل الانتاج ، واستعمل هذا المؤشر كدليل لقياس الاداء في الصناعة ، وفي الاقتصاد الكلي للدولة " (غرفة صناعة عمان ، ١٩٩١) .

وكذلك فان (R.Shroeder) قد عرف الانتاجية بانها : " العلاقة بين المدخلات والمخرجات لنظام انتاجي ، ويكون من المناسب قياسها كنسبة تمثل المخرجات مقسومة على المدخلات " (Shroeder , 1989) .

وهذا أيضا ما قاله (F.Schuster) حيث يعرف الانتاجية بانها : " نسبة تمثل ببساطة المخرجات مقسومة على المدخلات " (Schuster, 1985) .

ويعرف (Mali) الانتاجية ب أنها : " قدرة المنظمة على تجميع الموارد المتاحة ، واستغلالها للوصول الى المخرجات المطلوبة من السلع والخدمات " (مبارك ، ١٩٩٠) .

ويعرفها خبراء منظمة التعاون الاقتصادي ب أنها : " كمية الانتاج منسوبة الى كل عنصر من عناصره " (أبو شيخه ، ١٩٨٨) .

ويؤكد خبراء منظمة العمل الدولية ما ورد سابقا ، اذ ينظرون الى الانتاجية على أنها " حصيلة العامل بين أربعة عناصر رئيسية هي : الارض ، ورأس المال ، والعمل ، والتنظيم . وتقاس الانتاجية من خلال نسبة الانتاج الى هذه العناصر " (ILO, 1951) .

اما المركز الياباني للانتاجية فيعرفها على أنها " تعظيم فائدة استخدام الموارد وتخفيض تكاليف الانتاج " (Japan Productivity Center, 1983) . وتجدر الاشارة هنا الى التجربة اليابانية التي ترکز في قياس الانتاجية على القيمة المضافة الصافية الناتجة عن تكامل عناصر داخلية (العمل ، والادارة ، ورأس المال) .

نلاحظ أن جميع التعريف السابقة تمحور حول العلاقة بين المخرجات والمدخلات ، إما بشكل اجمالي (انتاجية كلية) أو بشكل تفصيلي (انتاجية جزئية) .

ومن هنا نرى ان الانتاجية مفهوم نسبي Productivity is a relative concept يستخدم للتعرف الى التغير الذي يطرأ عليها في فترة معينة ، ومقارنته مع فترات اخرى واماكن مختلفة ، وانه ليس له دلالة ، الا اذا تم مقارنته بانتاجية نفس المنظوم في فترة زمنية اخرى ، وهو ما يعرف بالمقارنة الزمنية ، او مقارنته بانتاجية منظومات أخرى مماثلة داخل البلد وخارجها خلال الفترة نفسها ، وهو ما يسمى بالمقارنات المكانية .

إلا أن هذه التعريف لم تحدد الاتفاق نظريا حول مكونات هذه العلاقة ومحواها . فالاشتراكيون ينظرون إلى الانتاجية على أنها تعبر عن فعالية العمل ، والقدرة على الانتاج خلال وحدة الزمن (European Productivity Agency , 1960) .

وقد عبر (Salter) عن عدم الاتفاق في تحديد واضح لفهوم الانتاجية بقوله : "إن الكلمة الانتاجية تحمل معانٍ عديدة ، فالبعض يرى أنها مقياس لكفاءة العمل ، والبعض الآخر يرى أنها تعني المخرجات المطلوب تحقيقها من مجموعة من الموارد ، في حين يرى آخرون أنها مرادفة لكلمة رفاهية ، وبحالات متطرفة ، فأنما ربطت بعامل الزمن " (Salter, 1960).

نرى مما تقدم أن عدم وجود اتفاق تام حول تحديد مفهوم الانتاجية يمكن أن يعزى إلى عدم الاتفاق على تحديد العناصر المكونة لهذا المفهوم . إذ ينظر البعض إلى الانتاجية على أنها انتاجية العمل الحي ، ويعبر عنها بالعلاقة بين الاتساح والعمل الحي "الإنساني" المبذول في انتاجه . في حين يرى آخرون أن الانتاجية تشمل جميع عناصر الاتساح ، ويعبر عنها بالعلاقة بين الاتساح ، وجميع العناصر التي استخدمت في انتاجه .

ويعتمد اختيار أحد هذه المفاهيم دون غيره على مدى ملائمةه للنشاط ، أو الأنشطة المطلوب قياسها ، مع اعتبار أهداف ، و المجال ، ومنهجية التطبيق .

٣-٢ أهمية الانتاجية :

إن أهمية الدراسات المتعلقة بالانتاجية تأتي من كونها مؤشرًا يعكس لنا مدى الكفاءة في استخدام الموارد البشرية ، وغير البشرية ، المتاحة داخل الوحدات الاقتصادية ، فضلاً عن كون هذا المؤشر خير دليل لما يعتري تلك الوحدات الاقتصادية من تطور علمي وتقني ، ليس في مجال القدرة البشرية والتجهيزات الفنية لحسب ، وإنما يمتد ليشمل مجالات المحاسبة والإدارة والاتساح .

وقد انعكس الاهتمام بالانتاجية في مظاهر عديدة منها :

- تأسيس مراكز متخصصة للانتاجية ، مهمتها دراسة مشاكل الانتاجية ومتابعتها .
- ظهور أدب متخصص بقضايا الانتاجية .
- التعامل مع الانتاجية كعلم له نظرياته وقواعد . تدرس في الجامعات والمعاهد العلمية .
- تحول الانتاجية كقضية وطنية تحظى باهتمام أصحاب العلاقة والاختصاص (العلبي، ١٩٨٣).

٣-٣ مقاييس الإنتاجية :

بعد نظام قياس الإنتاجية من الأدوات المهمة لتحسين الإنتاجية وتطويرها ، ونظراً لذلك فقد عني الباحثون والمهتمون بقياس الإنتاجية ، وأولوه الاهتمام . فقد أوضحت نتائج الدراسات ، أن قياس الإنتاجية يمكن أن يساعد في تقييم السياسات الاقتصادية في الدولة . وازاء هذه المزاجية التي يتحققها نظام قياس الإنتاجية ، فقد ميز الاقتصاديون بين نوعين من قياسات الإنتاجية ، الأول : هو قياسات الإنتاجية ذات العناصر المتعددة Multifactor Productivity التي ينبع فيها الناتج إلى أكثر من عنصر واحد من عناصر الإنتاج ، أو قياسات الإنتاجية الكلية Total Factor Productivity اذا ما اسع نطاقها ليشمل محمل العناصر الفاعلة في العملية الإنتاجية . والثانى : هو قياسات الإنتاجية الجزئية التي ينبع فيها الناتج إلى عنصر واحد من عناصر الإنتاج .

٣-٣-١ مقاييس الإنتاجية الكلية :

تشير الإنتاجية الكلية إلى العلاقة ما بين الناتج ، وبين جميع عناصر الإنتاج التي ساهمت في إنتاجه ، أي النسبة الحسابية بين كمية المخرجات من السلع والخدمات المتجمعة خلال فترة زمنية معينة ، وكمية المدخلات المستخدمة في تحقيق ذلك القدر من الإنتاج . ويمكن التعبير عن الإنتاجية الكلية بالصيغة التالية (سلیمان ، ١٩٧٧) :

$$\frac{\text{الناتج}}{\text{المدخلات}} = \frac{\text{المخرجات}}{\text{عناصر الإنتاج}}$$

ويتضح من ذلك أن زيادة الإنتاجية تعني ، إما زيادة كمية السلع والخدمات مع بقاء كمية عناصر الإنتاج ثابتة ، وإما إنتاج نفس كمية السلع والخدمات ، ولكن مع تخفيض كمية المدخلات . وهذا ما يعبر عنه بالكفاءة الإنتاجية .

وقد تعددت آراء الاقتصاديين بين مؤيد ومنتقد لقياس الإنتاجية ، فقد رأى (S . Fabricant) ان الإنتاجية الكلية هي المؤشر الصحيح لقياس الأداء فيقول : " كقاعدة عامة من الأفضل أن لا نحصر مؤشرات الإنتاجية التي تهدف إلى قياس التغير في

الكفاءة في مقارنة المخرجات مع واحد من المدخلات . فكلما ازداد عدد الموارد التي يتضمنها المؤشر كلما كان ذلك افضل ، واكثر المؤشرات صلاحية هو الذي يقارن بين المخرجات وجميع هذه العناصر المستخدمة " (Fabricant , 1959) . اما الباحث (W.B. Chaw) فانه ينصح باستخدام مؤشر كلي للاقتصاد في هذا يقول : " المشكلة في استخدام مؤشر احادي العنصر انه يمكن ان تتم زيادة للاقتصاد لأحد العناصر باستبداله بعنصر آخر ، فالعمل ورأس المال والمواد كلها بداول ممكنة لحل محل بعضها البعض . ويطلب قياس الانتاجية الفعالة تطوير مقياس يحدد مساهمة كل عنصر من عناصر الانتاج ، ومن ثم متابعة انحراف الجمع بينها " (Chaw , 1988) .

ولكن يرى عدد من الاقتصاديين أن الانتاجية الكلية لا تدخل في إطار مفهوم الانتاجية ، والذي يجب ان يمثل القدرة على الانتاج ، وأن مفهوم الانتاجية الكلية قد وضع كلاماً من الانسان والمعدات ووسائل الانتاج في نفس المستوى ، على الرغم من اختلاف دور كل منهم في العملية الانتاجية .

كما ينتقد البعض مقياس الانتاجية الكلية بسبب كثرة المشاكل المتعلقة بقياس كل عنصر من عناصر الانتاج ، اضافة الى قياس المخرجات .

٣-٣-٣ مقاييس الانتاجية الجزئية

ويتم حساب مقاييس الانتاجية الجزئية بقسمة الناتج الإجمالي على كل عنصر من عناصر الانتاج (العمل ورأس المال والمواد الأولية) ، ويمكن تمثيل ذلك حسب الصيغ التالية :

$$1 - \text{الانتاجية الجزئية} = \frac{\text{المخرجات}}{\text{أحد عناصر الانتاج}} = \frac{ن}{ن}$$

وبناء على هذه الصيغة يمكن التمييز بين عدة أنواع من الانتاجية الجزئية .

$$2 - \text{انتاجية العامل} = \frac{\text{الناتج}}{\text{العمل}} = \frac{ن}{ن}$$

ويستخدم مقياس انتاجية العامل للحصول على مؤشرات كمية لمعدلات التغير في العمل المبذول لاتاج سلع وخدمات في وحدة اقتصادية ما (منشأة أو قطاع أو اقتصاد قومي) أي على مؤشرات قابلة للمقارنة الزمانية والمكانية .

من جانب آخر ، ينحصر حل اشكالية انعدام التجانس بين وحدات مدخل العمل في اللجوء إلى الأجرور باعتبارها مرجحات لعناصر التعلم والمهارة ، وهذا خيار غير موضوعي في كثير من الحالات ، بسبب تدخل عوامل اجتماعية ، وآخر لا علاقة لها بالكفاءة الانتاجية للعامل في تحديد مستويات الأجرور . ويفضل الاعتماد في قياس مدخل العمل على جملة المشغلين عوضا عن عدد العاملين ، إذ تشمل جملة المشغلين على العاملين بدون أجر ، الذين تعد مساهمتهم في العملية الانتاجية جزءا لا يغفل عن مساهمة مدخل العمل بجزئية العاملين باجر ، والعاملين بغير اجر .

$$\frac{\text{الناتج}}{\text{رأس المال}} = \text{انتاجية رأس المال} \quad -3$$

$$\frac{\text{الناتج}}{\text{المواد الأولية}} = \text{انتاجية المواد الأولية} \quad -4$$

كذلك يمكن أن تشمل المقاييس الجزئية ، انتاجية الآلات والمعدات أو انتاجية فرع ، أو قسم انتاجي .

وتتميز مقاييس الانتاجية الجزئية بالبساطة وسهولة القياس ، إلا أنه يعاب عليها أنها قد تكون مضللة ، وقد تؤدي بوجود علاقة سبيبة بين الناتج وعنصر الانتاج ، ولكنها تظل علاقة كمية فقط (العلي ١٩٨٣) .

ويلاحظ بأن معظم الدراسات والأبحاث السابقة عن الانتاجية قدر كثرت على انتاجية العمل بشكل خاص . إلى الحد الذي صار فيه استخدام مصطلح الانتاجية منفردا ، أي حالا من أي تحديد أنها يقصد به انتاجية العنصر البشري . ولعل السبب في الاهتمام باستخدام عنصر العمل لقياس الانتاجية نجم عن عدة عوامل منها :-

- توافر الإحصاءات الخاصة بالعمل (مثل عدد العاملين والأجور والرواتب وعدد ساعات العمل) بشكل أفضل من عناصر الانتاج الأخرى (اسماعيل ، ١٩٨٧).
- إن عنصر العمل يعد العنصر الرئيسي والأساسي الذي تتوقف عليه العملية الانتاجية . فهو مؤشر هام يعكس الكفاءة في استخدام الموارد المتاحة .
- هناك علاقة وثيقة ما بين انتاجية العمل ومستوى معيشة الأفراد ، فـأي ارتفاع في مستوى معيشة الأفراد يتوقف على زيادة انتاجية الفرد .
- إن اليد العاملة أو العنصر البشري في أي مجتمع يعتبر من أهم الموارد التي يمتلكها هذا المجتمع .

و هناك عدة طرق لقياس العناصر الداخلية في مقاييس الانتاجية ، فهي تقسم إلى قسمين ، الأول يتعلق بقياس المخرجات (الناتج) ، والثاني يتعلق بقياس المدخلات (عناصر الانتاج).

• طرق قياس المخرجات (الناتج) .

هناك عدة طرق لقياس الناتج ، وهذه الطرق هي :

١ - الطريقة الطبيعية (الفيزيائية) : حيث يمكن قياس الناتج بهذه الطريقة بوحدات قياس طبيعية كالطن أو المتر أو العدد ... إلخ . وتتسم هذه الطريقة بالبساطة والوضوح ، كما أنها تساعد العاملين من رؤية ثمار عملهم ، وهو ما يدفعهم بصورة مباشرة إلى مضاعفة الجهد وزيادة الانتاجية (العلي ، ١٩٨٣) . ولكن يشترط في هذه الطريقة تجاهس الوحدات الناتجة . وهذا فإن تطبيق هذه الطريقة محدود من الناحية العملية ، ويتعذر استخدامها على المستوى القطاعي أو الكلي .

ب - الطريقة النقدية : يتم بهذه الطريقة قياس الناتج بوحدات نقدية من خلال ضرب الكمية المنتجة بسعر الوحدة الواحدة . ومن مميزات هذه الطريقة أنها سهلة وواضحة ، وكذلك يمكن استخدامها في حالة تعدد المنتجات أو التغير في مواصفاتها .

بالرغم من ذلك فان هذه الطريقة تثير عددا من المشكلات من اهمها :-

- ١- تغير الاسعار مع تغير الزمن مما قد يؤدي إلى اعطاء قيمة أقل أو أكبر للمنتجات .
- ٢- مشكلة اختيار الاسعار الازمة لسعر الاتساح ، فهناك سعر الكلفة ، وسعر البيع للمستهلك ، وسعر البيع بالجملة ... الخ . لذا فان اختيار أي من هذه الاسعار سيعطي فيما مختلفة للنتائج (Stanely,1981) .
- ٣- إن هذه الطريقة تعطي صورة مضللة عن الانتاجية على المستوى القطاعي والفرعي . وبخاصة عند حساب قيمة مستلزمات الانتاج عند حساب الناتج . لذلك فقد تحدث عملية ازدواج وتكرار في حساب قيمة الناتج .
- ٤- عدم امكانية استخدام هذه الطريقة في المقارنات الدولية ، بسبب صعوبة اختيار سعر الصرف المناسب .

ج - طريقة القيمة المضافة : وتعرف القيمة المضافة بأنها قيمة الاتساح الاجمالي مطروحا منه مستلزمات الانتاج الازمة للعملية الانتاجية . وتشمل مستلزمات الاتساح كل ما استخدم في العملية الانتاجية من مواد ووقود وكهرباء وغيرها .

يعتبر مقياس القيمة المضافة من اهم مقاييس الناتج ، واكثر ما تستخدم هذه الطريقة في نطاق قياس الانتاجية للانشطة الاقتصادية على المستوى القطاعي أو للاقتصاد الكلي . ومن مميزات هذه الطريقة أنه يتم حساب القيمة الفعلية التي اضافتها الوحدة الاقتصادية . ومن عيوب هذه الطريق هي نفس عيوب الطريقة التقديمة ، إلا أن طريقة القيمة المضافة تستثنى العيب المتعلق بتكرار قيمة مستلزمات الاتساح .

• طرق قياس المدخلات (العمل) .

ا - الطريقة الطبيعية : حيث يمكن قياس العمل بالوحدات الطبيعية من خلال عدد ساعات العمل (عامل / ساعة) ، أو عدد ايام العمل (عامل / يوم) ، أو عدد العاملين خلال فترة محددة (عامل / شهر او عامل / سنة) .

ب - الطريقة التقديمة : حيث يتم قياس العمل بوحدات تقديرية بدلأ من الوحدات الطبيعية السابقة وذلك من خلال دفع الأجر وتعويضات العاملين المدفوعة خلال فترة القياس .

لقد اوصى اغلب الباحثين باستخدام الطريقة الطبيعية لقياس الناتج والعمل . ولكن نلاحظ ان افضل طريقة لقياس الناتج هي طريقة القيمة المضافة .

٤-٤ العوامل المؤثرة في الانتاجية العامل :

نظراً للدور الهام الذي تلعبه الانتاجية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، قرر الباحثين بدراسة محدودتها وتحليلها على المستويات الكلية والجزئية ، معتمدين على مفادها : إن المعرفة المسبقة بالعوامل المؤثرة في الانتاجية ، والآليات الدقيق بتاثيراتها المختلفة ، إنما هو أمر لا غنى عنه اذا ما أريد الوصول إلى أي تحسين في مستوى نمو الانتاجية .

وبجانب تعدد عوامل الانتاجية واختلافها ، فإن هذه العوامل تختلف ايضاً في درجة تاثيرها واتجاهها على مستوى الانتاجية ، إذ قد يكون التأثير قوياً أو ضعيفاً ، موجباً أو سالباً ، مباشرةً أو غير مباشر . اضافة إلى هذا ان لكل عامل من عوامل الانتاج خصائص تميزه عن غيره . فهناك - مثلاً - عوامل ذات خصائص اجتماعية - اقتصادية ، وآخرى ذات خصائص اقتصادية - سياسية ، وثالثة ذات خصائص فنية تكنولوجية ، ورابعة ذات خصائص بشرية أو ادارية ... وهكذا .

فضلاً عن هذا فإن بعض هذه العوامل يتطلب استثمارات مادية جديدة ، في حين يستدعي غيرها استغلال الطاقات المتاحة دون الحاجة إلى توظيفات رأسمالية جديدة .

ومن الخصائص الأخرى لعوامل الانتاجية هي إنما ذات طبيعة تبادلية ، أي أن تأثير كل عامل وفاعليته، إنما يعتمد على تأثير العوامل الأخرى وفاعلياتها، ويمكن أن تختلف درجة هذه العلاقة وفقاً للظروف ومستويات الانتاج و المجالات أو فروع تطبيقها (رؤوف ، ١٩٧٨) .

ويمكن القول : انه لا يوجد تصنیف موحد لعوامل الانتاجية ، وإنما تبادر الباحثون والمفكرون الاقتصاديون والإداريون في طريقة أو اسلوب تصنیف هذه العوامل .

ومن هذه التصنيفات ما قدمه مكتب العمل الدولي ، فقد قسم العوامل المؤثرة في الانتاجية إلى ثلاثة مجموعات وهي (ILO, 1951) :

١- مجموعة العوامل العامة : والتي تشمل الطقس ، والتوزيع الجغرافي للموارد ، والسياسات المالية التي تتبعها الدولة ، والتنظيم العام لسوق العمل ، وتتوفر مراكز البحث والتطوير ، وحجم السوق .

٢- مجموعة العوامل الفنية والتنظيمية : وتشمل درجة التكامل في الانتاج ، ومعدل استغلال الطاقة الانتاجية ، وحجم الانتاج ، وتعدد انظمة المكان ، وجودة المنتجات ، والصيانة والخدمات الهندسية ، نوعية أدوات الانتاج .

- ٣- مجموعة العامل البشرية : وتشمل العلاقة بين الادارة والعاملين ، والاجور التشجيعية، ودرجة التوافق مع العمل والارتباط به ، وتركيبة القوى العاملة من حيث السن والجنس والمهارة ، ودور التنظيمات العمالية .

ويعتبر الاسلوب الذي قدمه (Judson) من الامثل المأمة لتصنيف العامل المحددة لمستوى تغير الانتجالية ومعدله . حيث قسم هذه العامل الى داخلية وخارجية (Judson,1982)

وتشمل العامل الداخلية الافراد العاملين في المنشآة ، وبينة العمل ، وسياسات المنشآة ، وأنظمة الرقابة المستخدمة داخل المنشآة ، وعملية الاشراف ، ونوعية الادارة ، وانظمة الحوافز والكافيات ، ونوعية المعدات والالات ، والأوضاع التنظيمية السائدة داخل المنشآة . أما العوامل الخارجية فتشمل التكنولوجيا ، والوضع الاقتصادي العام ، وبينة الاعمال ، والتشريعات الحكومية ، واحتياجات المستهلكين ، والتجديد والابتكار ، وال العلاقات الصناعية.

اما (Kukolecca) فقد صنف العوامل التي تؤثر في انتاجية العمل الى مجموعتين ، الاولى مجموعة العوامل الموضوعية ، والثانية مجموعة العامل الذاتية (Kukolecca,1962) .

مجموعة العوامل الموضوعية ، وتقسم هذه العوامل إلى مجموعتين :

- عوامل اجتماعية ؛ وتشمل كل التنظيمات والقيم الاجتماعية ، مثل المستوى الثقافي ، والسوق ، وشبكة المواصلات ، والعادات والتقاليد الاجتماعية ، والحالة الصحية الخ .
- عوامل فنية وتشمل الخصائص الفيزيائية والكيميائية للمنتوجات المصنعة ، وخصائص المواد الأولية ، وظروف العمل وبينته ، وحجم الانتاج ، وتنظيم العمل الخ .

مجموعة العوامل الذاتية أو التنظيمية وتشمل كل العناصر ذات العلاقة بشخص العامل وما يبذله من جهد خلال عملية الانتاج . ومن هذه العوامل ؛ الفشل في استغلال الطاقة الانتاجية ، والعجز في الحد من اوقات الضياع والانتظار ، واعتماد نظام حواجز غير فاعل ، واستخدام نوعيات رديئة من المواد الأولية ، والنقص في تركيب المهارة لدى العاملين ، والفشل في تطوير شدة العمل .

أما (Sutermeister) فقد ميز بين مجموعتين من العوامل التي تؤثر في الناتجة العمل وهي (Sutermicister, 1980) :

- مجموعة العوامل الفنية : وتشمل نوعية الآلات والمعدات المستخدمة ، وجودة المواد الأولية ، وتصميم العمليات الانتاجية ، وطرق العمل واساليه .
- مجموعة العوامل الانسانية : وقد قسمه سترميستر إلى عنصرين اساسيين من عناصر الاداء، وهما :
 - ١- القدرة على أداء العمل .
 - ٢- الرغبة في أداء العمل .

وبالتالي يتوقف عنصر القدرة على اداء العمل على عوامل عديدة منها : التعليم ، والتدريب ، والخبرة العملية ، والاستعداد الشخصي والقدرات الذاتية .

اما عنصر الرغبة في اداء العمل ، فإنه يتحدد وفقاً لثلاثة عوامل اساسية ؛ وهي :

- الظروف المادية للعمل : الاضاءة والتاهوية والحرارة وفترات الراحة والأمن والنظافة .
- الظروف الاجتماعية للعمل والتي تقسم الى :
 - ـ التنظيم الرسمي للعمل : مثل الهيكل التنظيمي والمناخ الاداري ، وطرق تعين الافراد ، وتقدم العمل ، ومعايير الاداء ، واسس دفع الاجور والحوافز ، وتقسيم الوظائف وتقدير الاداء والتدريب .

ب - التنظيم غير الرسمي للعمل : مثل حجم العمال ، ودرجة ترابط العاملين .

ج - النقابات والاتحادات .

د - نوعية القيادة : مثل اسلوب القيادة وال العلاقات مع الرؤساء ، والمهارات ، والمعروفة الادارية ، والمعروفة التقنية .

ـ حاجات الفرد ورغباته : وتشمل الاستقرار في العمل ، والانجذاب ، وتحقيق الاهداف ، والرغبة في التقدم والتطور الشخصي ، والصداقه والانتماء إلى الجماعة ، وفرص اكتساب الخبرة والمهارة .

٤-٥-١ الدراسات الاجنبية :

ومن الدراسات التي اجريت حول الانتاجية ، تلك الدراسة الذي قام بها (Judson) للتعرف الى العوامل التي تؤدي الى زيادة أو انخفاض الانتاجية ، وقد وجد الباحث أن من بين هذه العوامل ما يلي (Judson, 1982) :-

سياسات المنشأة ، ومدى كفاية جهود البحث والتطوير ، ونوعية المعدات والالات المستخدمة وحاجتها للصيانة ، والعلاقات العمالية ، والأخلاقيات العمل ، والتجديد والابتكار ، وانظمة الحوافز والكافيات ، ونوعية الادارة ، وعملية الاشراف داخل المنظمة ، والتكنولوجيا ، وبين الاعمال كالمافحة ، والمعلومات وانظمة الرقابة المستخدمة في المنشأة ، وبينية العمل وتنظيمه داخل المنشأة .

أما دراسة كل من (Hill and Snell) فكانت تهدف الى اختبار تأثير هيكل رأس المال الشركة في الفاعلية واستراتيجيات التطوير في الشركة (Hill and Snell, 1989) . وخصصت ست فرضيات من اصل "خمس عشرة" فرضية للكشف عن طبيعة العلاقة بين القيمة المضافة التي حسبها الباحثان على اساس قسمة مجموع صافي الدخل قبل الضريبة، وكلفة رأس المال ، وكلفة العمالة على عدد العاملين في الشركة ، وبين ستة متغيرات : الانفاق على البحوث والتطوير ، وكثافة رأس المال ، والاستثمار في الانتاجية غير المتراقبة والاستثمار في النشاطات المتراقبة ، وتركيز الاسهم ، وحصة الادارة من الاسهم .

وقد أظهرت نتائج اختبار الفرضيات الخاصة بتلك المتغيرات ، ان هناك علاقة طردية ذات دلالة احصائية بين الانفاق على البحوث والتطوير من جهة والانتاجية من جهة اخرى ، وكذلك كثافة رأس المال والانتاجية ، كما أن هناك علاقة عكسية بين الاستثمار في النشاط غير المتراقبة والانتاجية ، لأن هذا التوزيع يصرف اهتمام الادارة عن مهمة تحفيز الانتاجية وتطويرها في النشاط الاساسي للشركة . كما توجد علاقة طردية ذات دلالة احصائية بين تركز الاسهم والانتاجية ، لانه كلما زاد ترکيز الاسهم في عدد قليل من المساهمين فانهم يكونون قادرين على الضغط على الادارة والعاملين لاختيار المواقف الاكثر انتاجية للمنشأة .

اما (Dearden) فقد بين ان تقديم حوافز نقدية للعاملين يعتبر من أهم العوامل التي تؤدي الى زيادة الانتاجية (Dearden, 1972) .

وفي دراسة اجرتها كرافت ووليامز حول تصميم العمل والانتاجية ، وجد الباحثان أن تصميم العمل الجيد الذي يأخذ فكرة التراء العمل يؤدي إلى زيادة الرضا الوظيفي ، وبالتالي يؤدي إلى زيادة اداء الافراد(Kraft and Williams,1976).

أما (Glisson and Martin) فقد أجريا دراسة حول تأثير الهيكل التنظيمي وحجم المنظمة وعمرها في كل من الانتجية والكفاءة . وقد وجد الباحثان أن المؤسسات ذات الهياكل التنظيمية التي تمتاز بالمركزية تكون انتاجيتها عالية . إلا أنهما لم يثبتا وجود علاقة بين عمر المنظمة وحجمها من جهة ، وبين انتاجيتها من جهة أخرى (Glisson and Martin,1980).

وقد بيّن كل من (Hennigan and Burkhead) أن انتاجية المنظمات الحكومية ومؤسسات الخدمات تتأثر بشكل من العوامل التالية (Hennigan and Burkhead,1978):
حفر العاملين ، وجوانب سلوكية داخل المنظمة ، ومناقشة الانتجية ، والتطوير التكنولوجي ، ودمج مؤشرات الفاعلية والكفاءة .

أما (Kriglince) فقد أجرى دراسة حول تحسين الانتجية من خلال الحل المناسب لمشاكل العاملين ، حيث وجد انه كلما كان المشرف فعالاً في حل المشاكل الروتينية كلما زادت الانتجية (Kriglince ,1988).

وفي دراسة اجرتها (Terlecky) حول العلاقة بين البحث والتطوير من ناحية ، والانتاجية من ناحية ثانية ، وجد انه كلما زاد الاهتمام بالبحث والتطوير ، كلما زادت الانتجية (Terlecky,1974).

وفي دراسة قام بها (Mansfield) حول العلاقة بين البحث والتطوير من ناحية والانتاجية من ناحية ثانية في الشركات الصناعية الامريكية خلال الفترة الواقعة ما بين ١٩٤٨ - ١٩٧٦ وجد الباحث ان هناك علاقة مباشرة بين البحوث والانتاجية بحيث تزداد الانتجية في الحالات التالية (Mansfield,1980):

كلما زاد الإنفاق على برامج البحث ، زاد عدد البحوث الأساسية والطبية ، وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة الاهتمام ببرامج البحث والتطوير ، مما يؤدي بالضرورة إلى توافر طروف البحث والتطوير في الشركة .

أما دراسة (Griliches) حول العلاقة بين الإنفاق على البحث والتطوير - وبخاصة الإنفاق على البحوث الأساسية - والمسمو في الانتاجية للمنشآت الصناعية الأمريكية في السبعينات . وقد أظهرت الدراسة أن المنشآت التي تتفق جزءاً كبيراً من الأموال على البحوث والتطوير تكون أكثر انتاجية ، ويكون لديها مستوى عالٌ من المخرجات بالنسبة للمدخلات (Griliches, 1986).

أما دراسة (Gale) والتي جاءت متعارضة بشكل كبير عن دراسة (Griliches) والتي تفيد أن تقديم المنتجات الجديدة والتي هي ولادة البحث والتطوير - عادة - يصاحبها انخفاض مخرجات العمالة والارباح ، لانه يتطلب تدريب العاملين على الطرق الجديدة للإنتاج ، بالإضافة إلى أوقات التعطل والتي عادة تكون كبيرة خلال الحياة المبكرة للمنتج (Gale, 1980) .

أما دراسة (Bao and Bao) فقد سعى إلى اختبار العلاقة بين قيمة المنشآة مبنية بسعر الورقة المالية ، وانتاجية المنشآة مقاسة بالقيمة المضافة ، في صناعات تكرير النفط والملابس الأمريكية . وتشير نتائج الدراسة إلى أن علاقة الارتباط بين انتاجية المنشآة وقيمتها هي علاقة طردية قوية ذات دلالة احصائية ، وأن هذه العلاقة هي أقوى من العلاقة بين مقاييس الربحية وقيمة المنشآة ، وهذا يعني أن الانتاجية تؤثر في اسعار الاوراق المالية للمنشآة (Bao and Bao, 1989) .

٢-٥ الدراسات العربية:

بدأ اهتمام الباحثين والاكاديميين العرب بموضوع الانتاجية منذ فترة وجيزة ، شائعاً في ذلك شأن بقية الباحثين في الدول التي تسعى لتحسين مستويات انتاجها وادائها ، من أجل زيادة الاعتماد على الذات ، وتحسين القدرة التنافسية لمجاهدتها ورفع مستوى معيشة مواطنيها، ومعالجة ما يمكن من مشاكلها الاقتصادية بشكل عام ، والصناعية بشكل خاص .

ومن الدراسات التي أجريت في البلاد العربية ، تلك الدراسة التي قام بها متولي وعبد الرحمن فقد اهتمت بالعلاقة بين انتاجية العمالة المقاسة بالقيمة المضافة ، وعائد الاستثمار في "سبع عشرة" شركة من شركات الغزل والنسيج التي يمتلكها القطاع العام في جمهورية مصر العربية ، وكانت نتائج هذه الدراسة كما يلي (متولي وعبد الرحمن ، ١٩٨٨) :

- ١ لا توجد علاقة ارتباط بين معدل العائد على الاستثمار ، وحجم المنشأة أو درجة كافية رأس المال في شركات القطاع العام المصري للغزل والنسيج .
- ٢ هناك علاقة ارتباط موجة قوية غير خطية بين عائد الاستثمار وانتاجية العمالة في الشركات المختارة للدراسة .
- ٣ بما أن التحليل الرياضي أوضح العلاقة القوية بين الربحية والانتاجية ، وأن التحليل الانحداري أوضح انتقاء علاقة الارتباط بين معدل العائد من الاستثمار والكتافة الرأسمالية، فإن ذلك يوحي بأن زيادة الانتاجية تعود إلى ارتفاع أنماط المهارات السائدة في مستوى العمالة ، وليس إلى زيادة الكثافة الرأسمالية ، مما يؤكّد أهمية تكثيف برامج التدريب في المستويات دون الاشرافية .

أما دراسات البنك الدولي فقد بينت أن الجنس والسن لهما تأثير واضح في انتاجية العامل ، حيث بينت تلك الدراسات بأن انتاجية النساء تقل بحوالي (٣٠-٢٥٪) عن انتاجية الرجال في بعض الصناعات ، كما أن التقدم في العمر كان له تأثير سلبي في الانتاجية ، وان هذا التأثير كان يتفاوت حسب الصناعة (نصر وآخرون ، ١٩٩٠) .

وقد أوضحت الدراسة التي قام بها محمد ابراهيم حول انتاجية العمل والأجور في الاقتصاد الاردني بأن انتاجية العمل قد زادت بشكل مضطرب خلال فترة الدراسة (١٩٦٨-١٩٩٣) ، وذلك على مستوى الاقتصاد الكلي وكذلك على المستوى القطاعي ويرجع سبب

ارتفاع انتاجية العامل الاردني الى كفاءة العامل في الاردن ومهاراته المستغلة بشكل جزئي وارتفاع مستوى التعليمي والتدريسي (ابراهيم ، ١٩٩٦) .

وفي دراسة أخرى قام بها صائب اسماعيل وسعدون الساقي ، حول الانتاجية في الصناعات الخفيفة في العراق ، وجد الباحثان أن الانتاجية تتأثر بالعاملين التاليين (اسماعيل والساقى ، ١٩٨٢) :

- ١ - الاستخدام الأمثل للقوى العاملة ووسائل الانتاج .
- ٢ - العوامل النفسية والسلوكية .

وفي دراسة أجراها عبد الرزاق بني هاني و محمد الروابدة حول اثر تعليم العمال واصحاب العمل في الانتاجية في القطاع الزراعي ، وجد أن ازدياد سنوات التعليم والتدريب له اثر ايجابي في تخفيض كلفة رأس المال بالنسبة للاقتاج ، وبالتالي تخفيض متوسط التكاليف الكلية للاقتاج (بني هاني وروابدة ، ١٩٨٩) .

وقد بيّنت الدراسة التي قام بها د. رياض المومني حول اثر التغير التكنولوجي في هيكل الانتاج والانتاجية لشركة مصفاة البترول الاردنية ، بأن التغير التكنولوجي كان عبر الزمن محفزاً نسبياً لعنصر العمل ، ووفر رأس المال . وقد يفسر ذلك انتاجية العماله المرتفعة ، وقلة تكاليفها في ظل شح مصادر رأس المال وندرتها (المومني ، ١٩٩٦) .

وفي دراسة قام بها كل من بسمان محجوب ورشاد مهدي ، حول العوامل المؤثرة في انتاجية العامل ، وجد الباحثان أن من بين الوسائل التي تؤدي إلى رفع انتاجية العامل هي (محجوب ومهدي ، ١٩٨٢) :

- ١- تطوير وسائل الانتاج والعمليات التكنولوجية .
- ٢- زيادة مستوى مهارة العاملين .
- ٣- التنظيم العلمي للاقتاج والعمل .
- ٤- الحوافز المادية والمعنوية للعاملين .
- ٥- برامج الصيانة الملائمة .

وفي دراسة قام بها احمد الملاكي حول قياس الانتاجية والتغير التكنولوجي في شركة مناجم الفوسفات الاردنية للفترة (١٩٦٣ - ١٩٨٦) بهدف قياس الانتاجية والمساهمة

وفي دراسة قام بها مدحت القرishi حول انتاجية العمل في القطاع الصناعي المختلط في العراق ، والعوامل المؤثرة فيها ، تبين أن هناك امكانية لزيادة الانتاجية من خلال (القرishi ، ١٩٨١) : تحسين مهارة العاملين ورفع مستوى مسواهم ، وتحسين المستوى التكنولوجي ، ورفع مستوى كفاءة البحث والتطوير ، وزيادة مستوى كفاءة الاداء ، وزيادة حصة العمل في الانتاج .

ووجد جم الله مبارك في دراسة أجراها حول الانتاجية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية ، أن هناك علاقة بين الانتاجية وكل من صيانة الآلات والمعدات ونسبة الطاقة المستغلة ، في حين لم يثبت وجود علاقة بين الانتاجية والبحث والتطوير (مبارك ، ١٩٩٠) .

اما عبد خرابشة واحمد ملكاوي ، فقد وجدا في دراستهما للانتاجية في المؤسسات التي توظف عشرين عاملا فاكثر ، أن انتاجية كل من العمل ورأس المال متذبذبة من سنة لآخرى ، كما اظهرت الدراسة أن مساهمة العمل في القيمة المضافة أكبر من مساهمة رأس المال . كما تبين عدم استغلال المؤسسات الصناعية لطاقتها الانتاجية (خرابشة وملكاوي ، ١٩٨٨) .

وفي دراسة اجراها حلمي الدباغ للمقارنة بين انتاجية شركة مناجم الفوسفات وشركة مصانع الاستمنت الاردنية ، توصل الباحث في أحد جوانب دراسته إلى وجود علاقة بين أجور العاملين وانتاجية العامل ، بحيث ازدادت هذه الانتاجية بزيادة معدل الاجر (الدباغ ، ١٩٩٢) .

وتوصل غسان الاشقر في دراسة هدفت الى تحليل وقياس الانتاجية في الصناعات البلاستيكية الأردنية الى أن ارتفاع متوسط أجور العاملين في أي مؤسسة يشكل أهم المحفزات المالية لديهم ، ويكون تأثيره ايجابيا في انتاجية تلك المؤسسة (الاشقر ، ١٩٩٤) .

وفي دراسة للدكتور وجيه عبد الرسول العلي حول زيادة الانتاجية : من المسؤول عنها وكيف تتحقق . فقد بيّنت هذه الدراسة ان مسؤولية زيادة الانتاجية تقع على عاتق الحكومات والإدارات والعاملين أو التجارين والنقابات (العلي ، ١٩٨٣) .

وفي دراسة قام بها ستار حسين حول علاقة الأجر بالانتاجية ، حيث قام بتقدير غودج
قياسي يربط انتاجية العامل بكل من معدل أجر العامل ونصيب العامل من المكان والآلات،
وقد وجد ان هناك علاقة ايجابية وقوية بين الانتاجية ومتوسط الأجر ، وهذا يعني ؛ أن
الانتاجية هي دالة في الأجر ، وهذا ما يؤكّد أهمية الأجر في زيادة مستوى انتاجية العامل
ورفعه (حسين ، ١٩٨٩) .

خلص من هذا الى القول : لقد بنت معظم الدراسات المتعلقة بالانتاجية أن هناك علاقة
ارتباطية بين الانتاج والأجور ، فتعتبر الأجر والموافر المادية من أهم العوامل التي تؤثر في
حفز العامل للعمل وبالتالي الى زيادة انتاجيته . حيث إن زيادة انتاجية العامل تؤدي الى ارتفاع
تراكم رأس المال والانتاج ، وبالتالي الأجر ، وهذا ينعكس على زيادة الطلب الاستهلاكي ،
الأمر الذي يؤدي الى زيادة الانتاج ، ومن ثم الانتاجية .

٦- النموذج القياسي :

استنادا إلى الإطار النظري المبين في الدراسة . فأنه تم احتساب متوسط الناتجية العامل المستخدمة في تقييم الموجز بقسمة صافي القيمة المضافة على إجمالي عدد العاملين لكل منشأة وذلك حسب المعادلة التالية :

حيث ان :

APL : متوسط انتاجية العامل في المشاة الصناعية .

VIII : صافي القيمة المضافة في النشأة الصناعية .

L : إجمالي عدد العاملين في المنشأة.

وبناء على النظرية الاقتصادية والدراسات والابحاث الاقتصادية المختلفة والمتعددة ، فإن انتاجية العمل في الصناعات التحويلية هي دالة لعدد من المتغيرات والمحددات التي يعتقد باهتمامها في التأثير في انتاجية العامل تمثلها الدالة التالية (عطية ، ١٩٩٨) :

حيث ان :

APL : متوسط انتاجية العامل في المنشآة الصناعية .

W_L : معدّل أجر العامل في المنشآة الصناعية .

K_L : متوسط نصيب العامل من رأس المال في المنشآة الصناعية .

B1 : المعاشر والمكافآت .

P_L : نسبة عمال الانتاج إلى المجموع الكلي للعاملين .

R : نسبة العمال المهرة إلى إجمالي عمال الانتاج .

S_L : نسبة العاملين الجماعيين .

التدريب : T_L

وتتوقع النظرية الاقتصادية أن هناك علاقة ايجابية بين جميع المتغيرات وانتاجية العامل، أي أن انتاجية العامل ترداد بزيادة تلك المتغيرات . وبناء على ذلك ، وتبعاً للفرضيات التي سيتم اختبارها ، فإنه يمكن رسم النموذج الآتي :

- ١- تأثير جميع المتغيرات في انتاجية العامل .
- ٢- تأثير معدل أجر العامل في انتاجية العامل .
- ٣- تأثير متوسط نصيب العامل من رأس المال في انتاجية العامل .
- ٤- تأثير الحوافر والمكافآت في انتاجية العامل .
- ٥- تأثير نسبة عمال الانتاج إلى المجموع الكلي للعاملين في انتاجية العامل .
- ٦- تأثير نسبة العمال المهرة إلى إجمالي عمال الانتاج في انتاجية العامل .
- ٧- تأثير نسبة العاملين الجامعين في انتاجية العامل .
- ٨- تأثير التدريب في انتاجية العامل .

ويستخدم النموذج الأول لاختبار الفرضية العامة عن طريق F-test ، أما النماذج الأخرى فستستخدم لاختبار الفرضيات الفرعية عن طريق t-test .

يمكن أن يكون هناك عوامل أخرى تؤثر في انتاجية العامل ، ولكن لا يمكن ادراجها في النموذج ، وذلك لصعوبات كثيرة أهمها على الأقل ؛ صعوبات القياس ، ولذلك عادة ما يتم الاقتصار على المتغيرات الأكثر أهمية فقط .

وبعد للنماذج السابقة فانتا سوف نستخدم دالة الانتاج كوب دوغلاس ، حيث نجد ان هذه الدالة الأكثر استخداماً في التحليل الاقتصادي ، وشكلها العام كالتالي :-

$$APL = A(w_L)^{\alpha} (k_L)^{\beta} (e)^{\gamma}(٦:٣)$$

وان :

$$\begin{aligned}\delta APL / \delta W_L &> 0 \\ \delta APL / \delta k_L &> 0\end{aligned}$$

حيث :

APL : متوسط إنتاجية العامل في المنشأة الصناعية .

W_L : معدل أجر العامل .

K_L : متوسط نصيب العامل من رأس المال .

U : الخطأ العشوائي .

α, β : معلمات النموذج التي سيتم تقديرها .

ولتقدير المعادلة رقم (٦:٣) يتم تحويلها إلى الشكل الخطى ، وذلك باأخذ اللوغاريتمات الطبيعية لطرفيها :

$$\ln \text{APL} = \ln A + \alpha \ln(w_L) + \beta \ln(k_L) + U \dots \dots \dots \quad (6:4)$$

وبناء على الفرضيات السابقة ، فإننا سوف نقوم بإضافة المتغيرات الأخرى (الحوافز والمكافآت ، نسبة عمال الإنتاج إلى المجموع الكلي للعمال ، ونسبة العاملين المهرة إلى مجموع عمال الإنتاج ، ونسبة العاملين الجامعيين ، والتدريب). إلى تلك المعادلة ، ويتوقع أن يكون لكل المتغيرات السابقة أثر إيجابي في متوسط إنتاجية العامل في الصناعة التحويلية .

الفصل الثالث

نبذة عن قطاع الصناعة التحويلية في فلسطين

- ١-٣ المقدمة .**
- ٢-٣ مشكلات الصناعة الفلسطينية .**
- ٣-٣ الصناعات التحويلية في فلسطين .**
- ٤-٣ عدد النشاطات في الصناعات التحويلية .**
- ٥-٣ مساهمة الانشطة الصناعية في الانتاج والتوظيف .**
- ٦-٣ العمالة في قطاع الصناعات التحويلية .**
- ٧-٣ التوزيع المهني للعاملين في الصناعة التحويلية .**
- ٨-٣ العمالة النسائية في الصناعات التحويلية .**
- ٩-٣ مستويات الاجور في الصناعات التحويلية .**
- ١٠-٣ الاستثمار في الصناعات التحويلية .**
- ١١-٣ كلفة فرصة العمل الواحدة في الصناعات التحويلية .**
- ١٢-٣ الانتاجية في الصناعات التحويلية .**
 - ١٢-٣ انتاجية العامل .**
 - ١٢-٣ انتاجية العامل والاجور .**
 - ١٢-٣ انتاجية راس المال .**
 - ١٢-٣ انتاجية الاجور .**

١-٣ المقدمة :

تعتبر الصناعة في العديد من الدول عصب الاقتصاد ومركزه الرئيسي . فهي أحد الاركان الأساسية لعملية التنمية الاقتصادية وتشكل الأساس للتطور الاقتصادي وخصوصاً في الدول النامية التي تسعى إلى النمو الاقتصادي والاجتماعي ، ويظل الاتساع الصناعي أحد أهم مصادر الناتج المحلي الإجمالي في العديد من البلدان ، ويعتبر التطور الصناعي أحد مقاييس تقدم الدول في عصرنا الحاضر . لذا اولت الدول المختلفة هذا القطاع أهمية استثنائية ووضعت العديد من الاستراتيجيات والسياسات التي تكفل نموه وتطوره . إلا ان القطاع الصناعي الفلسطيني يقى محدوداً نظراً للظروف السياسية التي مرت بها فلسطين ، وعلى رأسها الاحتلال الإسرائيلي ، والتي حجمت من دوره الحاسم في التنمية الاقتصادية .

في السنوات الأخيرة ، وخصوصاً بعد مجيء السلطة الوطنية الفلسطينية فقد كفت الجهود بشكل ثابت ، حيث اتخذت السلطة الفلسطينية خطوات لتشجيع القطاع الصناعي وبقية القطاعات في فلسطين . ويمكن تلخيص هذه الخطوات والجهود على النحو التالي : -

- ١- اصدار القوانين والأنظمة لجذب وتشجيع الاستثمارات العربية والأجنبية وتشجع الاستثمارات المحلية .
- ٢- تخفيض ضريبة الدخل مما قد يسمح في تشجيع المواطنين على الاستثمار في القطاع الصناعي .
- ٣- البدء بتنفيذ برامج المدن والمناطق الصناعية الحرة واقرار قانونهما . وقد تم الانتهاء من تنفيذ المرحلة الأولى من مدينة غزه الصناعية والبدء في تنفيذ المرحلة الثانية . وكذلك تم تنفيذ الدراسات لمدينة جنين وخضوري الصناعيين .

تعاني المصانع الفلسطينية من مشاكل عده ابرزها : المافسة الاسرائيلية ، وصعوبة استيراد المواد الخام ، مقابل ندرة المواد الخام المحلية ، وارتفاع اسعارها ، اضافة الى نقص في الخبرات الفنية المدربة ، وصعوبة استيراد الالات الحديثة ، وارتفاع تكاليف الاستيراد ، وعدم وجود التسهيلات المصرفية ، وصعوبة التسويق ، وتقيد حرية التصدير (مركز التخطيط الفلسطيني ، سلسلة دراسات وتقارير ، ١٩٩٩) .

وفي هذا الجزء من الدراسة سوف يتم القاء الضوء على ابرز معالم القطاع الصناعي الفلسطيني والتي تحمل القيود التي تعترض عملية التصدير في فلسطين وتحمّل دون قيامها في لعب دورها الرئيسي .

- ضعف حجم المنشآت الصناعية .

إن معظم منشآت القطاعات الصناعية الفلسطينية صغيرة الحجم ، وتسخدم تكنولوجيا قديمة وغير مؤهلة عموماً للتصدير على نطاق واسع ، وأساس منظم . وتحمل طابع الصناعات الامامية . فقد بلغ متوسط عدد العاملين في المنشآة الواحدة ٤,٦ عامل فقط عام ١٩٩٨ في الصناعة التحويلية . (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني . المسح الصناعي لعام ١٩٩٨) .

- ضعف وخلف البنية التحتية الصناعية .

تعاني معظم المصانع الصناعية الفلسطينية من تخلف البنية التحتية وخضوعها لسيطرة الاحتلال وخاصة في مجال الطرق والمواصلات والكهرباء والمياه والوقود . حيث ما تزال السلطات العسكرية الاسرائيلية تعمل على استنزاف الموارد الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة في الوقت الذي تعمل فيه على تطوير البنية التحتية الاستيطانية من شرق طرق حديثة وبناء مستعمرات جديدة وتوسيع القائم منها وتزويدتها بشبكات متقدمة للمياه والكهرباء والصرف الصحي ، في حين تعاني المصانع الفلسطينية من قدم هذه الشبكات وخضوعها لسيطرة الاحتلال . كذلك فإن الوقود المستخدم في العمليات الانتاجية يتم استيراده من اسرائيل مما يؤدي إلى تحكم اسرائيل باسعاده .

- غياب السويع في البنية الصناعية .

يغلب على تركيبة الصناعة الفلسطينية نشاط الصناعة التحويلية . حيث شكلت حصة ٥٩,٧ % من محمل عدد منشآت الصناعة الفلسطينية عام ١٩٩٨ (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ، المسح الصناعي لعام ١٩٩٨) .

- عدم ملائمة الواقع المقامة عليها المنشآت الصناعية .

حيث بلغت نسبة المنشآت العاملة في الضفة في موقع صناعي ٢٧,٦ % في حين تعمل ٣٣,٣ % منها في مناطق سكنية و ٢٠,٩ % في مناطق زراعية و ١٨,٢ % في مناطق تجارية (الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني ، المسح الصناعي لعام ١٩٩٨) مما يؤدي الى حدوث آثار مقدرة بالبيئة والصحة العامة .

- انخفاض مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي والتوظيف .

فقد انخفضت مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي من ١٧,٦ % عام ١٩٩٧ الى ١٦,٨ % عام ١٩٩٨ . في حين بلغت مساهمة الصناعة في التشغيل ١٦,٤ % في عام ١٩٩٧ مقابل ١٥,٩ % عام ١٩٩٨ (الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني . المسح الصناعي لعام ١٩٩٨، ١٩٩٧) .

- ضعف الاداء الخاص بال الصادرات .

حيث بلغت حصة الصادرات الصناعية الفلسطينية من محمل الصادرات الفلسطينية ٤٥,٧ % عام ١٩٩٨ (الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني ، المسح الصناعي لعام ١٩٩٨) . ويعود هذا الانخفاض الى الصعوبات التي تواجه المصدرين من حيث صعوبة الحصول على اذونات الصدير وعدم السماح للتصدير الى اسرائيل وايضاً المنافسة القوية من قبل الشركات الاجنبية والاسرائيلية في الاسواق الخارجية . بالإضافة الى الصعوبات المتعلقة بشهادات المنشأ والاجراءات الامنية على المعابر الاميرالية .

- صغر حجم السوق وصعوبة التصدير .

حيث بلغت حصة المبيعات المحلية من محمل المبيعات ٨٢,٩ % عام ١٩٩٨ يوجه منها ٩٢,٦ % الى اسواق الضفة الغربية مما يشير الى مدى اعتماد المنتجين الفلسطينيين على الاسواق المحلية وخاصة اسواق الضفة الغربية لترويج منتجاتهم بينما تنازز هذه الاسواق بصغر حجمها (الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني ، المسح الصناعي لعام ١٩٩٨) .

- ضعف الامكانيات التمويلية للمنشآت الصناعية .

حيث يتم تمويل ٨٩,٦ % من رأس مال القطاع الصناعي من مدخرات اصحاب المصانع في حين يتم الحصول على ٨,٢ % من التمويل من البنوك التجارية ، والباقي من المؤسسات العربية والدولية والفلسطينية ، مما يؤدي الى صعوبة استيراد الالات الحديثة لارتفاع تكاليف استيرادها (الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني ، المسح الصناعي لعام ١٩٩٨) .

تعرف الصناعات التحويلية على أنها عبارة عن الصناعات التي تقوم بغير شكل المواد الخام ، سواء أكانت مواد خام معدنية ، أو زراعية ، أو حيوانية ، أو مواد شبه مصنعة ، من حالتها إلى حالة جديدة تلي حاجات المستهلكين (ابو الشكر وآخرون ١٩٩١) .

وتقسم الصناعات التحويلية إلى معايير :-

- صناعة المواد الأساسية ، والتي تقوم بانتاج المواد الوسيطة للمراحل اللاحقة .
- الصناعات الاستهلاكية ، والتي تقوم بانتاج السلع النهائية .

ويغلب على تركيبة الصناعة الفلسطينية نشاط الصناعة التحويلية . حيث شكلت حصتها ٩٢,٧٪ من مجمل عدد منشآت الصناعة الفلسطينية عام ١٩٩٨ ، وساهمت في تشغيل ٦٩٥٪ من مجمل عمال القطاع الصناعي ، واستحوذت على ٩٤,٩٪ و ٩٥,٩٪ من الانتاج والقيمة المضافة على التوالي ، وعلى ٩١,٤٪ من التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي ، و ٩٦,٧٪ من الصادرات الفلسطينية (الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني ، المسح الصناعي لعام ١٩٩٨) .

وتشير الاحصاءات إلى تذبذب في نسبة مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي فقد انخفضت من ١٤,٤٪ عام ١٩٩٥ إلى ١٢,٤٪ عام ١٩٩٦ بسبب اغلاق المناطق الفلسطينية ، ثم ارتفعت هذه النسبة إلى ١٤,٨٪ عام ١٩٩٨ عند ازالة الاغلاق وبعض الاجراءات التي قامت بها السلطة الفلسطينية (الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني ، المسح الصناعي للاعوام ١٩٩٥، ١٩٩٦، ١٩٩٨) .

كما أن عدد منشآت الصناعة التحويلية قد ارتفعت من ٩٦٠ منشأة في عام ١٩٩٤ تشغّل ٤٦٤٨ مشغلاً إلى ١٢٦٢٥ منشأة في عام ١٩٩٨ وتشغل ٥٨٦٥ مشغلاً ، وان قيمة الانتاج الصناعي قد ارتفع من ٨٢٤,٣ مليون دولار عام ١٩٩٤ إلى ١١١٨,٦ مليون دولار عام ١٩٩٨ ، كذلك ارتفعت القيمة المضافة في الصناعات التحويلية من ٣١٧,٢ مليون دولار عام ١٩٩٤ إلى ٥٠٧,٢ مليون دولار عام ١٩٩٨ ، وقد شكلت حصة القيمة المضافة من الانتاج الكلي ٣٨,٤٨٪ عام ١٩٩٤ ، و ٤٥,٣٤٪ عام

(الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ، المسح الصناعي لعامي ١٩٩٤، ١٩٩٨) مما قد يشير إلى ارتفاع الطاقة الإنتاجية المستغلة ، وبالرغم من ارتفاع حصة القيمة المضافة من الإنتاج إلا أنها تبقى متدنية عند مقارنتها بسرائيل حيث بلغت نسبة القيمة المضافة إلى الإنتاج ٥٥٪ ، وقد يرجع ذلك إلى ارتفاع في قيمة مستلزمات الإنتاج السلعية وخاصة المواد الخام المستوردة ، وأيضاً إلى انخفاض معدل الإنتاجية .

عدد المنشآت والعاملين وقيمة الإنتاج والقيمة المضافة في الصناعات التحويلية للفترة ١٩٩٤ - ١٩٩٨

السنوات	عدد المنشآت	عدد العاملين	الإنتاج (مليون دولار)	القيمة المضافة (مليون دولار)
١٩٩٤	٩٦٦٠	٤٦٥٤٨	٨٢٤,٣	٣١٧,٢
١٩٩٥	١٠٠١٧	٤٣٦٨٠	٨٣٣,٦	٣١٠,٨
١٩٩٦	١٠٠١٤	٤٦٣٣٣	٨٩٨,٦	٣٨١,١
١٩٩٧	١٢٩١٤	٥٩٥١٩	١٠٤٨,١	٤٥٢,٨
١٩٩٨	١٢٦٢٥	٥٨١٦٥	١١١٨,٦	٥٠٧,٢

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني . المسح الصناعي للاعوام ٩٤، ٩٥، ٩٦، ٩٧، ٩٨ ، رام الله .

هذا وتتركز معظم الصناعات التحويلية في الصناعات الخفيفة ، حيث أن معظمها من الصناعات الاستهلاكية الأساسية الخفيفة كصناعة منتجات المعادن عدا الماكينات والتي قد ساهمت بنسبة ٢١,٥٣٪ من مجمل عدد المنشآت في الصناعة التحويلية ، وصناعة الملابس والتي بلغت حصتها ١٦,٢١٪ ، وصناعة منتجات المعادن اللافلزية وصناعة الأثاث والتي قد بلغت مساهمتها ١٣,٨٪ و ١٣,٥٣٪ على التوالي ، وصناعة المنتجات الغذائية والمشروبات قد استحوذت على ما نسبته ١٢,٣٥٪ ، وشكلت هذه الصناعات بما نسبته ٤,٧٧٪ من مجمل عدد منشآت الصناعة التحويلية . أما الصناعات الراسمالية كصناعة الآلات وصناعة الآلات الكهربائية والمركبات وصناعة الأجهزة الطبية فقد بلغت نصيبها ٣,٣٪ من مجمل عدد منشآت الصناعة التحويلية مما يعكس عمق التشوّهات التركيبة والجدول رقم (٣-٤) يوضح ذلك .

٤-٤ عدد المنشآت في الصناعات التحويلية :

يبلغ عدد المنشآت التي تعمل في قطاع الصناعة التحويلية في الضفة الغربية وقطاع غزة حوالي ١٢٦٢٥ منشأة ، وذلك حسب التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت لعام ١٩٩٨ .

يتضح من الجدول رقم (٣-٤) أن صناعة منتجات المعادن عدا الماكينات تحمل الصدارة من حيث عدد المنشآت ، حيث بلغ عددها في هذا النشاط ٢٧١٨ منشأة من مجموع المنشآت في الصناعة التحويلية . ويضم هذا النشاط بصورة رئيسية صناعة المنتجات المعدنية الإنسانية ، وصناعة منتجات المعادن المشكلة ، وصناعة الخزانات والأوعية من المعادن ، وأيضا طلي المعادن . ثم تليها صناعة الملابس حيث بلغ عددها ٢٠٤٧ منشأة ، ثم يليها صناعة منتجات المعادن اللافلزية حيث وصل عددها ١٧٤٢ منشأة ، حيث يضم هذا النشاط بصورة رئيسية قطع الاحجار وتشكيلها وتأمامها وتجهيزها ، وصنع منتجات الجر والحبس ، إضافة إلى صناعة منتجات خزفية وصنع الزجاج ومنتجات زجاجية ، ثم تليها صناعة الأثاث والمفروشات وقد وصل عددها إلى ١٧٠٨ منشأة . ثم تليها صناعة المواد الغذائية والمشروبات وبلغ عددها ١٥٥٩ منشأة ، حيث تضم نسبة كبيرة منه في صنع الزيوت والدهون النباتية ، إضافة إلى المخابز ومعاصر الزيتون والمنتجات الغذائية الأخرى ، ويلي ذلك الأنشطة الصناعية الأخرى لقطاع الصناعات التحويلية .

جدول رقم (٣-٤-١)

عدد المنشآت الصناعية حسب النشاط الاقتصادي في الضفة الغربية وقطاع غزة ونسبة المنشآت عام ١٩٩٨.

النشاط الاقتصادي	ISIC	النسبة المئوية %	عدد المنشآت
صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات	15	12.35	1559
صناعة المنسوجات	17	3.07	387
صناعة الملابس	18	16.21	2047
دبغ وتهيئة الجلد وصنع حقائب واحذية	19	5.86	740
صناعة الخشب ومنتجاته واصناف من الفرش	20	6.02	760
صناعة الورق ومنتجاته الورق	21	0.36	46
الطباعة والنشر	22	1.20	152
صناعة المواد والمنتجات الكيماوية	24	1.45	183
صناعة منتجات المطاط والدائن	25	1.10	139
صناعة منتجات المعادن اللافلزية الاخرى	26	13.80	1742
صناعة الفلزات القاعدية	27	0.19	24
صناعة منتجات المعادن عدا الماكينات	28	21.53	2718
صناعة الالات والمعدات الاخرى	29	2.03	256
صناعة الالات الكهربائية الاخرى	31	0.70	89
صناعة الاجهزة الطبية	33	0.44	56
صناعة المركبات والمركبات المقطرة	34	0.15	19
صناعة الاثاث وصنع منتجات اخرى	36	13.53	1708
المجموع	10	100	12625

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني . المسح الصناعي لعام ١٩٩٨ . رام الله .

فوجود أكثر من اثني عشر ألف منشأة في قطاع الصناعة التحويلية يعطي صورة بوجود قطاع صناعي كبير ، وهو ما يتساوى مع الحقائق لدى مساهمة هذا القطاع في النشاط الاقتصادي . وقد يبدو ذلك جليا عند مقارنته مع الدول الأخرى كالأردن مثلا فقد بلغت نسبة مساهمة نشاط الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي لعام ١٩٩٨ في الضفة الغربية وقطاع غزة ١٤,٨ % ، في حين حيث كانت مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي ٢٧ % في الأردن (البنك الدولي ، تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩٦) . وبالتالي فإن عدد المنشآت الصناعية لا يعبر مؤشرا كافيا على أهمية الصناعة التحويلية ودورها في اقتصاد فلسطين . وإن هناك جوانب أخرى تميز الصناعة التحويلية في فلسطين ،

مثل مساهمتها في التوظيف والانتاج ، وحجم هذه المشتات وطبيعتها أي ان هناك عوامل أخرى غير عدد المشتات يمكن ان تبين خصائص الصناعة التحويلية في فلسطين .

وبالتالي يمكن ملاحظة أن طبيعة الصناعات التحويلية في الضفة الغربية وقطاع غزة هي ذات سلع بسيطة استهلاكية تعتمد على تكنولوجيا قديمة نسبيا ، زد على ذلك أن رأسها قليل . ويمكن توضيح ذلك بمساهمة الصناعات التحويلية في القيمة المضافة . والجدول رقم (٣-٤-٢) يوضح ذلك . فكما يظهر من الجدول فإن اغلب الصناعات التحويلية في الضفة الغربية وقطاع غزة هي صناعات خفيفة والتي تضم عادة السلع الاستهلاكية الأساسية كصناعة منتجات المعادن الالافزية ، وصناعة الملابس ، وصناعة المنتجات الغذائية والمشروبات ، وصناعة الاثاث ، وصناعة منتجات المعادن عدا الماكينات ، حيث بلغت نسبتها من القيمة المضافة ٧٤,٧ % ، اما بالنسبة للصناعات الثقيلة والتي تضم السلع الرأسمالية كصناعة الالات والمعدات ، فلاحظ بان مساهمتها قليلة جدا من القيمة المضافة ، مما يعكس ايضا عمق التشوّهات التركيبة التي يعاني منها القطاع الصناعي الفلسطيني .

جدول رقم (٤-٣) .

توزيع القيمة المضافة بين فروع الصناعة التحويلية في الضفة الغربية وقطاع غزة لعام ١٩٩٨ .

النوعية %	القيمة المضافة (الف دولار)	النشاط الاقتصادي	ISIC
13.42	68064	صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات	15
4.38	22193	صناعة المنسوجات	17
15.63	79287	صناعة الملابس	18
3.62	18363	دبغ الجلد وتهيئتها وصنع حقائب واحذية	19
2.76	13982	صناعة الخشب ومنتجاته واصناف من القش	20
1.88	9518	صناعة الورق ومنتجات الورق	21
1.17	5952	الطباعة والتشر	22
5.54	28094	صناعة المواد والمنتجات الكيميائية	24
3.48	17629	صناعة منتجات المطاط واللادان	25
30.03	152325	صناعة منتجات المعادن اللافلزية الأخرى	26
0.10	526	صناعة الفلزات القاعدية	27
6.89	34962	صناعة منتجات المعادن عدا الماكينات	28
1.60	8099	صناعة الالات والمعدات الأخرى	29
0.63	3178	صناعة الالات الكهربائية الأخرى	31
0.14	716	صناعة الاجهزة الطبية	33
0.06	311	صناعة المركبات والمركبات المقطرة	34
8.67	43997	صناعة الآلات وصنع منتجات أخرى	36
100	507196	المجموع	

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني . المسح الصناعي لعام ١٩٩٨ . رام الله .

أما من حيث التوزيع الجغرافي لهذه المنشآت فأنها تتركز بصفة أساسية في محافظة الخليل حيث بلغ عدد المنشآت في الصناعة التحويلية في محافظة الخليل ٢٥٣٤ منشأة في العام ١٩٩٧ أي ما يعادل ١٧,١١٪ من إجمالي المنشآت في الصناعات التحويلية في الضفة الغربية وقطاع غزة . ثم تليها محافظة نابلس حيث بلغ عدد المنشآت فيها ٢٤٩٨ منشأة أي ما يعادل ١٦,٨٦٪ من إجمالي عدد المنشآت في الصناعة التحويلية . ثم تليها محافظة غزة حيث وصل عدد المنشآت فيها ٢٠٧٦ منشأة أي ما يعادل ١٤,٠١٪ من إجمالي منشآت الصناعة التحويلية . ثم تليها محافظة رام الله حيث بلغ عدد المنشآت فيها ١٢٨٩ منشأة أي ما يعادل ٨,٧٪ من إجمالي عدد المنشآت في الصناعات التحويلية . ثم تليها محافظة بيت لحم حيث بلغ عدد المنشآت في هذه المحافظة ١١٦٨ منشأة أي ما نسبته ٧,٨٨٪ من إجمالي عدد المنشآت في الصناعات التحويلية . ثم تليها باقي المحافظات الفلسطينية الأخرى .

والجدول رقم (٣-٤-٣) يوضح التوزيع الجغرافي للمنشآت في الصناعات التحويلية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

جدول رقم (٣-٤-٣).

توزيع المنشآت في الصناعات التحويلية حسب المناطق الجغرافية لعام ١٩٩٧.

المحافظة	عدد المنشآت	النسبة المئوية %
نابلس	2498	16.86
رام الله	1289	8.70
سلفيت	296	2.00
الخليل	2534	17.11
طولكرم	773	5.22
بيت لحم	1168	7.88
قلقيلية	377	2.55
جنين	985	6.65
طوباس	77	0.52
القدس	784	5.29
أريحا	88	0.59
شمال غزة	560	3.78
غزة	2076	14.01
دير البلح	422	2.85
Khan Younis	576	3.89
رفح	310	2.09

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. المعدّل العام للمنشآت لعام ١٩٩٧. رام الله.

٥- مساهمة الأنشطة الصناعية في الإنتاج والتوظيف :

يلاحظ من الجدول رقم (٥-٣) أن الصناعات التي تحمل أهمية أكبر في الإنتاج هي صناعة منتجات المعادن اللافلزية، حيث بلغت مساهمتها ٣٦,٩٤% من إجمالي الإنتاج القائم في الصناعة التحويلية، يليها صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات والتي تنتج حوالي ١٨,٤٢% من إجمالي إنتاج الصناعة التحويلية، ثم يليها صناعة منتجات المعادن عدا الماكينات حيث أنها تنتج حوالي ٨,٧١% من إنتاج الصناعة التحويلية، ثم صناعة الإثاث

حيث بلغت مساهمتها ٦٧,٦% من إجمالي انتاج الصناعة التحويلية . ثم يأتي باقي الأنشطة الصناعية الأخرى .

اما من حيث التوظيف فان صناعة الملابس تحمل المرتبة الأولى من حيث مساهمتها في التوظيف ، حيث بلغت نسبة العاملين في هذه الصناعة حوالي ٢٨,٩٨% من عدد العاملين في الصناعة التحويلية ، ثم يليها صناعة منتجات المعادن الالافزية ، حيث ان نسبة العاملين في هذه الصناعة حوالي ١٩,١١% من اجمالي عدد العاملين في الصناعة التحويلية ، ثم يليها صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات ، حيث ان نسبة العاملين حوالي ١١,١٧% من اجمالي عدد العاملين في الصناعة التحويلية ، ثم يليها باقي الصناعات التحويلية الأخرى .

وهكذا يلاحظ أن صناعة المعادن الالافزية وصناعة الملابس وصناعة المواد الغذائية والمشروبات وصناعة منتجات المعادن عدا الماكينات وصناعة الاثاث تحمل الانشطة الرئيسية في الصناعة التحويلية في الضفة الغربية وقطاع غزة ، حيث تشكل حوالي ٧٧,٤٢% من مجموع المشتات الصناعية التحويلية ، وتسمى بحوالي ٧٤,٢٣% من اجمالي الانتاج القائم ، وحوالي ٧٤,٦٤% من اجمالي القيمة المضافة ، وحوالي ٧٨,٢٥% من عدد العاملين ، وبالتالي فإن التركيز على تطوير هذه الصناعات وتقديم الحوافز لها ، يجب ان يحتمل أهمية كبرى ، لأنها تحمل نواة قائمة للصناعات الفلسطينية ، ولكن هذا لا يعني اهمال الانشطة الصناعية الأخرى والتي قد تظهر كفاءة وقدرة على المنافسة والتطور .

جدول رقم (٣-٥) .

مساهمة الصناعة التحويلية في التوظيف والإنتاج في الضفة الغربية وقطاع غزة لعام ١٩٩٨ .

النشاط الاقتصادي ISIC	الصناعة التحويلية (%)	النسبة المئوية لعملي الصلة في الصناعة التحويلية (%)	نسبة الاتجاح في النشاط الى اجمالي الاتجاح
15	18.42	11.17	صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات
17	4.23	2.93	صناعة المنسوجات
18	2.56	28.98	صناعة الملابس
19	3.56	5.94	دبغ الجلد وتهيئتها وصنع حقائب واحذية
20	2.57	3	صناعة الخشب ومنتجاته واصناف من القش
21	2.53	1	صناعة الورق ومنتجاته الورق
22	1.37	1.67	الطباعة والنشر
24	5.13	2.57	صناعة المواد والمنتجات الكيميائية
25	3.78	1.98	صناعة منتجات المطاط واللدائن
26	36.94	19.11	صناعة منتجات المعادن اللافازية الأخرى
27	0.1	0.15	صناعة الفلاتر الفاعدية
28	8.71	10.04	صناعة منتجات المعادن عدا الماكينات
29	1.77	1.66	صناعة الالات والمعدات الأخرى
31	0.53	0.54	صناعة الالات الكهربائية الأخرى
33	0.1	0.19	صناعة الاجهزة الطبية
34	0.1	0.12	صناعة المركبات والمركبات المقطرة
36	7.6	8.95	صناعة الاناث وصنع منتجات أخرى
	100	100	المجموع

تم حساب الأرقام بوساطة الباحثة .

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني . المسح الصناعي لعام ١٩٩٨ . رام الله .

٦- العمالة في قطاع الصناعات التحويلية :

اما من حيث التشغيل فكما يتضح من الجدول رقم (٣-٦-١) فيبلغ عدد المشغلين في هذه الصناعات ٥٨٦٥ عاملًا ، حيث يتميز قطاع صناعة الملابس بأنه اكبر القطاعات كافة في استخدام اليدوي العاملة ، حيث يبلغ عدد العاملين فيه ١٦٨٥٩ عاملًا أي ما نسبته ٢٨,٩٨ % من اجمالي العاملين في قطاع الصناعات التحويلية ، ثم يليه قطاع صناعة منتجات المعادن اللافازية حيث يضم هذا النشاط صناعة منتجات الجير والجبس ، وصناعة قطع الاحجار وتشكيلها ، بالإضافة الى صناعة الزجاج وصناعة منتجات خزفية . حيث بلغ عدد العاملين في هذا النشاط ١١١١٣ عاملًا أي ما نسبته ١٩,١١ % من اجمالي القوى العاملة في قطاع الصناعات التحويلية ، ثم يليه قطاع صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات والذي

يشمل على صنع الزيوت والدهون النباتية ، وأيضاً المخابز وصنع منتجات الإلبان ، حيث بلغ عدد العاملين فيه ٦٤٩٧ عاملأً أي ما نسبته ١١,١٧ % ، يأتي بعدها صناعة المعادن عدا الماكينات حيث بلغ عدد العاملين فيها ٥٨٤٢ أي ما يعادل ١٠,٠٤ % من إجمالي العاملين في الصناعة التحويلية . ثم يليه صناعة الآلات ، وكان عدد العاملين في هذا النشاط حوالي ٥٢٠٦ عاملأً أي ما يعادل ٨,٩٥ % . ثم يليه صناعة دبغ الجلد وقينتها وصنع حقائب والأحذية ، حيث بلغ عدد العاملين في هذا النشاط حوالي ٣٤٥٣ عاملأً أي ما نسبته ٥٥,٩٤ % ، ثم بقية الأنشطة الصناعية الأخرى لقطاع الصناعات التحويلية .

جدول رقم (٣-٦-١) .

حجم المنشآة الصناعية حسب العاملين فيها في الضفة الغربية وقطاع غزة لعام ١٩٩٨ .

النشاط الاقتصادي	ISIC	النشاط الاقتصادي	النشاط الاقتصادي
المنشأة		المنشأة	المنشأة
صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات	١٥	صناعة المنسوجات	١٧
صناعة الملابس	١٨	دبغ الجلد وقينتها وصنع حقائب وأحذية	١٩
صناعة الخشب ومنتجاته وأصناف من القش	٢٠	صناعة الورق ومنتجاته	٢١
الطباعة والنشر	٢٢	صناعة المواد والمنتجات الكيميائية	٢٤
صناعة منتجات المطاط وللدان	٢٥	صناعة منتجات المعادن اللافلزية الأخرى	٢٦
صناعة الفلازات القاعدية	٢٧	صناعة منتجات المعادن عدا الماكينات	٢٨
صناعة الآلات والمعدات الأخرى	٢٩	صناعة الآلات الكهربائية الأخرى	٣١
صناعة الأجهزة الطبية	٣٣	صناعة المركبات والمركبات المقطرة	٣٤
صناعة الآلات وصنع منتجات أخرى	٣٦		
المجموع			

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني . المسح الصناعي لعام ١٩٩٨ . رام الله .

ويوضح من الجدول رقم (١-٦-٣) صغر حجم المنشآت في الصناعات التحويلية في الضفة الغربية وقطاع غزة ، حيث يبلغ متوسط عدد العاملين في كل منشأة من منشآت الصناعة التحويلية ككل ٦,٤ عامل . ويبلغ أدنى حجم لعدد العاملين في كل منشأة من منشآت صناعة الاجهزة الطبية ٢ عامل . وبالمقابل فان أكبر عدد للعمال في المنشأة الواحدة انما هو في صناعة الورق ومنتجاته **الورق** .

وكما يوضح من الجدول رقم (١-٦-٣) فقد كانت صناعة الورق ومنتجاته الورق في المرتبة الأولى من حيث متوسط عدد العاملين في المنشأة (١٢,٥ عامل) ، تلاه صناعة منتجات المطاط واللدائن حيث ان متوسط عدد العاملين في المنشأة (٨,٣ عامل) ، ثم تأتي صناعة المواد والمنتجات الكيميائية وصناعة الملابس حيث إن متوسط عدد العاملين فيهما (٨,٢ عامل) ، ثم يليه صناعة منتجات المعادن الالافترية وصناعة الطباعة والنشر حيث إن متوسط عدد العاملين فيهما حوالي (٦,٤ عامل) . ثم يليه باقي الانشطة الاقتصادية الأخرى.

ومن الملفت للنظر أن نسبة كبيرة من العاملين في المنشآت الصناعية هم من اصحاب العمل أو من افراد اسرهم الذين يعملون بدون اجر ، حيث ان نسبة لهم كانت حسب المسح الصناعي لعام ١٩٩٨ حوالي ٥٣٤,٩ % أي تجاوزت هذه النسبة الثالث في الصناعة التحويلية ككل . وتفاوت هذه النسبة من نشاط إلى آخر ، حيث ترتفع في الانشطة ذات الطبيعة الحرفة . وفي المقابل فان هذه النسبة تخفض في الانشطة غير الحرفة ، وهذا كله يعكس المشكلة التي يعاني منها قطاع الصناعة في الضفة الغربية وقطاع غزة . فالجزء الاكبر من المنشآت الصناعية هي عبارة عن محلات حرفة صغيرة تدار من قبل اصحابها ، وتقوم ب تقديم سلع استهلاكية . غالبا ما تستخدم التكنولوجيا البسيطة ، وتحتاج الى رأس مال قليل . ولإعطاء صورة واضحة عن توزيع المنشآت فالجدول رقم (٢-٦ -٣) يبين عدد المنشآت باحجامها المختلفة . كما يتضح من هذا الجدول أن ٧٦,٩٥ % من المنشآت توظف اقل من ٥ عمال ، في حين بلغ عدد المنشآت التي توظف ٥٠ عاملًا فاكثر هي ٦١ منشأة في الضفة الغربية وقطاع غزة أي ما نسبته ٤٠,٤ % من المنشآت . وهذا عدد قليل عند مقارنته مع اسرائيل ، حيث ان عدد المنشآت في اسرائيل التي توظف ٥٠ عاملًا فاكثر هي اكبر من ١٢٠٠ منشأة (1995 , Israeli Central Bureau of Statistics) ، وهذا - طبعا - له انعكاسات على المنافسة التي ت تعرض لها المنشآت الصناعية الفلسطينية الصغيرة من قبل المنشآت الاسرائيلية

جدول رقم (٣-٦) .

توزيع المنشآت في الصناعات التحويلية حسب الحجم لعام ١٩٩٧.

النسبة المئوية %	عدد المنشآت	فئات حجم العمالة
٧٦,٩٥	١١٣٩٨	٤-
١٤,٧٥	٢١٨٥	٩-
٥,٨٧	٨٦٩	١٩-١٠
٢,٠٢	٣٠	٤٩-٢٠
٠,٢٨	٤١	٩٩-٥٠
٠,١٣	٢٠	١٠٠ او اكتر

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني . التعداد العام للمنشآت لعام ١٩٩٧ . رام الله .

٧-٣ التوزيع المهني للعاملين في الصناعة التحويلية :

يبين من الجدول رقم (٧-٣) أن اغلب العاملين في منشآت الصناعة التحويلية هم من العمال العاديين - عمال انتاج - وبشكل هؤلاء ما نسبته ٥٣,٦٧% من مجموع اليد العاملة في الصناعة التحويلية .

ولا يشكل المهندسون سوى نسبة ضئيلة جداً من مجموع القوى العاملة في الصناعة التحويلية . حيث يشكل هؤلاء ما نسبته ١,٠٢% . وهناك عدة عوامل أدت إلى تدني هذه النسبة وهي :

- طبيعة الصناعة في الضفة الغربية ، إذ أنها تعتبر صناعة تقليدية وليس لها حاجة إلى تخصصات هندسية متقدمة ودقيقة .
- حداثة عهد الصناعة التحويلية في فلسطين .
- اعتماد أصحاب العمل على الأيدي العاملة ، أي التي عملت في المصانع الاسرائيلية أكثر من اعتمادها على المهندسين .
- قلة الأجور التي تدفعها المصانع للمهندسين الصناعيين ، مما قد يقلل من حجم الرغبة لدى المهندسين للعمل في المصانع .

- قلة الوعي الصناعي لدى الكثير من أصحاب المنشآت الصناعية ، وبالتالي يكون لدى صاحب المنشأة القناعة بأن العامل الفني يقوم مقام المهندس ، زد على ذلك أن ما يتقاضاه من راتب شهري أقل مما يتقاضاه المهندس .
- اعتماد بعض أصحاب المنشآت الصناعية على خبرهم الذاتية في تشغيل المصانع وإدارتها .

اما بالنسبة الى العامل الفني والذى يميز بطول فترة عمله في المنشآت الصناعية وتدريبه بالعمل على آلاتها . فكانت نسبة العاملين الفنيين في الانتاج في الصناعة التحويلية ٣٣٪ و ٥٩٪ .

اما بالنسبة للعاملين في الادارة فاهم يشكلون ايضا نسبة ضئيلة ، اي ما نسبته ٧٪ من مجموع العاملين في الصناعات التحويلية . والقسم الاكبر من هذه النسبة هم مدربون من أصحاب المنشآت انفسهم . غياب الادارة التي تعمل على التخطيط والترجمة والتطوير هي من مشاكل الصناعات التحويلية في فلسطين .

وهناك ما نسبته ٤٧٪ من العمال يعملون كسائقين ، وعمال خدمات ، وعمال اخرى .

والجدول رقم (٣ - ٧) يبين ترتيب العاملين في المنشآت ، حسب طبيعة العمل الذي يقوم به العامل في منشآت الصناعة التحويلية .

جدول رقم (٣-٧) .

تصنيف العاملين في المصانع ، حسب طبيعة العمل الذي يقوم به العامل
في الصناعة التحويلية لعام ١٩٩٧.

النسبة	فات العمال
%٧	موظفو اداري
%١٠٢	مهندس
%٢٣,٥٩	عامل فني في الانتاج
%٥٣,٦٧	عامل عادي في الانتاج
%٤,٧٢	عمال اخرون
%١٠٠	المجموع

تم حساب الأرقام بوساطة الباحثة .

المصدر : وزارة الصناعة الفلسطينية . استماراة الملف الصناعي لعام ١٩٩٧ . رام الله .

٨-٢ العمالة النسائية في الصناعات التحويلية :

شكلت النساء في عام ١٩٩٦ ما نسبته اقل قليلاً من %٥٥ من القوة البشرية في الضفة الغربية وقطاع غزة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ، المسح الصناعي لعام ١٩٩٦) ، لكنهن شكلن حوالي %١٤,١٩ من مجموع القوة العاملة في الصناعات التحويلية في الضفة والقطاع في عام ١٩٩٨ . وهذا يدل على انخفاض مساهمة النساء في الانتاج الصناعي .

وبالنسبة لأنواع الصناعات التي يعملن فيها ، فاننا نجد من البيانات الواردة في الجدول رقم (٣-٨) ان اغلبهن يعملن في فرع صناعة الملابس ، حيث وصلت نسبتهن الى %٥٨٢,٤٦ من اجمالي العاملات في الصناعات التحويلية ، و يأتي في المرتبة الثانية العاملات في فرع صناعة المنسوجات %٤,٤١ . وفي المرتبة الثالثة العاملات في صناعات المنتجات الغذائية والمشروبات وذلك بنسبة %٣,٨٢ . كما يتبين أن %١١,٧ من مجموع العاملين في نشاط صناعة الملابس هم من النساء . وهذا كله يدل على مدى انخفاض مساهمة المرأة في النشاط الصناعات التحويلية في الضفة الغربية وقطاع غزة .

جدول رقم (٣-٨) .

توزيع النساء العاملات في الصناعة التحويلية في الضفة الغربية وقطاع غزة لعام ١٩٩٨ .

النشاط الاقتصادي	ISIC
صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات	15
صناعة المنسوجات	17
صناعة الملابس	18
دبغ الجلد وتهيئتها وصنع حقائب واحذية	19
صناعة الخشب ومنتجاته واصناف من القش	20
صناعة الورق ومنتجات الورق	21
الطباعة والنشر	22
صناعة المواد والمنتجات الكيميائية	24
صناعة منتجات المطاط واللدائن	25
صناعة منتجات المعادن الالافزية الأخرى	26
صناعة الفلزات القاعدية	27
صناعة منتجات المعادن عدا الماكينات	28
صناعة الالات والمعدات الأخرى	29
صناعة الالات الكهربائية الأخرى	31
صناعة الاجهزة الطبية	33
صناعة المركبات والمركبات المقطرة	34
صناعة الآلات وصنع منتجات أخرى	36
المجموع	
١٤.١٩	١٠٠
عدد العاملات	٨٢٥٦
النسبة المئوية	٨٢.٤٦%
نسبةهن المئوية من مجموع العاملين (%)	٣.٨٢%

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني . المسح الصناعي لعام ١٩٩٨ . رام الله .

٩-٣ مستويات الأجور في الصناعات التحويلية :

يلاحظ من الجدول رقم (٣-٩) أن معدل الأجر الشهري في منشآت الصناعات التحويلية حوالي \$ ٣١٧ . وقد سجلت صناعة الطباعة والنشر المرتبة الاولى في ارتفاع معدل الدخل الشهري للعاملين فيها ، حيث كان معدل الأجر فيها \$ ٤٢٠ . يليها صناعة المواد والمنتجات الكيميائية حيث بلغ معدل الأجر الشهري في هذه الصناعة \$ ٤١٠ . ثم يليها صناعة منتجات المعادن الالافزية حيث كان معدل الأجر الشهري \$ ٣٩٠ .

نلاحظ هنا مدى تدني مستويات الأجور مقارنة مع مستوى المعيشة بوجه عام ، حيث تشير احصاءات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ان المتوسط الشهري لانفاق الاسرة المتوسطة ٨٢٥ دولارا . وقد يعود ذلك الى ارتفاع نسبة البطالة بين خريجي الجامعات الذين

يعملون في ادارة شؤون المحاسبة والسكرتارية والاعمال المكتبية الاخرى ، الامر الذي يدفعهم الى قبول العمل في المشات الصناعية باجور منتهية لعدم وجود فرص عمل افضل .

جدول رقم (٣ - ٩) .

معدل الأجر الشهري للعاملين في الصناعات التحويلية في الضفة الغربية وقطاع غزة لعام ١٩٩٨ .

معدل الاجر الشهري	النشاط الاقتصادي	ISIC
\$343	صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات	15
\$292	صناعة المنسوجات	17
\$254	صناعة الملابس	18
\$297	دبغ الجلود وتهيئتها وصنع حفاضات واحذية	19
\$330	صناعة الخشب ومنتجاته واصناف من القش	20
\$389	صناعة الورق ومنتجاته الورق	21
\$420	الطباعة والنشر	22
\$410	صناعة المواد والمنتجات الكيميائية	24
\$350	صناعة منتجات المطاط واللدائن	25
\$390	صناعة منتجات المعادن اللافتية الأخرى	26
\$356	صناعة الفرزات القاعدية	27
\$296	صناعة منتجات المعادن عدا الماكينات	28
\$356	صناعة الالات والمعدات الأخرى	29
\$354	صناعة الالات الكهربائية الأخرى	31
\$324	صناعة الاجهزه الطبية	33
\$310	صناعة المركبات والمركبات المقطرة	34
\$323	صناعة الاثاث وصنع منتجات أخرى	36
\$317	متوسط الاجر الشهري	

تم حساب الارقام برواسطة الباحثة .

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني . المسح الصناعي لعام ١٩٩٨ . رام الله .

١٠-٣ الاستثمار في الصناعات التحويلية :

كثير من الدول تسعى الى زيادة الاستثمار في راس المال في الصناعة من اجل القيام بانطلاقة صناعية تمكنها من تحقيق تمية شاملة ، وقد عانى الاقتصاد الفلسطيني من ضعف الاستثمار في القطاع الصناعي اثناء فترة الاحتلال الاسرائيلي ، وكان ذلك ناجم عن العقبات التي وضعتها اسرائيل اضافة الى عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي في فلسطين . ومع قيام السلطة الفلسطينية والمسيرة السلمية نجح عنها جو من التفاؤل مما ادى الى زيادة الاستثمار في

القطاع الصناعي ، وقامت ايضا السلطة الفلسطينية بتشجيع الاستثمار في فلسطين عن طريق عدة طرق من ضمنها تخفيض ضريبة الدخل لتشجيع الاستثمار في القطاع الصناعي ، وايضا اصدار قانون تشجيع الاستثمار وذلك عن طريق الاغفاء الضريبية ، وايضا يمكن ان تقدم السلطة التسهيلات الازمة لتشجيع القطاع الصناعي على زيادة استثماراته الرأسمالية عن طريق اتخاذ السياسات والتشريعات الازمة لتشجيع الاستثمارات الاجنبية المباشرة مما يؤدي ذلك الى نقل التكنولوجيا المنظورة والذي يعكس ذلك ايجابا على الصناعة الفلسطينية .

وبالاستاد الى بيانات الجهاز المركزي للاحصاء المركزي الفلسطيني لعام ١٩٩٨ يبين
بان قيمة الاستثمارات المراكمة في منشآت الصناعة التحويلية بلغت ٢٦٢ مليون دولار .
وقد تم حساب رأس المال المستثمر في الصناعة على اساس متوسط القيمة الدفترية في بداية
العام ونهايته ، ويلاحظ من توزيع هذه الاستثمارات انما قد تفاوت من نشاط الى اخر حيث
ان قطاع صناعة منتجات المعادن الالافلزية قد استحوذ على اكبر حصة من رأس المال ، حيث
بلغت نسبة اجمالي التمويل في هذا القطاع الى اجمالي التمويل في قطاع الصناعات التحويلية
حوالى ٣٧,٨٧ % ، يليه قطاع صناعة المنتجات الغذائية بنسبة تبلغ حوالى ١٢,٩٨ % ، ثم
يليه قطاع صناعة الملابس حيث بلغت النسبة حوالى ١١,٨٣ % ، ثم يليه صناعة منتجات
المعادن عدا الماكينات حيث تبلغ النسبة حوالى ٩,٧١ % ، ثم بقية القطاعات الاخرى .

ومن الناتج المأمة بخصوص الاستثمارات ، ان متوسط الاستثمار في المشاة الواحدة في
الصناعات التحويلية يصل الى حوالى ٢٠,٨ الف دولار . حيث كانت اعلى من المتوسط كل
من صناعة الورق ومنتجات الورق ، إذ بلغت حوالى ٢٨١,٢ الف دولار ، وصناعة المواد
والمنتجات الكيميائية ١٥,٧ الف دولار ، وصناعة منتجات المطاط واللدائن ٧٧,١ الف
دولار . حيث ان هذه الصناعات هي صناعات رأسمالية تحتاج الى كافية رأسمالية

جدول رقم (٣ - ١٠) .

رأس المال المستثمر في الصناعات التحويلية في الضفة الغربية وقطاع غزة لعام ١٩٩٨ .

النشاط الاقتصادي	ISIC	رأس المال المستثمر (الف دولاً)	النسبة المئوية %	متوسط رأس المال المستثمر في المنشآة الواحدة
صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات	15	\$34,005	12.98	\$21,812
صناعة المنسوجات	17	\$13,619	5.20	\$35,191
صناعة الملابس	18	\$31,003	11.83	\$15,146
بيع الجلود وتهيئتها وصنع حقيبة واحذية	19	\$11,085	4.23	\$14,980
صناعة الخشب ومنتجاته واصناف من الفتن	20	\$4,110	1.57	\$5,408
صناعة الورق ومنتجاته الورقية	21	\$12,936	4.94	\$281,217
الطباعة والنشر	22	\$5,490	2.10	\$36,118
صناعة المواد والمنتجات الكيميائية	24	\$21,173	8.08	\$115,699
صناعة منتجات المطاط واللدائن	25	\$10,714	4.09	\$77,079
صناعة منتجات المعادن اللافتازية الأخرى	26	\$73,015	27.87	\$41,914
صناعة الفلزات القاعدية	27	\$720	0.27	\$30,000
صناعة منتجات المعادن خدا العاكينات	28	\$25,430	9.71	\$9,356
صناعة الآلات والمعدات الأخرى	29	\$4,661	1.78	\$18,207
صناعة الآلات الكهربائية الأخرى	31	\$1,412	0.54	\$15,865
صناعة الأجهزة الطبية	33	\$311	0.12	\$5,554
صناعة المركبات والمركبات المقطرة	34	\$179	0.07	\$9,421
صناعة الآثار وصنع منتجات أخرى	36	\$12,137	4.63	\$7,106
المجموع		\$262,000	100	\$20,752

تم حساب الارقام بوساطة الباحثة .

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني . المسح الصناعي لعام ١٩٩٨ . رام الله .

١١- كلفة فرصة العمل الواحدة في الصناعات التحويلية :

- يمثل موضوع كلفة فرصة العمل الواحدة أهمية كبيرة في الاقتصاد لعدة اسباب :
- فهو يعتبر مؤشراً أولياً على الميزة النسبية التي قد تحظى بها دولة مقابل دولة أخرى ، وبالتالي يشير إلى امكانية التخصص والتصدير في السلع المختلفة حسب هذه الميزة .
- ان حجم الاستثمار الذي يستخدمه العامل في صناعة معينة يؤثر بشكل كبير في انتاجه وبالتالي على الدخل الذي يحصل عليه .

وفي الصناعات التحويلية فإن الاستثمار تفاوت من نشاط إلى آخر ، وبالتالي فإن كلفة فرصة العمل الواحدة تتفاوت في تلك الأنشطة . والجدول رقم (١١ - ٣) يوضح ذلك . فقد بين أن متوسط نصيب العامل من رأس المال في الصناعات التحويلية ككل بلغت

٥,٤ الف دولار للعامل . ويلاحظ بان اكثـر الانشطة كافية في استخدام رأس المال هي صناعة الورق ومنتجـات الورق حيث بلغت هذه النسبة حوالي ٢٢,٤ الف دولار للعامل ، يليها صناعة المواد والمنتجـات الكيماـئية حيث بلـغـتـ النـسـبةـ حواليـ ١٤,٢ الفـ دـولـارـ لـلـعـامـلـ ، ثم صناعة منتجـاتـ المـطـاطـ وـالـلـدـائـنـ حيثـ بلـغـتـ النـسـبةـ حواليـ ٩,٣ الفـ دـولـارـ لـلـعـامـلـ ، ويعود السبـبـ فيـ ذـلـكـ إـلـىـ ضـخـامـةـ رـأـسـ الـمـالـ الـمـسـتـثـمـرـ فـيـ هـذـهـ الصـنـاعـاتـ ، وـقـلـةـ عـدـدـ العـاـمـلـينـ ، وـذـلـكـ بـسـبـبـ اـعـتـمـادـ هـذـهـ الصـنـاعـاتـ عـلـىـ الـاـلـاتـ التـكـنـوـلـوـجـيـةـ الـمـرـفـعـةـ الـثـمـنـ . وـفيـ الـمـقـابـلـ ، كـانـتـ نـسـبـةـ رـأـسـ الـمـالـ /ـ الـعـمـلـ مـتـدـنـيـةـ فـيـ صـنـاعـةـ الـمـلـابـسـ ، وـصـنـاعـةـ دـبـغـ الـحـلـسـودـ وـقـبـيـتهاـ وـصـنـاعـةـ الـحـقـابـ وـالـاحـذـيـةـ ، وـصـنـاعـةـ الـاـثـاثـ ، وـذـلـكـ لـاعـتـمـادـ هـذـهـ الصـنـاعـاتـ عـلـىـ الـاـلـاتـ قـلـيـلةـ الـثـمـنـ ، وـكـذـلـكـ قـلـةـ رـأـسـ الـمـالـ الـمـسـتـثـمـرـ فـيـهاـ بـالـنـسـبـةـ لـعـدـدـ الـعـاـمـلـينـ . مـاـ يـعـنـيـ اـزـديـادـ الـاعـتـمـادـ عـلـىـ تـقـيـاتـ الـاـنـتـاجـ ذـاتـ الـكـافـيـةـ الـعـمـالـيـةـ مـاـ يـرـزـدـيـ إـلـىـ اـضـعـافـ الـقـدـرـةـ الـتـنـافـسـيـةـ لـمـنـتـجـاتـ الصـنـاعـةـ الـفـلـسـطـيـنـيـةـ نـتـيـجـةـ اـرـتـفـاعـ تـكـلـفـةـ الـاـنـتـاجـ وـانـخـفـاضـ الـاـنـتـاجـيـةـ وـخـاصـةـ فـيـ حـالـةـ غـيـابـ الـكـفـاءـةـ الـادـارـيـةـ وـانـخـفـاضـ الـمـهـارـاتـ الـفـنـيـةـ لـلـاـيـدـيـ الـعـاـمـلـةـ .

والجدول رقم (١١ - ٣) يوضح كلفـةـ فـرـصـةـ الـعـمـلـ الـواـحـدـةـ فـيـ الصـنـاعـاتـ التـحـوـيلـيـةـ .

جدول رقم (٣ - ١١) .

كلفة فرصة العمل الواحدة في الصناعات التحويلية في الضفة الغربية
وقطاع غزة لعام ١٩٩٨ .

نسبة رأس المال إلى العمل	النشاط الاقتصادي	ISIC
\$5,234	صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات	15
\$7,983	صناعة المنسوجات	17
\$1,839	صناعة الملابس	18
\$3,210	دبغ الجلد وتهيئتها صنع حفائب وأحذية	19
\$2,350	صناعة الخشب ومنتجاته وأصناف من القش	20
\$22,419	صناعة الورق ومنتجاته الورق	21
\$5,660	الطباعة والنشر	22
\$14,182	صناعة المواد والمنتجات الكيميائية	24
\$9,300	صناعة منتجات المطاط واللدائن	25
\$6,570	صناعة منتجات المعادن الفلزية الأخرى	26
\$8,182	صناعة الفلزات القاعدية	27
\$4,353	صناعة منتجات المعادن عدا الماكينات	28
\$4,830	صناعة الآلات والمعدات الأخرى	29
\$4,483	صناعة الآلات الكهربائية الأخرى	31
\$2,802	صناعة الأجهزة الطبية	33
\$2,594	صناعة المركبات والمركبات المقطرة	34
\$2,331	صناعة الآلات وصنع منتجات أخرى	36
\$4,504	متوسط كلفة فرصة العمل الواحدة	

تم حساب الأرقام بوساطة الباحث .

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني . المسح الصناعي لعام ١٩٩٨ . رام الله .

١٢-٣ الإنتاجية في الصناعات التحويلية:

١٢-٢ إنتاجية العامل:

تبين من الجدول رقم (٣ - ١٢ - ١) ان متوسط انتاجية العامل في الصناعة التحويلية ككل بلغت ٨٧٢٠ دولاراً في السنة فهي تعتبر منخفضة مقارنة مع الاردن حيث بلغ متوسط انتاجية العامل في الاردن في الصناعة التحويلية ١٢٣٠٩ دولار عام ١٩٩٧ ، ويعود انخفاض انتاجية العامل في فلسطين الى انخفاض المستويات التكنولوجية في المصنع الفلسطينية ، وتدنى الاعتماد على عصر داس المال ، واعتماد الانتاج على اليد العاملة ، وانخفاض القدرات الادارية والمستويات العلمية والمهنية للعاملين .

ويلاحظ تفاوت في الانتاجية من نشاط إلى آخر ، حيث نلاحظ أن أقصى قيمة لانتاجية العامل هي في صناعة المواد والمنتجات الكيماوية حيث بلغت ١٨,٨ الف دولار في السنة ، ويعود ارتفاع انتاجية العامل فيها إلى ارتفاع قيمة الانتاج السنوي الناتج عن استخدام الالات الحديثة في الصناعة ، زد على ذلك قلة عدد العمال بالنسبة لحجم الانتاج . ومن الانشطة الأخرى التي كانت انتاجية العامل فيها مرتفعة صناعة الورق ومنتجات الورق حيث بلغت قيمة انتاجية العامل فيها حوالي ١٦,٥ الف دولار في السنة . أما في صناعة منتجات المطاط وللدائن فكانت - ايضاً - انتاجية العامل فيها مرتفعة ، حيث بلغت حوالي ١٥,٣ الف دولار في السنة . وكذلك في صناعة منتجات المعادن الالافلزية وصناعة المنسوجات فكانت انتاجية العامل فيها مرتفعة ، حيث بلغت حوالي ١٣,٧ - ١٣,٤ الف دولار في السنة على التوالي .
بالمقابل ، فهناك مصانع كانت انتاجية العامل فيها أقل من المتوسط العام ، حيث كان ادنى مستوى لانتاجية العامل في صناعة المركبات والمركبات المقطورة حيث بلغت قيمة انتاجية العامل فيها ٤,٥ الف دولار في السنة ويعود ذلك إلى انخفاض رأس المال المستثمر في هذه الصناعة إضافة إلى استخدام تكنولوجيا قديمة ، ثم تليها صناعة الملابس وصناعة دبغ الجلد وتهنتها وصنع الحقائب والاحذية حيث بلغت انتاجية العامل فيها ٤,٧ - ٥,٣ الف دولار في السنة على التوالي . كذلك في صناعة منتجات المعادن عدا الماكينات وصناعة الفلزات القاعدية حيث كانت انتاجية العامل فيها حوالي ١٦ الاف دولار في السنة . إن انخفاض انتاجية العامل في هذه الصناعات راجع إلى اعتماد الانتاج على اليد العاملة ومهاراتها في العمل ، وأيضاً إلى انخفاض المستويات التكنولوجية في تلك النشطة .

يلاحظ مما سبق ، أن انتاجية العامل تزداد كلما كان العمل يعتمد على الآلة ، ويقل كلما اعتمد العمل على اليد العاملة البشرية .

ويمكن القول : إن تدني انتاجية العامل في بعض نشاطات الصناعة التحويلية يعود إلى عدة أسباب :

- قلة رأس المال المستثمر في هذه الأنشطة ، مثل صناعة المركبات والمركبات المقطرة ، حيث كان متوسط رأس المال المستثمر للمنشأة الواحدة لهذه الصناعة ٩,٤ الآف دولار .
- ان أكبر فئة من العاملين في هذه الصناعات هي من اليد العاملة العادبة ، وتقل فيها نسبة اليد العاملة الماهرة مما يؤثر في انتاجية العامل ، كما في صناعة الملابس ، حيث كانت أعلى نسبة لعدد العاملين العادبين في الانتاج في صناعة الملابس ، وبلغت ٦١,٣% من إجمالي عدد العاملين في الصناعات التحويلية .
- ان من بين هذه الصناعات تعتمد على اليد العاملة البشرية بصورة رئيسية او على اليد العاملة والات قديمة ذات مستوى تكنولوجي منخفض ، مما يؤثر في انتاجية العامل في بعض الصناعات التحويلية ، كصناعة الملابس ، حيث كانت انتاجية العامل فيها ضعيفة ، لذا تميز هذه الصناعة بكثرة العمال وقلة رأس المال المستثمر ، فكانت نسبة عدد العاملين فيها ٢٨,٩% من إجمالي عدد العاملين في الصناعة التحويلية ، وبلغ رأس مالها المستثمر في المنشأة الواحدة ١٥,١ الف دولار .

جدول رقم (٣-١٢-٤) .

انتاجية راس المال في الصناعات التحويلية في الضفة الغربية وقطاع غزة لعام ١٩٩٨ .

النشاط الاقتصادي	ISIC
انتاجية رأس المال (دولار / سنة)	
صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات	15
2	17
1.63	18
2.56	19
1.66	20
3.4	21
0.74	22
1.08	24
1.33	25
1.65	26
2.09	27
0.73	28
1.37	29
1.74	31
2.25	33
2.3	34
1.74	36
3.63	متوسط انتاجية راس المال
1.94	تم حساب الارقام بوساطة الباحثة .

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني . المسح الصناعي لعام ١٩٩٨ . رام الله .

٤-١٢-٤ انتاجية الأجور :

بلغ معدل انتاجية الأجور في الصناعات التحويلية ككل ٢,٢٩ دولار في السنة ، كما هو موضح في الجدول رقم (٤-١٢-٤) ، أي أن كل دولار افقى في أجور العمال ساهم في خلق قيمة مضافة مقدارها ٢,٢٩ دولار ، وهذه القيمة منخفضة عند مقارنتها بانتاجية الدولار المفقى على العمالية في الأردن والتي تساوى ٢,٨٦ دولار عام ١٩٩٧ في نفس القطاع . ويعد سبب الخفاض الانتاجية الى الخفاض القدرات الادارية والمستويات العلمية والمهنية للعاملين اضافة الى الخفاض المستويات التكنولوجية في المصانع الفلسطينية .

بالنسبة إلى انتاجية الأجور في صناعة المواد والمنتجات الكيماوية فقد كانت مرتفعة وأعلى من المتوسط العام حيث بلغت ٣,٨٢ دولار في السنة ، ويعود ارتفاع انتاجية الاجور إلى استخدام الالات التكنولوجية الحديثة في الانتاج ، وعدم وجود عدد كبير من اليد العاملة ، وذلك بسبب اعتماد العمل على الاله الاوتوماتيكية بصورة رئيسية .

في حين ارتفعت انتاجية الاجور عن المعدل العام في صناعة التسويجات ٣,٧١ دولارات في السنة ، وصناعة منتجات المطاط واللدائن ٣,٦٤ دولارات في السنة ، وصناعة الورق ومنتجات الورق ٣,٥٣ دولارات في السنة . بالمقابل فان انتاجية الاجور في بعض الانشطة في الصناعات التحويلية قد انخفضت عن المعدل العام ، وذلك كما في صناعة الطباعة والنشر ، حيث بلغت ١,٢٢ دولار في السنة ، وصناعة الفلزات القاعدية حيث بلغت انتاجية الاجور فيها ١,٤ دولار في السنة . وكذلك صناعة دبغ الجلد وهيمنتها وصنع الحقائب والاحذية ، حيث كانت انتاجية الاجور فيها ١,٤٩ دولار في السنة . ويعود السبب في ذلك إلى قلة رأس المال المستثمر في هذه الصناعة ، والاعتماد على اليد العاملة بشكل رئيسي في الانتاج واستخدام الالات القديمة .

جدول رقم (٤-١٢-٣) .

انتاجية الأجور في الصناعات التحويلية في الضفة الغربية وقطاع غزة لعام ١٩٩٨ .

النشاط الاقتصادي	ISIC
انتاجية الأجور (دولار / سنة)	
صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات	15
2.55	
صناعة المنسوجات	17
3.71	
صناعة الملابس	18
1.54	
دبغ الجلد وتهيئتها وصنع حقائب واحذية	19
1.49	
صناعة الخشب ومنتجاته واصناف من القش	20
2.02	
صناعة الورق ومنتجات الورق	21
3.53	
الطباعة والنشر	22
1.22	
صناعة المواد والمنتجات الكيميائية	24
3.82	
صناعة منتجات المطاط واللدائن	25
3.64	
صناعة منتجات المعادن اللافزية الأخرى	26
2.93	
صناعة الفلزات القاعدية	27
1.40	
صناعة منتجات المعادن عدا الماكينات	28
1.68	
صناعة الالات والمعدات الأخرى	29
1.96	
صناعة الالات الكهربائية الأخرى	31
2.37	
صناعة الاجهزة الطبية	33
1.66	
صناعة المركبات والمركبات المقطرة	34
1.21	
صناعة الاثاث وصنع منتجات أخرى	36
2.18	
متوسط انتاجية الأجور	
2.29	

تم حساب الارقام بوساطة الباحثة .

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني . المسح الصناعي لعام ١٩٩٨ . رام الله .

الفصل الرابع

تحليل الفئات

٤-١ تحليل النتائج

٤-٢ التحليل الاحصائي واختبار الفرضيات على اساس اسلوب الانحدار المعدد

٤-٣ التحليل الاحصائي واختبار الفرضيات على اساس اسلوب الانحدار التدرججي

٤-٣-١ على مستوى الصناعة التحويلية

٤-٣-٢ على مستوى النشاط الاقتصادي

٤-٣-٣-١ صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات

٤-٣-٣-٢ صناعة المنسوجات

٤-٣-٣-٣ صناعة الملابس

٤-٣-٣-٤ صناعة دبغ الجلود وصنع الاحذية

٤-٣-٣-٥ صناعة الخشب

٤-٣-٣-٦ صناعة السورق

٤-٣-٣-٧ صناعة الطباعة والنشر

٤-٣-٣-٨ صناعة المواد الكيميائية

٤-٣-٣-٩ صناعة منتجات المطاط وللداين

٤-٣-٣-١٠ صناعة المعادن الالفلزية

٤-٣-٣-١١ صناعة منتجات المعادن عدا الماكنات

٤-٣-٣-١٢ صناعة الالات والمعدات

٤-٣-٣-١٣ صناعة الاثاث

تحليل النتائج

٤- تحليل النتائج :

سوف يتم تحليل النتائج للنموذج الاحصائي المقدر من حيث اشارة المعاملات ، ومقارنتها بالنظرية الاقتصادية ، وحجم هذه المعاملات ، ثم اختبارها احصائيا ، وبالتالي سوف يتم استخدام اسلوبين للتخليل :

- ١ - استخدام اسلوب الانحدار المتعدد لاختبار الفرضيات على مستوى الصناعة التحويلية بشكل علم .
- ٢ - استخدام اسلوب الانحدار التدريجي لاختبار الفرضيات على مستوى الصناعة التحويلية ككل ، وعلى مستوى فروع الصناعة التحويلية حيث سيتم استخدام كل فرع على حده .

وقداستخدم اسلوب الانحدار التدريجي لوجود عدد كبير من المتغيرات المستقلة ، والتي قد يوجد ترابط خطى موجب بينها ، كما ان قسما من هذه المتغيرات ذو تأثير لا يختلف عن الصفر من الناحية الاحصائية ، كما تبين في معادلة الانحدار المتعدد التي شملت جميع هذه المتغيرات . لذا فان استخدام الانحدار التدريجي سيتم في حصر المتغيرات ذات التأثير المقبول احصائيا في المتغير التابع .

وسوف يتم استخدام اختبار " F " لاختبار الفرضية العامة ، واستخدام اختبار " t " لاختبار الفرضيات الفرعية . أما قاعدة القرار فانه ليس هناك دليل على رفض الفرضية العدمية في الحالات التالية:-

- اذا كانت قيمة " F " المحسوبة اقل من قيمتها الجدولية .
- اذا كانت قيمة " t " المحسوبة واقعة ضمن قيمتها الجدولية .
- اذا كان مستوى الدلالة " P " المحسوبة اكبر من المستوى المعنوي والذى تساوى ٠,١ .

٤-٢ التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات على أساس أسلوب الانحدار المتعدد:-

باستخدام البيانات التي قامت وزارة الصناعة بجمعها عن طريق استماره الملف الصناعي لعام ١٩٩٧ ، تم استخدام أسلوب الانحدار المتعدد ، حيث تم تقدير المعادلة المذكورة في الخلفية النظرية بطريقة المربعات الصغرى ، وكانت نتائج تقدير النموذج على مستوى الصناعة التحويلية كما يلى :-

$$\begin{aligned} \ln APL &= 3,15 + 0,41 \ln W_L + 0,26 \ln K_L + 0,56 \ln B_L + 0,45 \ln P_L - 0,53 \ln R_L + 0,028 \ln S_L \\ &\quad (1,98) \quad (2,895) \quad (0,778) \quad (0,184) \quad (-0,536) \quad (0,138) \\ R^2 &= 18,8\% \quad R^2 = 14,2\% \quad F = 4,115 \quad P = 0,001 \quad n = 113 \end{aligned}$$

حيث ان :

APL : متوسط انتاجية العامل في المنشآة الصناعية .

W_L : معدل أجر العامل في المنشآة الصناعية .

K_L : متوسط نصيب العامل من رأس المال في المنشآة الصناعية .

B_L : المخوافر والكاففات .

P_L : نسبة عمال الاتصال إلى الجموع الكلي للعاملين .

R_L : نسبة العمال المهرة إلى إجمالي عمال الاتصال .

S_L : نسبة العاملين الجامعيين .

n : حجم العينة .

* ملاحظة : القيم التي بين اقواس هي قيم t .

بلغت قيمة "F" الحسابية للاحصاءات المتعلقة باختبار هذه الفرضية ٤,١١٥ ، كما بلغ مستوى الدلالة المحسوبة "P" ٠,١٠٠٪ ، وبناء على ذلك ، فإننا نرفض الفرضية العدمية التي تنص على عدم وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين المتغيرات المستقلة مجتمعة وانتاجية العامل . أي ان المتغيرات المستقلة تؤثر في انتاجية العامل ، وهذا متوقع الى حد ما ، وهو ما أيدته الدراسات السابقة . وهذا يعني ان هناك علاقة ارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع ، وقد بلغ معامل التحديد المعدل الذي يوضح مقدار التباين في المتغير التابع الذي يمكن ان يعزى للمتغيرات حوالي ١٤,٢٪ . ومعنى ذلك ، ان المتغيرات المستقلة تفسر حوالي ١٤,٢٪ من تباين المتغير التابع (انتاجية العامل) ، وهذه نسبة ضئيلة نوعاً ما ، ويمكن أن

يعزى ذلك إلى أن هناك عوامل أخرى تؤثر في انتاجية العامل غير التي في المودج . أو أن هناك تناوتاً في اهتمام الشركات بمحاذب المتغيرات المستقلة ، وأيضاً ضعف الارتباط بين كافة المتغيرات المستقلة وانتاجية العامل . حيث ظهرت اتجاهات قريبة من الصفر بين بعض المتغيرات المستقلة ؛ مثل نسبة عمال الانتاج إلى المجموع الكلي للعمال ، ونسبة العمال المهرة إلى محمل عمال الانتاج ، وبين انتاجية العامل كما هو موضح في الجدول رقم (٢) .

أما بالنسبة لحجم المعاملات وأشارتها احصائياً ، فقد كانت على النحو التالي :

• معدل أجر العامل وانتاجية العامل :

يسندل من المعادلة السابقة من ان قيمة معامل الانحدار موجبة وتساوي $0,41$ ، أي ان زيادة معدل الأجر بنسبة 1% سيرؤدي ذلك إلى زيادة انتاجية العامل بنسبة $0,41\%$ ، فالعلاقة بين هذين المتغيرين خطية ، وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية ، حيث ان انتاجية العامل تزداد بزيادة أجور العاملين . وتشير النتائج الاحصائية المبينة في الجدول رقم (١) ان قيمة " t " لهذا المعامل تساوي $1,98$ وبمستوى دلالة مقبولة وتساوي $0,05\%$. لذا ترفض الفرضية العدمية أي ان انتاجية العامل تزداد مع زيادة معدل أجر العامل . ان هذه النتيجة منسجمة مع التوقعات ومع ما تشير إليه الابحاث السابقة.

• متوسط نصيب العامل من رأس المال وانتاجية العامل :

يتبيّن من المعادلة السابقة أن قيمة معامل الانحدار لهذا التغيير موجبة وتساوي $0,26$ ، أي أن العلاقة بين متوسط نصيب العامل من رأس المال وانتاجية العامل طردية ، أي ان زيادة عنصر رأس المال بنسبة 1% يؤدي إلى زيادة انتاجية العامل بنسبة $0,26\%$ ، وهذه النتيجة تتفق مع النظرية الاقتصادية . أما بالنسبة للتحليل الاحصائي لاختبار هذه الفرضية ، فان النتائج المبينة في الجدول رقم (١) تشير إلى وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين متوسط نصيب العامل من رأس المال وانتاجية العامل في الصناعة التحويلية ، إذ ان قيمة " t " لمعامل الانحدار تساوي $2,895$ وبمستوى دلالة مقبولة ، لذا ترفض الفرضية العدمية ، وهذا يعني وجود تلك العلاقة بين هذين المتغيرين ، وهذه النتيجة متوقعة .

• الحوافز والكافيات وانتاجية العامل :

بناءً على نتائج التحليل الاحصائي المبينة في الجدول رقم (١) لا يُمكن اعتماد معايير الانحدار بين الحوافز والمكافآت من جهة ، وانتاجية العامل من جهة ثانية ، فأننا نلاحظ أن مستوى الدلالة

لقيمة " ١ " لمعامل الانحدار غير مقبولة ، لذا فانه لا يوجد هناك دليل على رفض الفرضية العدمية ، والتي تنص على عدم وجود علاقة بين هذين المتغيرين . وجاءت تلك النتيجة مخالفة للتوقعات ، وايضاً مخالفة للدراسات السابقة ، ويمكن أن يعزى ذلك إلى ضعف نظم المعاوز والمكافآت ، لذلك فإن زيادة الاهتمام بما ورطها بانتاجية العامل لا بد وأن تستترك الترايجيَا على تلك الانتاجية .

- نسبة عمال الانتاج إلى المجموع الكلي للعاملين وانتاجية العامل :

تشير النتائج الاحصائية المبينة في الجدول رقم (١) إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة احصائية ما بين نسبة عمال الانتاج إلى المجموع الكلي للعاملين وانتاجية العامل ، إذ ان قيمة " ١ " لمعامل الانحدار تساوي ١٨٤ ، وبمسمى دلالة غير مقبولة . لذا لا يوجد هناك دليل على رفض الفرضية العدمية والتي تنص على عدم وجود علاقة موجبة بين نسبة عمال الانتاج إلى المجموع الكلي للعاملين وانتاجية العامل ، وهذه النتيجة مخالفة للتوقعات ، وغير منسجمة مع ما تشير إليه الدراسات السابقة . ويمكن تفسير ذلك إلى عدم اهتمام الشركات بهذا التغيير .

- نسبة العمال المهرة إلى عمال الانتاج وانتاجية العامل :

تشير النتائج الاحصائية المبينة في الجدول رقم (١) أن قيمة " ٤ " الناتجة عن اختبار معامل الانحدار صغيرة وليس ذات دلالة مقبولة ، وإن قيمة معامل الانحدار كانت سالبة ، وهذا يعني أن العلاقة ما بين نسبة العمال المهرة إلى إجمالي عمال الانتاج وانتاجية العامل هي علاقة عكسية ، جاءت هذه النتيجة مخالفة للتوقعات وللابحاث والدراسات السابقة ، ولكن يمكن تفسير هذه العلاقة إلى عدم اهتمام الشركات بهذا التغيير .

- نسبة العاملين الجامعيين وانتاجية العامل :

تشير النتائج الاحصائية المبينة في الجدول رقم (١) إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين نسبة العاملين الجامعيين وبين انتاجية العامل . إذ ان اختبار " ٤ " لمعامل الانحدار يظهر بأنه ذات دلالة غير مقبولة . أي انه ليس هناك دليل على رفض الفرضية العدمية والتي تنص على عدم وجود علاقة ما بين نسبة العاملين الجامعيين وانتاجية العامل . وهذه النتيجة تخالف التوقعات ، وما تشير إليه الابحاث السابقة من ان زيادة قدرات العاملين تؤدي إلى زيادة انتاجية العامل ، وقد أخذت نسبة العاملين الجامعيين كمؤشر لمستوى التحصيل العلمي لهم ، وباعiliar أن زيادة التعليم تزيد من قدرة العاملين ، وبالتالي ترفع أدائهم . وقد يعزى

ذلك الى تدني اهتمام الشركات الصناعية الى هذا التغير ، مما ادى الى انعكاس سلبي على إنتاجية العامل، بمعنى ان أية محاولة لزيادة الاهتمام بابعاد نسبة العاملين الجماعيين لا بد وان يترك اثراً ايجابياً على إنتاجية العامل .

• التدريب وانتاجية العامل :

يسين من نتائج التحليل الإحصائي ضعف العلاقة ما بين إنتاجية العامل والتدريب ، حيث أظهرت النتائج أن التدريب لم يكن له اثر يذكر على إنتاجية العامل ، وجاء ذلك مخالفًا للتوقعات ، ومع ما تشير إليه الدراسات السابقة من أهمية التدريب باعتباره واحداً من أهم العوامل المؤثرة في إنتاجية العامل ، وقد يعود ذلك إلى عدم اهتمام الشركات بابعاد التدريب، أو أن الدورات التدريبية قد تكون غير مرتبطة بشكل فعال ببرامج تحسين الإنتاجية ، وبخاصة إنتاجية العامل . ويمكن - أيضاً - أن يعزى ذلك إلى أن اثر العوامل الأخرى التي يمكن أن تؤثر في إنتاجية العامل كانت أكبر من تأثير متغير التدريب ، مما حجب هذا التغير عن زيادة إنتاجية العامل .

جدول رقم (١)

نتائج تحليل الانحدار لاختبار الفرضيات القرعية في الصناعة التحويلية .

المتغير المستقل	T الحسابية	مستوى الدلالة	ملاحظات
معدل أجر العامل	١,٩٨	٠,٠٥	رفض فرضية العدم
متوسط نصيب العامل من رأس المال	٢,٨٩٥	٠,٠٠٥	رفض فرضية العدم
الحوافز والمكافآت	٠,٧٧٨	٠,٤٣٩	عدم الرفض لفرض العدم
نسبة عمال الإنتاج	٠,١٨٤	٠,٨٥٤	عدم الرفض لفرض العدم
نسبة العمال المهرة	٠,٥٣٦-	٠,٥٩٣	عدم الرفض لفرض العدم
نسبة العاملين الجماعيين	٠,١٣٨	٠,٨٩١	عدم الرفض لفرض العدم

تحليل الارتباطات :

لقد تم استخدام مصفوفة بيرسون لتحديد معامل الارتباط بين جميع المتغيرات المشمولة بالدراسة ، وبين الجدول رقم (٢) معاملات الارتباط بين كل من المتغيرات المستقلة وانتاجية العامل .

*متغير التدريب اسقط من المعادلة لأن معظم الشركات لا تقوم بالتدريب ، أي ان قيم المتغير كانت تساوي صفر وبالتالي تغدر تقدير المعادلة من ناحية حسابية .

(١) سیوسن

لئے شعراً مذکورین اس شعبہ کا نام رکھو

شاعر	۱۳۶۰	۱۳۶۰	۱۳۶۰	-۳۸۰۶۰	-۶۳۰۶۰	۱۰۱۰	۱
شاعر	-۱۰۱۰	-۱۰۱۰	-۱۰۱۰	۱۱۰	۳۰۱۰	-۳۳۱۰	۱
شاعر	-۱۸۱۰	-۱۸۱۰	-۱۸۱۰	۱۸۰۰	۱۸۰۰	۱۸۰۰	۱
شاعر	۸۸۱۰	۸۸۱۰	۸۸۱۰	۱۰۱۰	۱۰۱۰	۱۰۱۰	۱
شاعر	-۱۰۶۰	-۱۰۶۰	-۱۰۶۰	۱	۱	۱	
شاعر	-۲۰۵۰	-۲۰۵۰	-۲۰۵۰	۱	۱	۱	
شاعر	۱	۱	۱	۱	۱	۱	
شاعر	۰	۰	۰	۰	۰	۰	

٤-٣-٤ التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات على أساس أسلوب الانحدار التدرجي:

٤-٣-٤ على مستوى الصناعة التحويلية :

باستخدام أسلوب الانحدار التدرجي فقد وجد أن أكثر المتغيرات تأثيراً في إنتاجية العامل في الصناعات التحويلية هي معدل اجر العامل ، ومتوسط نصيب العامل من رأس المال ، أما باقي المتغيرات فقد استبعدت من النموذج بسبب ضعف تأثيرها في إنتاجية العامل ، وقد تم تقدير المعادلة بطريقة المربعات الصغرى ، وكانت نتائج تقدير المعادلة كما يلي :-

$$\begin{aligned} \ln APL &= 3,191 + 0,442 \ln W_L + 0,268 \ln K_L \\ &\quad (2,283) \quad (3,322) \\ R^2 &= 17,6\% \quad \bar{R}^2 = 16,2\% \quad F = 11,886 \quad P = 0,000 \quad n = 2597 \end{aligned}$$

تبين الاختبارات الاحصائية المطبقة على المعادلة السابقة أن الدالة المقيدة بطريقة المربعات الصغرى بالصيغة اللوغاريتمية هي دالة صالحة ومقولة تماماً لممثل العلاقة بين إنتاجية العامل من جهة ، وكل من معدل اجر العامل ومتوسط نصيب العامل من راس المال من جهة أخرى . حيث ان قيمة "F" الحسائية كانت قيمتها ١١,٨٨٦ و ذات دلالة معنوية جيدة ، وبالتالي فاننا نرفض الفرضية العدمية التي تنص على عدم وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين إنتاجية العامل من جهة ، وبين المتغيرات المستقلة مجتمعة من جهة ثانية . كما أن قيمة معامل التحديد المعدل الذي يفسر قوّة تلك العلاقة يساوي ١٦,٢% وهي نسبة قليلة الى حد ما ، ويمكن أن يعزى ذلك الى ان هناك متغيرات أخرى تؤثر في إنتاجية العامل ، غير المتغيرات الموجودة في النموذج .

ويوضح أيضاً - من المعادلة السابقة أن مرونة إنتاجية العامل بالنسبة لمعدل اجر العامل كانت موجة ، وتساوي ٠,٤٤٢ . وهذا يعني أن زيادة عنصر معدل الاجر بنسبة ٥١ % يؤدي إلى زيادة إنتاجية العامل بنسبة ٤٤٢ % . وخلاصة ما تقدم فإن مؤشر الاجور هو دالٌ في إنتاجية العامل ، وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية ، وبشت صحة ما افترضناه في البداية .

أما مرونة انتاجية العامل بالنسبة لمتوسط نصيب العامل من رأس المال فقد كانت موجبة وتساوي ٠,٢٦٨ ، أي ان زيادة عنصر راس المال للعامل بنسبة ١% فان ذلك يتبعه زيادة في انتاجية العامل بنسبة ٠,٢٦٨% . وهذا يعني أن زيادة نصيب العامل من المكان والالات تلعب دوراً ايجابياً في زيادة انتاجية العامل ، فكلما ارتفع نصيب العامل من المكان والالات ارتفعت الانتاجية وزاد حجم الناتج ، وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية والتي ثبتت العلاقة الايجابية بين انتاجية العامل وكتافة رأس المال .

أما مرونة انتاجية العامل بالنسبة لعنصرى معدل أجر العامل ومتوسط نصيب العامل من رأس المال مما قد بلغت ٠,٧١ ، أي ان زيادة العنصرين معاً بنسبة ١% سوف يؤدي الى زيادة انتاجية العامل بنسبة ٠,٧١% .

اما بالنسبة للاختبار الاحصائي للفرضيات الفرعية فكانت النتيجة كالتالي :-
- معدل أجر العامل وانتاجية العامل .

تبين النتائج الاحصائية في الجدول رقم (٣) وجود علاقة ذات دلالة مقبولة بين معدل أجر العامل وانتاجية العامل ، إذ أن قيمة معامل الانحدار موجبة وتبلغ قيمة "٤" المتعلقة به ٢,٢٨٣ بمستوى دلالة مقبولة وتساوي ٤% ، لذا ترفض الفرضية العدمية التي تنص على عدم وجود علاقة بين هذين المتغيرين في الصناعة التحويلية . وهذه النتيجة متوقعة .

- متوسط نصيب العامل من رأس المال وانتاجية العامل .

تشير نتائج التحليل الاحصائي المبينة في الجدول رقم (٣) الى وجود علاقة ذات دلالة بين متوسط نصيب العامل من رأس المال وانتاجية العامل في الصناعة التحويلية ، إذ أن اختبار "٤" المتعلقة بمعامل الانحدار يعطي قيمة ل "٤" تساوي ٣,٣٢٢ بمستوى معنوية مقبولة ، وتساوي ١% . لذا ترفض الفرضية العدمية التي تنص على عدم وجود علاقة بين هذين المتغيرين . وهذه النتيجة منسجمة مع التوقعات .

جدول رقم (٣)

نتائج تحليل الانحدار لاختبار الفرضيات الفرعية في الصناعة التحويلية .

المتغير المستقل	T الحسابية	مستوى الدلالة	ملاحظات
معدل أجر العامل	٢,٢٨٣	٠,٠٢٤	ترفض فرضية العدم
متوسط نصيب العامل من رأس المال	٣,٣٢٢	٠,٠٠١	ترفض فرضية العدم

٤-٣-٢ على مستوى النشاط الاقتصادي:

٤-٣-١-١-١ الأغذية والمشروبات .

باستخدام الانحدار التدريجي وجد أن معدل أجر العامل هو من أكثر المتغيرات تأثيراً في انتاجية العامل في صناعة الأغذية والمشروبات ، أما باقي المتغيرات فقد استبعدت من النموذج بسبب ضعف تأثيرها في انتاجية العامل . كما تم تقدير المعادله بطريقة المربعات الصفرى ، وكانت نتائج التقدير كما يلى :

$$\begin{aligned} \text{LnAPL} &= 0,483 + 1,145 \text{LnW}_L \\ &\quad (2.937) \\ R^2 &= 31.2\% \quad \bar{R}^2 = 28\% \quad F = 8.624 \quad P = 0.008 \quad n = 383 \end{aligned}$$

يتبين من الاختبارات الاحصائية المطبقة على المعادلة السابقة أنها ذات دلالة احصائية بمستويات معنوية جيدة ، حيث بلغت قيمة "F" الحسابية ٨,٦٢٤ ، ومستوى الدلالة مقبولة وتساوي ٠,٨% . فان هذه الدالة صالحة ومقبولة لتمثيل تلك العلاقة ، أي اننا نرفض الفرضية العدمية التي تنص على عدم وجود علاقة بين انتاجية العامل كمتغير تابع من جهة ، ومعدل أجر العامل كمتغير مستقل من جهة ثانية في صناعة منتجات الأغذية والمشروبات ، وهذه النتيجة منسجمة مع التوقعات ، ومع ما جاء في الدراسات السابقة . ولكن كانت قيمة معامل التحديد المعدل الذي يوضح مقدار التباين في انتاجية العامل الذي يمكن ان يعزى للمتغيرات المستقلة مجتمعه حوالي ٣٢% ، وهي نسبة ضئيلة ، ويمكن أن يعزى ذلك إلى وجود متغيرات أخرى تؤثر في انتاجية العامل غير التي في المودج .

اما بالنسبة للمرورات ، فنلاحظ من المعادلة السابقة أن مرونة انتاجية العامل بالنسبة لمعدل اجر العامل كانت موجبة ، وتساوي ١,١٤٥ وهذه القيمة كبيرة ، أي أن زيادة معدل الاجر بنسبة ٠١% يتبعها زيادة في انتاجية العامل بنسبة ١,١٤٥% ، وبالتالي فان تأثير معدل الاجر في انتاجية العامل كان كبيراً ، فالعلاقة خطية ، وهذا يتفق مع النظريات الاقتصادية .

- أما بالنسبة للتحليل الاحصائي لاختبار الفرضيات الفرعية ، فقد كانت كما يلى :
- معدل أجر العامل وانتاجية العامل :

يستدل من نتائج التحليل الاحصائي لمعادلة الانحدار بين معدل أجر العامل كمتغير مستقل ، وانتاجية العامل كمتغير تابع والميئنة في الجدول رقم (٤) على وجود علاقة ذات دلالة مقبولة ، إذ أن قيمة " t " المعلقة به $2,937$ وبمستوى دلاله $0,008$. لذا ترفض الفرضية العدمية التي تنص على عدم وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين انتاجية العامل من جهة ومعدل اجر العامل من جهة ثانية ، أي أن انتاجية العامل ترداد بزيادة معدل أجر العامل في صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات . وهذه النتيجة منسجمة مع التوقعات والابحاث السابقة .

جدول رقم (٤)

نتائج تحليل الانحدار لاختبار الفرضيات الفرعية في صناعة الاغذية والمشروبات .

المتغير المستقل	T الحسافية	مستوى الدلالة	ملاحظات
معدل أجر العامل	٢,٩٣٧	٠,٠٠٨	رفض فرضية العدم

٤-٢-٢-٢ صناعة النسوجات .

تم تقدير المعادلة باستخدام الانحدار التدرجى بطريقة المربعات الصفرى ، وكانت اكثرب المتغيرات تأثيرا في انتاجية العامل في صناعة النسوجات ، معدل أجر العامل ومتسط نسب العامل من راس المال ، اما باقى المتغيرات فقد استبعدت من النموذج بسبب ضعف تأثيرها في انتاجية العامل ، وكانت نتائج التقدير كما يلى:

$$\begin{aligned} \ln APL &= 3,367 + 0,562 \ln W_L + 0,129 \ln K_L \\ &\quad (2,124) \quad (1,703) \\ R^2 &= 14,3\% \quad \bar{R}^2 = 12\% \quad F = 5,937 \quad P = 0,004 \quad n = 73 \end{aligned}$$

تبين الاختبارات الاحصائية المطبقة على المعادلة السابقة أن الدالة المقيدة بطريقة المربعات الصغرى بالصيغة اللوغarithmic هي دالة صالحة ومقبولة لممثل العلاقة بين المتغيرات

المستقلة مجتمعة وانتاجية العامل في صناعة المسووجات . حيث بلغت قيمة "F" الحسائية ٥,٩٣٧ وبمستوى دلالة مقبولة أقل من ٥% ، لذا ترفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين المتغيرات المستقلة مجتمعة ، وانتاجية العامل في صناعة المسووجات ، وهذه النتيجة متوقعة ومتسمحة مع ما قالته الابحاث السابقة . وكانت قوة تفسير تلك العلاقة أي قيمة معامل التحديد المعدل حوالي ١٢% وهي نسبة ضئيلة ، ويمكن أن يعزى ذلك الى وجود متغيرات أخرى غير التي في النموذج تؤثر في انتاجية العامل في صناعة المسووجات .

ويوضح ايضاً من المعادلة بان مرونة انتاجية العامل بالنسبة لمعدل اجر العامل ومتوسط نصيب العامل من راس المال كانت اشارتها موجبة ، اي ان هناك علاقة خطية بين ذاك المتغيرين وانتاجية العامل في صناعة المسووجات ، وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية ، ويلاحظ ايضاً ان مرونة انتاجية العمل بالنسبة لمعدل اجر العامل ٥٦٢ ، كانت اكبر من مرونة انتاجية العامل بالنسبة لمتوسط نصيب العامل من رأس المال ١٢٩ ، اي ان زيادة عنصر معدل اجر العامل بنسبة ١% يتبعه زيادة في انتاجية العامل بنسبة ٥٦٢% ، وان زيادة عنصر متوسط نصيب العامل من رأس المال بنسبة ١% يتبعه زيادة في انتاجية العامل بنسبة ١٢٩% .اما مرونة انتاجية العامل بالنسبة لعنصر متوسط نصيب العامل من رأس المال ومعدل اجر العامل معاً فقد بلغت ٦٩١ ، اي ان زيادة العنصرين بنسبة ١% تؤدي الى زيادة في انتاجية العامل بنسبة ٦٩١%.

اما بالنسبة للتحليل الاحصائي لاختبار الفرضيات الفرعية فكانت النتائج كالتالي :-

- **معدل اجر العامل وانتاجية العامل :**

تبين النتائج الاحصائية المبينة في الجدول رقم (٥) الى وجود علاقة ذات دلالة مقبولة بين معدل اجر العامل وانتاجية العامل في صناعة المسووجات ، حيث كانت قيمة "t" المتعلقة بمعامل الانحدار ٤,١٢٤ وبمستوى دلالة مقبولة ، لذا ترفض الفرضية العدمية التي تنص على عدم وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين انتاجية العامل ومعدل اجر العامل ، اي ان انتاجية العامل تزداد بزيادة معدل اجر العامل في صناعة المسووجات . وهذه النتيجة متوقعة ومنسمحة مع ما تشير اليه الدراسات السابقة .

• متوسط نصيب العامل من رأس المال وانتاجية العامل :

يتبين من نتائج التحليل الاحصائي في الجدول رقم (٥) أن قيمة " t " الناتجة عن اختبار " t " تساوي ١,٧٠٣ وبمستوى دلالة مقبولة . لذا ترفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة بين متوسط نصيب العامل من رأس المال وانتاجية العامل في صناعة المنسوجات . وهذه النتيجة تتفق مع التوقع ، ومع ما تشير اليه الابحاث السابقة .

جدول رقم (٥) .

نتائج تحليل الانحدار لاختبار الفرضيات الفرعية في صناعة المنسوجات .

المتغير المستقل	T الحسابية	مستوى الدلالة	ملاحظات
معدل اجر العامل	٢,١٢٤	٠,٠٠٣	رفض فرضية العدم
متوسط نصيب العامل من رأس المال	١,٧٠٣	٠,٠٩٣	رفض فرضية العدم

٤-٣-٢-٣ صناعة الملابس :

باستخدام الانحدار التدريجي نجد أن أكثر المتغيرات تأثيرا في انتاجية العمل في صناعة الملابس معدل اجر العامل ونسبة عمال الانتاج الى الجموع الكلي للعاملين ، اما باقي المتغيرات فقد استبعدت من النموذج بسبب ضعف تأثيرها في انتاجية العامل، وكانت نتائج التقدير كما يلى :

$$\ln APL = 4,866 + 0,506 \ln W_L + 0,887 \ln P_L$$

$$(2,192) \quad (2,349)$$

$$R^2 = 36,7\% \quad \bar{R}^2 = 30,4\% \quad F = 5,802 \quad P = 0,01 \quad n = 353$$

يتضح من الاختبارات الاحصائية المطبقة على المعادلة أن تلك الدالة صالحة ومقبولة لتمثيل تلك العلاقة ما بين انتاجية العامل من جهة ، وكل من معدل اجر العامل ونسبة عمال الانتاج الى الجموع الكلي للعاملين . حيث بلغت قيمة " F " الحسابية للاحصاءات المتعلقة باختبار هذه الفرضية ٥,٨٠٢ وبمستوى معنوية جيدة وتساوي ٦١ % ، لذا ترفض الفرضية العدمية التي تنص على عدم وجود علاقة بين المتغير السابع والممثل بانتاجية العامل والمتغيرات المستقلة مجتمعة ، والمتمثلة بمعدل اجر العامل ومتوسط نصيب العامل من رأس المال ، ونسبة عمال الانتاج إلى الجموع الكلي للعاملين صناعة الملابس . ان هذه النتيجة منسجمة مع

التوقعات ومع ما تشير إليه الابحاث السابقة . وقد بلغ معامل التحديد المعدل الذي يوضح مقدار التباين في التابع الذي يمكن أن يعزى للمتغيرات المستقلة حوالي ٤٣٠٪ وهي نسبة معقولة إلى حد ما ، ويمكن أن يرجع ذلك إلى أن هناك عوامل أخرى تؤثر في انتاجية العامل غير التي في المروذج .

يتضح من المعادلة السابقة أن قيمة معامل الانحدار لانتاجية العامل بالنسبة لمعدل اجر العامل كانت موجبة وتساوي ٥٠٦٪ ، أي أن زيادة عنصر معدل الاجر للعامل بنسبة ١٪ يتبعها زيادة في انتاجية العامل بنسبة ٥٠٦٪ ، أما قيمة معامل الانحدار لانتاجية العامل بالنسبة لسبة عمال الانتاج الى المجموع الكلي للعاملين ، فقد كانت - ايضاً - موجبة وكبيرة وبلغت ٨٨٧٪ ، أي أن زيادة عدد عمال الانتاج بنسبة ١٪ يتبعها زيادة في انتاجية العامل بنسبة ٨٨٧٪ . أما مرونة انتاجية العامل بالنسبة للمتغيرين (معدل أجر العامل ونسبة عمال الانتاج الى المجموع الكلي للعاملين) معاً فقد بلغت ١,٣٩٣٪ ، أي ان زيادة المتغيرين معاً بنسبة ١٪ يتبعهما زيادة في انتاجية العامل بنسبة ١,٣٩٣٪ ، ويعني ذلك أن العلاقة بين المتغيرات المستقلة وانتاجية العامل خطية .. وهذا يتفق مع النظريات الاقتصادية .

اما بالنسبة للتحليل الاحصائي لاختبار الفرضيات الفرعية فقد كانت كما يلى :

- **معدل أجر العامل وانتاجية العامل :**

يظهر الجدول رقم (٦) النتائج الاحصائية لاختبار معادة الانحدار بين معدل اجر العامل وانتاجية العامل لصناعة الملابس ، حيث يبين اختبار "t" ان قيمة "t" تساوي ٢,١٩٢ وبمستوى دلالة مقبولة وتساوي ٤٪ ، وان قيمة معامل الانحدار موجبة ، لذا ترفض الفرضية العدمية والتي تنص على عدم وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين انتاجية العامل ومعدل اجر العامل ، أي ان انتاجية العامل تزداد بزيادة معدل اجر العامل في صناعة الملابس ، وهذه النتيجة منسجمة مع التوقعات ومع ما تشير اليه الدراسات السابقة .

- **نسبة عمال الانتاج الى المجموع الكلي للعاملين وانتاجية العامل :**

تظهر النتائج الاحصائية لاختبار معادة الانحدار بين نسبة عمال الانتاج الى المجموع الكلي للعاملين وانتاجية العامل كما هي مبينة في الجدول رقم (٦) ان قيمة معامل الانحدار موجبة ، وان قيمة "t" لهذا المعامل تبلغ ٢,٣٤٩ وبمستوى دلالة مقبولة وتساوي ٩٪ . لذا ترفض الفرضية العدمية التي تنص على عدم وجود علاقة بين نسبة عمال الانتاج الى المجموع الكلي للعاملين وانتاجية العامل في صناعة الملابس ، وهذه النتيجة تتفق مع التوقعات.

جدول رقم (٦)

نتائج تحليل الانحدار لاختبار الفرضيات الفرعية في صناعة الملابس .

المتغير المستقل	نسبة عمال الانتاج	T الحسابية	مستوى الدلالة	ملاحظات
معدل اجر العامل		٢,١٩٢	٠,٠٤	رفض فرضية عدم
نسبة عمال الانتاج		٢,٣٤٩	٠,٠٢٩	رفض فرضية عدم

٤-٢-٤ صناعة دبغ الجلد وصناعة الاخذية :

تم تقدير المعادلة باستخدام الانحدار التدريجي ، وقد تبين أن اكثـر المتغيرات تأثيراً في انتاجية العامل في صناعة دبغ الجلد وصناعة الاخذية معدل اجر العامل ، اما باقي المتغيرات فقد استبعدت من النموذج بسبب ضعف تأثيرها في انتاجية العامل ، وكانت نتائج التقدير كما يلي :

$$\begin{aligned} \ln APL &= -1,227 + 1,209 \ln W_L \\ &\quad (3,137) \\ R^2 &= 40\% \quad \bar{R}^2 = 36\% \quad F = 9,843 \quad P = 0,007 \quad n = 143 \end{aligned}$$

تشير النتائج الاحصائية السابقة الى وجود علاقة ذات دلالة احصائية مقبولة بين انتاجية العامل من جهة ، وبين معدل اجر العامل من جهة ثانية ، حيث كانت قيمة "F" كبيرة ، وتساوي ٩,٨٤٣ ومستوى دلالة مقبولة ، وبالتالي فإن زيادة معدل الاجر سوف يؤدي الى زيادة انتاجية العامل ، لذلك نرفض فرضية عدم التي تنص على عدم وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين معدل اجر العامل وانتاجية العامل في صناعة دبغ الجلد وصناعة الاخذية . وهذه النتيجة منطقية ومتسقة مع الواقع ومع ما تشير اليه البحوث السابقة . اما قيمة معامل التحديد المعدل فقد بلغ ٥٣٦ % وهو ذو قوة تفسيرية مقبولة . وان هناك نسبة ٦٤ % تعود الى متغيرات اخرى تؤثر في انتاجية العامل غير معدل اجر العامل .

ويستدل ايضاً من المعادلة السابقة أن مرونة انتاجية العامل بالنسبة لمعدل اجر العامل كانت موجة وتساوي ١,٢٠٩ ، وهذه القيمة كبيرة ، أي أن العلاقة ما بين انتاجية العامل ومعدل اجر العامل خطية ، فكلما زاد معدل اجر العامل بنسبة ١ % يتبعه زيادة في انتاجية

العامل بنسبة ١,٢٠٩ ، أي أن تأثير معدل الاجر في انتاجية العامل كانت كبيرة في صناعة دبغ الجلود وصناعة الاحدية ، فالعلاقة خطية ، وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية .

اما بالنسبة للتحليل الاحصائي لاختبار الفرضيات الفرعية فكانت النتيجة كالتالي :

- معدل أجر العامل وانتاجية العامل :

تشير النتائج المبينة في الجدول رقم (٧) الى ان قيمة "٤" لمعامل الانحدار تساوي ٣,١٣٧ وهي ذات مستوى دلالة مقبولة ، لذا ترفض الفرضية العدمية والتي تنص على عدم وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين انتاجية العامل ومعدل اجر العامل أي ان انتاجية العامل ترداد بزيادة معدل اجر العامل في صناعة دبغ الجلود وصناعة الاحدية ، وباعتبار ان قيمة معامل الانحدار موجبة . وهذه النتيجة منسجمة مع التوقعات ومع ما تشير اليه الابحاث السابقة .

جدول رقم (٧)

نتائج تحليل الانحدار لاختبار الفرضيات الفرعية في صناعة دبغ الجلود وصنع الاحدية .

المتغير المستقل	T الحسابية	مستوى الدلالة	ملاحظات
معدل أجر العامل	٣,١٣٧	٠,٠٠٧	رفض فرضية العدم

٤-٣-٥ صناعة الخشب :

تم تقدير المعادلة باستخدام الانحدار التدرججي بطريقة المربعات الصغرى ، وكانت المتغيرات الاكثر تأثيرا في انتاجية العامل في صناعة الخشب معدل اجر العامل ، اما باقي المتغيرات فقد استبعدت من النموذج بسبب ضعف تأثيرها في انتاجية العامل ، وكانت نتائج التقدير كما يلى :

$$\begin{aligned} \ln APL &= 3,224 + 0,692 \ln W_L \\ &\quad (2,761) \\ R^2 &= 21\% \quad \bar{R}^2 = 18\% \quad F = 7,624 \quad P = 0,01 \quad n = 112 \end{aligned}$$

تشير النتائج الاحصائية السابقة إلى وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين انتاجية العامل من جهة ، وبين معدل أجر العامل من جهة ثانية . حيث بلغت قيمة "F" الحسابية

للاحصاءات المتعلقة باختبار هذه الفرضية ٧,٦٢٤ ، وكان مستوى الدلالة مقبولاً جداً ويساوي ٥١٪، وبناءً على ذلك ترفض فرضية عدم التي تنص على عدم وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين المتغيرات المستقلة وانتاجية العامل في صناعة الخشب . وهذه النتيجة متوقعة ومتسمجة مع الدراسات والابحاث السابقة . ولكن يلاحظ أن معامل التحديد المعدل الذي يوضح مقدار التباين في انتاجية العامل نتيجة للتغير في معدل أجر العامل قد بلغ ٥١٨٪ وهي ذات قوّة تفسيرية ضئيلة ، ويمكن أن يرجع ذلك إلى أن هناك عوامل أخرى تؤثر في انتاجية العامل غير التي في المروذج .

ويلاحظ - ايضاً - من المعادلة السابقة أن مرونة انتاجية العامل بالنسبة لمعدل أجر العامل اشارتها موجبة وتساوي ٠,٦٩٢ ، فزيادة معدل الأجر بنسبة ٥٪ يتبعه زيادة في انتاجية العامل بنسبة ٥٠,٦٩٢٪ ، أي ان العلاقة طردية ، حيث تزداد انتاجية العامل بزيادة معدل الاجر، ويفق هذا مع النظرية الاقتصادية .

اما بالنسبة للتحليل الاحصائي لاختبار الفرضيات الفرعية فكانت كما يلي :-

- **معدل اجر العامل وانتاجية العامل :**

تدل النتائج الاحصائية لاختبار معادلة الانحدار كما هي مبينة في الجدول رقم (٨) الى ان العلاقة بين معدل اجر العامل وانتاجية العامل ذات دلالة مقبولة بمستوى معنوية ٥٪ لقيمة "٤" البالغة ٢,٧٦١ المتعلقة باختبار "٤" لمعامل الانحدار ذي القيمة الموجبة . لذا ترفض الفرضية العدمية التي تنص على عدم وجود علاقة بين معدل أجر العامل وانتاجية العامل في صناعة الخشب . وهذه النتيجة تؤيد الابحاث السابقة وتنسجم في نفس الوقت مع التوقعات .

جدول رقم (٨)

نتائج تحليل الانحدار لاختبار الفرضيات الفرعية في صناعة الخشب .

المتغير المستقل	T الحسافية	مستوى الدلالة	ملاحظات
معدل أجر العامل	٢,٧٦١	٠٠١	رفض فرضية عدم

٤-٣-٦ صناعة الورق :

باستخدام اسلوب الانحدار التدرججي فقد تم تقدير المعادلة بطريقة المربعات الصغرى ، وكانت اكبر المتغيرات تأثيراً في انتاجية العامل في صناعة الورق معدل اجر العامل ونسبة

عمال الاتصال الى المجموع الكلي للعاملين ، اما باقي المتغيرات فقد استبعدت من النموذج ، بسبب ضعف تأثيرها في انتاجية العامل ، وكانت نتائج التقدير كما يلى :

$$\begin{aligned} \text{LnAPL} &= -5,328 + 1,813 \text{LnW}_L + 1,495 \text{LnP}_L \\ &\quad (2,698) \quad (1,897) \\ R^2 &= 28,1\% \quad \bar{R}^2 = 22,4\% \quad F = 4,892 \quad P = 0,016 \quad n = 27 \end{aligned}$$

يتبين من نتائج التحليل الاحصائي أن هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين انتاجية العامل من جهة والمتغيرات المستقلة مجتمعة (متوسط اجر العامل ونسبة عمال الاتصال الى المجموع الكلي للعاملين) من جهة ثانية في صناعة الورق . حيث ان مستوى الدلالة لقيمة " F " لاختبار " F " لمعادلة الانحدار تساوي ١,٦٪ وهي نسبة مقبولة . لذا ترفض الفرضية العدمية التي تنص على عدم وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين انتاجية العامل والمتغيرات المستقلة مجتمعة أي ان انتاجية العامل تزداد بزيادة المتغيرات المستقلة مجتمعة (معدل اجر العامل ، نسبة عمال الاتصال الى المجموع الكلي للعاملين) في صناعة الورق ، وهذه النتيجة متوقعة . إلا أن قيمة معامل التحديد المعدل كان ذا قوّة تفسيرية قليلة ، وتساوي ٢٢,٤٪ ، ويمكن ان يعزى ذلك الى وجود متغيرات أخرى تؤثر في انتاجية العامل غير التي في النموذج .

ويستدل من المعادلة السابقة أيضا ان مرونة متوسط انتاجية العامل بالنسبة لمعدل اجر العامل كانت موجبة وتساوي ١,٨١٣ ، وهذا يعني ان زيادة معدل الاجر بنسبة ١٪ يؤدي الى زيادة انتاجية العامل بنسبة ١,٨١٣٪ أي ان العلاقة بين انتاجية العامل ومعدل اجر العامل في صناعة الورق طردية ، وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية . اما بالنسبة لمرونة انتاجية العامل بالنسبة لعمالة الاتصال الى المجموع الكلي للعاملين فكانت العلاقة ايضا طردية وتساوي ١,٤٩٥ ، أي ان زيادة عدد عمال الاتصال بنسبة ١٪ سوف تؤدي الى زيادة انتاجية العامل بنسبة ١,٤٩٥٪ وهذه النتيجة منطقية وتتفق مع النظرية الاقتصادية .

اما بالنسبة للتحليل الاحصائي لاختبار الفرضيات الفرعية فكانت على النحو التالي :

- معدل اجر العامل وانتاجية العامل :

يتتبّع من نتائج التحليل الاحصائي المبينة في الجدول رقم (٩) لاختبار معادلة الانحدار بين ذلك المتغيرين ، ان مستوى الدلالة لقيمة " ٤ " لاختبار " ٤ " لعامل الانحدار مقبول ، لذا ترفض الفرضية العدمية ، أي ان انتاجية العامل تزداد بزيادة الاجر الذي يدفع للعامل ،

باعتبار ان قيمة معامل الانحدار موجبة في صناعة الورق . وهذه النتيجة منسجمة مع التوقعات ومع ما تشير اليه الابحاث السابقة .

• نسبة عمال الاتساح الى المجموع الكلى للعاملين وانتاجية العامل :

تشير نتائج التحليل الاحصائى المبينة في الجدول رقم (٩) لاختبار معادلة الانحدار بين انتاجية العامل ونسبة عمال الاتساح الى المجموع الكلى للعاملين في صناعة الورق ، الى ان مستوى الدلالة لقيمة " ٤ " لعامل الانحدار مقبول ، لذا ترفض الفرضية العدمية التي تنص على عدم وجود علاقة بين هذين المغرين ، وهذا يتفق مع التوقعات ومع ما تشير اليه الدراسات السابقة .

جدول رقم (٩).

نتائج تحليل الانحدار لاختبار الفرضيات الفرعية في صناعة الورق .

المتغير المستقل	T الحسابية	مستوى الدلالة	ملاحظات
معدل أجر العامل	٢,٦٩٨	٠,٠١٢	رفض فرضية العدم
نسبة عمال الاتساح	١,٨٩٧	٠,٠٦٩	رفض فرضية العدم

٤-٣-٧-صناعة الطباعة والنشر :

لقد تبين عند استخدام الانحدار التدريجي أن أكثر المتغيرات تأثيرا في انتاجية العامل في صناعة الطباعة والنشر هي معدل أجر العامل ، أما باقي المتغيرات فقد استبعدت من النموذج بسبب ضعف تأثيرها في انتاجية العمل ، وقد تم تقدير المعادلة بطريقة المربعات الصفرى ، وكانت نتائج التقدير كما يلى :

$$\begin{aligned} \ln APL &= 3,867 + 0,586 \ln W_L \\ &\quad (3,453) \\ R^2 &= 27\% \quad \bar{R}^2 = 24,3\% \quad F = 11,924 \quad P = 0,002 \quad n = 34 \end{aligned}$$

يتبع من الاختبارات الاحصائية المطبقة على المعادلة السابقة أنها ذات دلالة احصائية بمستويات معنوية جيدة ، أي ان هذه الدالة صالحة ومقبولة لممثل تلك العلاقة ، لذا ترفض الفرضية العدمية التي تنص على عدم وجود علاقة بين انتاجية العامل والمتغيرات المستقلة مجتمعة في صناعة الطباعة والنشر . وهذه النتيجة متوقعة ومنسجمة مع الابحاث السابقة .

ولكن معامل التحديد المعدل الذي يعطي قوة تفسير تلك العلاقة كان $24,3\%$ وهو نسبة ضئيلة ، ويمكن ان يعزى ذلك الى وجود متغيرات اخرى غير التي في المودع تؤثر في انتاجية العمل .

ويستدل ايضا من المعادلة السابقة أن مرونة انتاجية العامل بالنسبة لمعدل اجر العامل كانت موجة وتساوي $0,586$ ، حيث ان زيادة عنصر معدل اجر العامل بنسبة 6% يؤدي ذلك الى زيادة انتاجية العامل بنسبة $0,586\%$ ، فالعلاقة خطية وهذه النتيجة تتفق مع النظريات الاقتصادية .

اما بالنسبة للتحليل الاحصائي لاختبار الفرضية الفرعية فكانت كما يلى :
 • معدل اجر العامل وانتاجية العامل :

تشير نتائج التحليل الاحصائي المبينة في الجدول رقم (١٠) الى ان العلاقة بين معدل اجر العامل وانتاجية العامل ذات دلالة مقبولة لقيمة " 4 " البالغة $3,453$ المتعلقة باختبار " t " لمعامل الانحدار ذو القيمة الموجبة . اي ان انتاجية العامل في صناعة الطباعة والنشر تغير بنفس اتجاهات تغير معدل اجر العامل ، كما تنص الفرضية البديلة . وهذه النتيجة منسجمة مع التوقعات ، وتؤيد ما جاء في الابحاث السابقة .

جدول رقم (١٠)
 نتائج تحليل الانحدار لاختبار الفرضيات الفرعية في صناعة الطباعة والنشر .

ملاحظات	مستوى الدلالة T الحسابية	النوع المستقل
ترفض فرضية عدم	٠,٠٠٩	٣,٤٥٣

٤-٣-٢-٨ صناعة المنتجات الكيميائية :

تم تقدير المعادلة باستخدام الانحدار التدرججي بطريقـة المربعات الصغرى ، وكانت اكثـر المتغيرات تأثيرا في انتاجية العامل في صناعة المنتجات الكيميائية متوسط نصيب العامل من رأس المال ، اما باقـي المتغيرات فقد استبعدـت من المودع بسبب ضعـف تأثيرـها في انتاجـية العامل ، وكانت نتائج التقدـير كما يلى :

$$\begin{aligned} \text{LnAPL} &= 1,83 + 0,751 \text{LnK}_L \\ &\quad (2,741) \\ R^2 &= 52\% \quad \bar{R}^2 = 45\% \quad F = 7,515 \quad P = 0,029 \quad n = 102 \end{aligned}$$

تشير الاختبارات الاحصائية للمعادلة السابقة بانها ذات دلالة احصائية بمستويات معنوية جيدة ، وان هذه الداله صالحة ومحبولة ، حيث كانت قيمة "F" الحسائية ٧,٥١٥ والذات مستوى معنوية مقبولة وتساوي ٢,٩٪ ، وكان قيمة معامل التحديد المعدل ٤٤٥٪ وهي نسبة جيدة لتفسير مقدار التباين في انتاجية العامل الذي يعزى للمتغيرات الفسيوية (متوسط نصيب العامل من راس المال) ، وبناء على ذلك ، فاننا نرفض الفرضية العدمية التي تنص على عدم وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين انتاجية العامل ومتوسط نصيب العامل من راس المال في صناعة المنتجات الكيماوية . وهذه النتيجة منسجمة مع التوقعات ومع ما تشير إليه الابحاث السابقة .

اما بالنسبة لمرونة انتاجية العامل ، فان مرونة انتاجية العامل بالنسبة لمتوسط نصيب العامل من راس المال موجبة وتساوي ٠,٧٥١ ، وهذا يعني ان زيادة متوسط نصيب العامل من راس المال بنسبة ٦٪ يتبعه زيادة في انتاجية العامل بنسبة ٠,٧٥١٪ ، أي ان العلاقة بين المتغير المستقل (متوسط نصيب العامل من راس المال) وانتاجية العامل خطية وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية .

اما بالنسبة للتحليل الاحصائي لاختبار الفرضيات الفرعية فكانت كما يلى :

- متوسط نصيب العامل من راس المال وانتاجية العامل :

تبين نتائج التحليل الاحصائي لمعادلة الانحدار بين متوسط نصيب العامل من رأس المال وانتاجية العامل والمبنية في الجدول رقم (١١) ان قيمة "t" لاختبار "F" لمعادلة الانحدار كانت ٢,٧٤١ وذات مستوى دلالة مقبولة وتساوي ٢,٩٪ ، لذا ترفض الفرضية العدمية ، اي ان هناك علاقة بين هذين المتغيرين في صناعة المنتجات الكيماوية . وهذه النتيجة منسجمة مع التوقعات والابحاث السابقة .

جدول رقم (١١)

نتائج تحليل الانحدار لاختبار الفرضيات الفرعية في صناعة المنتجات الكيميائية .

النوع المستقل	T الحسالية	مستوى الدلالة	ملاحظات
متوسط نصيب العامل من رأس المال	٢,٧٤١	٠,٠٢٩	ترفض فرضية عدم

٩-٢-٣ صناعة منتجات المطاط واللدائن :

تم تقدير المعادلة باستخدام الانحدار التدرجي بطريقة المربعات الصفرى ، وكانت اكثربالغيرات تأثيرا في انتاجية العامل في صناعة منتجات المطاط واللدائن ، متوسط نصيب العامل من رأس المال ، اما بالنسبة لباقي المغيرات فقد استبعدت من النموذج بسبب ضعف تأثيرها في انتاجية العامل ، وكانت نتائج التقدير كما يلى:

$$\begin{aligned} \text{LnAPL} &= 0,2547 + 0,854 \text{LnK}_L \\ &\quad (2,32) \\ R^2 &= 40,2\% \quad \bar{R}^2 = 32,7\% \quad F = 5,381 \quad P = 0,049 \quad n = 74 \end{aligned}$$

يستدل من نتائج التحليل الاحصائي لمعادلة الانحدار بين المغيرات المستقلة مجتمعة وانتاجية العامل في صناعة منتجات المطاط واللدائن الى وجود علاقة ذات دلالة بين انتاجية العامل، ومتوسط نصيب العامل من رأس المال ، حيث بلغت قيمة "F" الحسالية للاحصاءات المتعلقة بتلك المعادلة ٥,٣٨١ وانها ذات مستوى دلالة مقبولة وتساوي ٥٤,٩٪، لذا ترفض الفرضية العدمية التي تنص على عدم وجود علاقة بين متوسط نصيب العامل من رأس المال ، وانتاجية العامل في صناعة منتجات المطاط واللدائن . وهذه النتيجة متوجهة ومنسجمة مع ما تشير اليه الابحاث السابقة . أما معامل التحديد المعدل فقد بلغ ٣٢,٧٪ وهي ذات قوة تفسيرية جيدة ، ويوجد هناك متغيرات أخرى غير متوسط نصيب العامل من رأس المال تؤثر في انتاجية العامل .

اما من حيث هرونة انتاجية العامل بالنسبة لمتوسط نصيب العامل من رأس المال ، فقد كانت موجبة، أي انها ذات علاقة طردية ، وتؤثر في انتاجية العامل بشكل ايجابي ، وهذا ما يتفق مع النظرية الاقتصادية ، وقد بلغت ٨٥٤٪، أي أن زيادة عنصر رأس المال بنسبة ٦٪ سيؤدي الى زيادة انتاجية العامل بنسبة ٨٥٤٪ .

اما بالنسبة للتحليل الاحصائي لاختبار الفرضيات الفرعية ، فقد كانت كما يلى :

- متوسط نصيب العامل من راس المال وانتاجية العامل :

يسنخ من نتائج التحليل الاحصائي المبينة في الجدول رقم (١٢) معادلة الانحدار بين انتاجية العامل ومتوسط نصيب العامل من راس المال ، ان مستوى الدلالة لقيمة " $t = 4,6\%$ " لاختبار " $t = 4,6\%$ " تساوى أي ذات دلالة مقبولة . لذا ترفض الفرضية العدمية القائلة بعدم وجود علاقة بين انتاجية العامل ومتوسط نصيب العامل من رأس المال في صناعة منتجات المطاط واللدائن . وهذه النتيجة تسجم مع التوقعات والابحاث السابقة .

جدول رقم (١٢)

نتائج تحليل الانحدار لاختبار الفرضيات الفرعية في صناعة منتجات المطاط واللدائن .

متغير المستقل	T الحسافية	مستوى الدلالة	ملاحظات
متوسط نصيب العامل من رأس المال	٢,٣٢	٠,٠٤٦	ترفض فرضية العدم

٤-٣-٢-١0 صناعة المعادن الالافزية :

تم تقدير المعادلة باستخدام الانحدار التدرجى بطريقة المربعات الصفرى ، وكانت اكثرا التغيرات تأثيرا في انتاجية العامل في صناعة المعادن الالافزية معدل اجر العامل ومتوسط نصيب العامل من رأس المال ، اما باقى التغيرات فقد استبعدت من النموذج بسبب ضعف تأثيرها في انتاجية العامل ، وكانت نتائج التقدير كما يلى :

$$\begin{aligned} \ln APL &= 3,449 + 0,417 \ln W_L + 0,234 \ln K_L \\ &\quad (5,77) \quad (9,259) \\ R^2 &= 11,5\% \quad \bar{R}^2 = 11,3\% \quad F = 69,465 \quad P = 0,00 \quad n = 1070 \end{aligned}$$

بناء على الاختبارات الاحصائية المطبقة على المعادلة السابقة ، فاننا نرفض الفرضية العدمية والتي تنص على عدم وجود علاقة ذات دلالة احصائية ما بين انتاجية العامل من جهة ، ومتوسط نصيب العامل من رأس المال ، ومتوسط اجر العامل من جهة ثانية ، أي ان هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين انتاجية العامل من جهة ، ومعدل اجر العامل ومتوسط نصيب العامل من رأس المال من جهة اخرى في صناعة المعادن الالافزية ، حيث ان قيمة " F " كانت كبيرة وبمستوى دلالة مقبولة ، ولكن قيمة معامل التحديد المعدل كان $11,3\%$ وهي نسبة ضئيلة لفسر تلك العلاقة ، ويعكس ان يعزى ذلك الى درجات اهتمام

الشركات بجوانب المتغيرات المستقلة ، او ان يكون هناك متغيرات اخرى غير التي في النموذج تؤثر في انتاجية العامل .

وايضا نلاحظ بان مرونة انتاجية العامل بالنسبة لمعدل اجر العامل تساوي ٤١٧٪، وهي ضعف مرونة انتاجية العامل بالنسبة لمتوسط نصيب العامل من رأس المال والتي تساوي ٢٣٤٪، وباعتبار أن قيم معاملات الانحدار موجبة . أي أن زيادة عنصر معدل الاجر بنسبة ٥٪ يتبعه زيادة في انتاجية العامل بنسبة ٤١٧٪، اما زيادة عنصر رأس المال بنسبة ٥٪ يتبعه زيادة في انتاجية العامل بنسبة ٢٣٤٪. وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية .

اما بالنسبة للتحليل الاحصائي للفرضيات الفرعية فكانت على النحو التالي :

- **معدل اجر العامل وانتاجية العامل :**

يتبيّن من نتائج تحليل معادلة الانحدار بين معدل اجر العامل وانتاجية العامل المبينة في الجدول رقم (١٣) ، ان انتاجية العامل قد ازدادت بشكل خطى مع زيادة معدل الاجر ، اذ ان قيمة معامل الانحدار موجبة وتساوي ٤١٧٪، وان قيمة "t" المرتبطة بمعامل الانحدار تساوي ٥,٧٧ وبعستوى دلالة مقبول . لذا ترفض الفرضية العدديه اي ان انتاجية العامل تزداد بزيادة معدل اجر العامل في صناعة المعادن اللافتية ، وهذه النتيجة موقعة .

- **متوسط نصيب العامل من رأس المال وانتاجية العامل :**

تشير نتائج تحليل معادلة الانحدار المبينة في الجدول رقم (١٣) الى ان انتاجية العامل تزداد مع زيادة متوسط نصيب العامل من رأس المال في صناعة المعادن اللافتية ، اذ ان قيمة معامل الانحدار موجبة وتساوي ٢٣٤٪، وبين اختبار t لهذا الانحدار ان قيمة "t" البالغة ٩,٢٥٩ ذات دلالة مقبولة . لذا ترفض الفرضية العدديه اي ان انتاجية العامل تزداد بزيادة متوسط نصيب العامل من رأس المال في صناعة المعادن اللافتية . وهذه النتيجة موقعة.

جدول رقم (١٣)

نتائج تحليل الانحدار لاختبار الفرضيات الفرعية في صناعة المعادن اللافتية .

المتغير المستقل	T الحسابية	مستوى الدلالة	ملاحظات
معدل اجر العامل	٥,٧٧	٠,٠٠٠	رفض فرضية العدم
متوسط نصيب العامل من رأس المال	٩,٢٥٩	٠,٠٠٠	ترفض فرضية العدم

٤-٢-١١ صناعة المعادن عدا الماكينات :

تم تقدير المعادلة باستخدام الانحدار التدرجى بطريقة المربعات الصغرى وكانت اكثراً التغيرات تأثيراً في انتاجية العامل في صناعة المعادن عدا الماكينات متوسط نصيب العامل من رأس المال ، أما باقى التغيرات فقد استبعدت من النموذج بسبب ضعف تأثيرها في انتاجية العامل ، وكانت نتائج التقدير كما يلى :

$$\begin{aligned} \text{LnAPL} &= 6,749 + 0,246 \text{LnK}_t \\ &\quad (3,406) \\ R^2 &= 16,4\% \quad \bar{R}^2 = 15\% \quad F = 11,601 \quad P = 0,001 \quad n = 60 \end{aligned}$$

يستدل من الاختبارات السابقة بان هناك علاقة ذات دلالة ما بين انتاجية العامل كمتغيرتابع وبين متوسط نصيب العامل من رأس المال كمتغير مستقل في صناعة منتجات المعادن عدا الماكينات ، اذ ان قيمة "F" كانت ١١,٦٠١ ومستوى دلالة مقبولة . لذا ترفض الفرضية العدمية التي تنص على عدم وجود علاقة بين انتاجية العامل ومتوسط نصيب العامل من رأس المال . وهذه النتيجة متسقة مع الواقع ومع ما تشير اليه الامثل السابقة ، ولكن كان معامل التحديد المعدل يساوي ٥١٥% وهي نسبة ضئيلة ، أي أنها ذات قوّة تفسيرية ضعيفة ، ويمكن أن يعزى ذلك إلى ان هناك عوامل أخرى غير متوسط نصيب العامل من رأس المال تؤثر في انتاجية العامل في صناعة المعادن عدا الماكينات .

ويلاحظ ايضاً أن قيمة معامل الانحدار كان موجباً ويساوي ٠,٢٤٦ ، أي أن العلاقة بين انتاجية العامل ومتوسط نصيب العامل موجبة ، فكلما زاد عنصر رأس المال بنسبة ١% سوف تزداد انتاجية العامل بنسبة ٠,٢٤٦% في صناعة المعادن عدا الماكينات ، وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية .

اما بالنسبة للتحليل الاحصائي للفرضيات الفرعية فكان كما يلى :

- متوسط نصيب العامل من رأس المال وانتاجية العامل :

يتبين من نتائج التحليل الاحصائي المبينة في الجدول رقم (١٤) لاختبار معادلة الانحدار بين ذلك المتغيرين ، ان مستوى الدلالة لقيمة "t" لاختبار "t" لمعامل الانحدار مقبول . لذا ترفض الفرضية العدمية التي تنص على عدم وجود علاقة بين انتاجية العامل ومتوسط نصيب العامل من رأس المال في صناعة منتجات المعادن عدا الماكينات ، وباعتبار ان قيمة معامل

الانحدار موجة . وهذه النتيجة متوقعة ، ويلاحظ أن هذا هو من أكثر المتغيرات تأثيرا في انتاجية العامل في صناعة المعادن عدا الماكينات .

جدول رقم (١٥)

نتائج تحليل الانحدار لاختبار الفرضيات الفرعية في صناعة المعادن عدا الماكينات .

متغير المستقل	T الحسابية	مستوى الدلالة	ملاحظات
متوسط نصيب العامل من رأس المال	٣,٤٠٦	٠,٠٠٢	نرفض فرضية عدم

١٢-٢-٣-٤ صناعة الالات والمعدات الأخرى :

تم تقدير المعادلة باستخدام الانحدار التدرجى بطريقـة المربعات الصغرى ، وكانت أكثر المتغيرات تأثيرا في انتاجية العامل في صناعة الالات والمعدات الأخرى هي معدل اجر العامل ومتـوسط نـصيب العـامل من رـاس المـال ، ونـسبة العـامـلين الجـامـعـين ، اما باقـي المتـغيرـات فقد استـبعدـت من النـموذـج بـسبـب ضـعـف تـائـيرـها في انتاجـية العـامل ، وكانت نـتـائـج التـقـدـير كـما يـلى :

$$\begin{aligned} \ln APL &= -9,206 + 1,187 \ln W_L + 1,002 \ln K_L + 0,629 \ln S_L \\ &\quad (3,334) \quad (3,134) \quad (2,938) \\ R^2 &= 72\% \quad \bar{R}^2 = 60\% \quad F = 5,95 \quad P = 0,024 \quad n = 10 \end{aligned}$$

نـتـائـج

بناء على الاختبارات الاحصائية المطبقة على المعادلة السابقة ، فـان هـناك عـلاقـة بين انتاجـية العـامل وـالمـتـغـيرـات المـسـتقـلـة مجـمـعـة في صـنـاعـة الـالـاتـ وـالمـعـدـاتـ الـآخـرىـ ، حيث ان مستـوى الدـلـالـة لـاخـتـيـارـ "F" مـقـبـولـ وـيـساـويـ ٤,٢٠% ، لـذـلـكـ تـرـفـضـ فـرـضـيـةـ العـدـمـيـةـ الـتـيـ تـنـصـ عـلـىـ دـعـمـ وـجـودـ عـلـاقـةـ بـيـنـ اـنـتـاجـيـةـ الـعـاـلـمـ وـالـمـتـغـيرـاتـ الـمـسـتـقـلـةـ مجـمـعـةـ ، إنـ هـذـهـ النـتـيـجـةـ مـسـجـمـةـ مـعـ التـوـقـعـاتـ وـمـعـ ماـ تـشـيرـ إـلـيـهـ الـابـحـاثـ السـابـقـةـ ، وـانـ قـيـمـةـ مـعـاـمـلـ التـحـدـيدـ الـمـعـدـلـ الـذـيـ يـفـسـرـ مـقـدـارـ التـبـاـينـ فـيـ الـمـغـيـرـ التـابـعـ الـذـيـ يـعـكـنـ أـنـ يـعـزـىـ لـلـمـتـغـيرـاتـ الـمـسـتـقـلـةـ تـسـاوـيـ ٦٠%ـ وـهـيـ ذـاتـ قـوـةـ تـفـسـيرـيـةـ عـالـيـةـ .

اما بالنسبة للتحليل الاحصائي للفرضيات الفرعية فكانت على النحو التالي :

- **معدل اجر العامل وانتاجية العامل :**

يظهر الجدول رقم (١٥) النتائج الاحصائية لاختبار " t " بين انتاجية العامل كمتغير تابع ومعدل اجر العامل كمتغير مستقل ، حيث يتبين بيان قيمة " t " تساوي $3,334$ وبمستوى دلالة مقبولة وتساوي $0,013$ % . لذا ترفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة بين هذين المتغيرين في صناعة الالات والمعدات الاخرى . وهذه النتيجة منسجمة مع التوقعات .

- **متوسط نصيب العامل من رأس المال وانتاجية العامل :**

يستدل من النتائج الاحصائية المبينة في الجدول رقم (١٥) على وجود علاقة بين متوسط نصيب العامل من راس المال وانتاجية العامل ، اذ ان قيمة " t " تساوي $3,134$ وبمستوى معنوية تساوي $0,017$ % . لذا ترفض الفرضية العدمية التي تنص على عدم وجود علاقة بين متوسط نصيب العامل من راس المال وانتاجية العامل في صناعة الالات والمعدات الاخرى . وتنسجم هذه النتيجة مع التوقعات .

- **نسبة العاملين الجامعيين وانتاجية العامل :**

تبين النتائج الاحصائية المبينة في الجدول رقم (١٥) ان مستوى الدلالة لقيمة " t " التي تساوي $2,938$ مقبولة ، حيث يساوي $0,022$ % . لذا الفرضية العدمية التي تنص على عدم وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين انتاجية العامل من جهة ونسبة العاملين الجامعيين من جهة ثانية أي ان انتاجية العامل تزداد بزيادة نسبة العاملين الجامعيين في صناعة الالات والمعدات الاخرى . وهذا ما أكدته الابحاث والدراسات السابقة .

جدول رقم (١٥)

نتائج تحليل الانحدار لاختبار الفرضيات الفرعية في صناعة الالات والمعدات الاخرى .

متغير التابع	T الحسابية	مستوى الدلالة	ملاحظات
معدل اجر العامل	$3,334$	$0,013$	ترفض فرضية العدم
متوسط نصيب العامل من رأس المال	$3,134$	$0,017$	ترفض فرضية العدم
نسبة العاملين الجامعيين	$2,938$	$0,022$	ترفض فرضية العدم

تم تقدير المعادلة باستخدام الانحدار التدرجى بطريقة المربعات الصغرى ، ووجد أن الحوافر والكافات هي من أكثر المتغيرات تأثيرا في انتاجية العامل في صناعة الاثاث ، اما باقى المتغيرات فقد استبعدت من النموذج بسبب ضعف تأثيرها في انتاجية العامل ، وكانت نتائج التقدير كما يلى :

$$\begin{aligned} \text{LnAPL} &= 5,997 + 0,523 \text{LnB}_L \\ &\quad (4,544) \\ R^2 &= 74,7\% \quad \bar{R}^2 = 71,1\% \quad F = 20,647 \quad P = 0,003 \quad n = 11 \end{aligned}$$

يستدل من الاختبارات الاحصائية المطبقة على المعادلة السابقة بوجود علاقة ذات دلالة احصائية بين الحوافر والكافات مجتمعة وانتاجية العامل في صناعة الاثاث ، حيث بلغت قيمة "F" الحسابية ٢٠,٦٤٧ وبمستوى دلالة مقبولة ، لذا ترفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة بين الحوافر والكافات وانتاجية العامل في صناعة الاثاث ، أي ان هناك علاقة بين هذين المتغيرين . وهذه النتيجة منسجمة مع التوقعات ، كما أن قيمة معامل التحديد المعدل لهذه المعادلة بلغت ٧١,١ % وهي ذات قوة تفسيرية كبيرة .

اما من حيث مرونة انتاجية العامل بالنسبة للحوافر والكافات فقد كانت موجبة ، أي ان العلاقة بين الحوافر والكافات والمتغير التابع انتاجية العامل كانت طردية ، حيث إن زيادة عنصر الحافر بنسبة ١% يؤدي إلى زيادة انتاجية العامل بنسبة ٥٢٣,٥% . وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية .

اما بالنسبة للتحليل الاحصائي للفرضيات الفرعية فكانت كما يلى :

• **الحوافر والكافات وانتاجية العامل :**

يسنح من نتائج التحليل الاحصائي المبينة في الجدول رقم (١٦) وذلك لاختبار "t" لمعادلة الانحدار بين الحوافر والكافات كمتغير مستقل وانتاجية العامل كمتغير تابع في صناعة الاثاث الى ان مستوى الدلالة لقيمة "t" المتعلقة بمعامل الانحدار مقبولة وتساوي ٣,٣% .

لذا ترفض الفرضية العدمية التي تنص على عدم وجود علاقة بين ذلك المتغيرين . وهذه النتيجة تتفق مع الابحاث والدراسات السابقة ومتسقة مع التوقعات .

جدول رقم (١٦)

نتائج تحليل الانحدار لاختبار الفرضيات الفرعية في صناعة الاثاث .

النوع المستقل	T الحسابية	مستوى الدلالة	ملاحظات
الخواص والمكافآت	٤,٥٤٤	,٠٠٣	ترفض فرضية العدم

الفصل الخامس
النتائج والتجزيات

- ١- النتائج
٢- التوصيات

النتائج والتوصيات

نتائج الدراسة:

- ١- قلة اهتمام الشركات الصناعية الفلسطينية بـالجوانب التي من شأنها زيادة انتاجية العامل ، ويمكن أن يعزى ذلك إلى قلة اهتمام هذه الشركات بالانتاجية بشكل عام .
- ٢- وجود علاقة دالة احصائية بين كل من معدل أجر العامل وانتاجية العامل ، وكذلك متوسط نصيب العامل من رأس المال وانتاجية العامل في الصناعات التحويلية ككل .
- ٣- عدم وجود علاقات دالة احصائية بين المتغيرات المستقلة التالية وانتاجية العامل في الصناعات التحويلية ككل . وهذه المتغيرات هي:-
(الحوافر والكافات ، ونسبة عمال الانتاج الى المجموع الكلي للعاملين ، ونسبة العمال المهرة من اجمالي عمال الانتاج ، ونسبة العاملين الجامعيين ، والتدريب) .
- ٤- وجود علاقة ارتباط قريبة من الصفر بين معظم المتغيرات المستقلة ، مما يستدعي استخدام أسلوب الانحدار التدرججي في تحليل البيانات لمعرفة اكبر المتغيرات تأثيرا في انتاجية العامل .
- ٥- وباستخدام الانحدار التدرججي وجد أن هناك علاقات دالة احصائية بين كل من معدل اجر العامل وانتاجية العامل ، وكذلك متوسط نصيب العامل من راس المال وانتاجية العامل في الصناعات التحويلية ككل . اما باقي المتغيرات فقد استبعدت من النموذج بسبب ضعف تأثيرها في انتاجية العامل في الصناعات التحويلية ، وهذا ما يؤكّد النتيجة الأولى وهي قلة اهتمام الشركات بهذه المتغيرات .
- ٦- لقد تبين من نتائج الدراسة ، ان عنصر معدل الاجر كان اهم محدد لانتاجية العامل ، اذ بلغت قيمة معامل هذا المتغير ٤٤٢، على مستوى الصناعة التحويلية ككل . اما المحدد الثاني لانتاجية العامل فقد كان متوسط نصيب العامل من راس المال ، اذ بلغت قيمة معامل هذا المتغير ٢٦٨، على مستوى الصناعة التحويلية ككل .

- ٧ وجود علاقة دالة احصائية بين معدل اجر العامل وانتاجية العامل في معظم الصناعات التحويلية الحقيقة مثل صناعة الاغذية والمشروبات ، وصناعة النسوجات، وصناعة الملابس ، وصناعة دبغ الجلود وصناعة الاحدية ، وصناعة الخشب ، وصناعة السورق .
- ٨ وجود علاقة دالة احصائية بين متوسط نصيب العامل من راس المال وانتاجية العامل في معظم الصناعات التحويلية الثقيلة مثل صناعة المنتجات الكيماوية ، وصناعة منتجات المطاط واللدائن ، وصناعة المعادن عدا الماكينات .
- ٩ لقد اتضح وجود علاقة قوية ومتباينة بين متوسط انتاجية العامل واجر العامل ، وقد تبين انه لزيادة الاجور اثر ايجابي في انتاجية العامل . نتيجة لذلك ، ونظرا لان معدل اجر العامل يفسر اعلى نسبة من انتاجية العامل ، فان التركيز عليه امر ضروري لزيادة تلك الانتاجية .
- ١٠ لقد كانت اشاره المعلمات موجبة في المعادلات السابقة ، وهذا يدل دلاله واضحه على أن زيادة أي عامل من العوامل التي تم تقديرها في النموذج الاحصائي، سوف يكون التأثير ايجابيا في متوسط انتاجية العامل .
- ١١ يلاحظ بان معادلة صناعة الالات والمعدات الاخرى هي افضل معادلة حيث كانت قيمة معامل التحديد المعدل الذي يفسر مقدار التباين في انتاجية العامل الذي يمكن ان يعزى للمتغيرات المستقلة تساوي 60% ، أي اهـا تفسـر 60% من التغير في انتاجية العامل ، وهذه نتيجة مقبولة احصائيا ، ومعنى ذلك انه يمكن الاعتماد على الدالة في التبؤ بتقدير انتاجية العامل بدلاله مكوناًها .

التوصيات

بناء على نتائج الدراسة ، فإنه يمكن تقديم التوصيات التالية :

- ١ من الضروري أن تولي الشركات الصناعية مزيداً من الاهتمام لموضوع الانتاجية بشكل عام وانتاجية العامل بشكل خاص .
- ٢ اجراء المزيد من الدراسات الشاملة بهدف تحديد العوامل التي يمكن ان يعول عليها لتحسين انتاجية العامل ، لما لها من أهمية خاصة ولكونها احدى مكونات الانتاجية الكلية .
- ٣ ضرورة الاهتمام بأدب الانتاجية وإنشاء مراكز متخصصة حتى يأخذ هذا الجانب العلمي اهتمام دورة الطبيعي في عملية التنمية الشاملة بابعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والادارية .
- ٤ ضرورة التأكيد على أهمية موضوع الانتاجية الكلية بشكل عام ، وانتاجية العامل بشكل خاص ، وتحليلها وقياسها في أية منشأة او قطاع كاساس مهم وفعال لتطوير اداء المنشآت والقطاع واقتصاد الدولة ككل . ولذلك يستحسن توعية جميع المديرين وتنقيفهم كقيادات ادارية في المنشآت باهمية الانتاجية ، وذلك باقامة ندوات حول هذا الموضوع ، وبعقد دورات تدريبية .
- ٥ اقامة مركز وطني هدفه تحليل الانتاجية وقياسها لجميع القطاعات التي تساهم في الناتج المحلي الاجمالي ، وقياس الانتاجية بشكل دوري وذلك لعرفة القطاعات التي تنمو انتاجيتها ، والقطاعات التي تتحفظ انتاجيتها ، وذلك لتحسينها وتطويرها .
- ٦ أن تتم عملية قياس الانتاجية لقطاعات أخرى من محمل القطاع الصناعي الفلسطيني .

-٧ ضرورة زيادة الاستثمارات الفعلية في فروع الصناعة التحويلية بغية تحقيق زيادة في انتاج السلع . حيث ان زيادة الاستثمارات تزيد من عدد الوحدات المنتجة وترفع قدرة الاقتصاد الفلسطيني في توفير السلع والخدمات ، ومن ثم الاستخدام الكامل للطاقات الانتاجية المتاحة ، وزيادة التراكمات الرأسمالية والتي تعتبر الصيغة المثلثى لرفع انتاجية العمل وتأثير في الاقتصاد الفلسطيني .

-٨ الاهتمام بزيادة الاجور لما لها من تأثير ايجابي على انتاجية العمل وتطوير نظام المكافآت والمكافآت ، والعمل على تحقيق الربط العلمي بين انتاجية العامل واجرها ، وضمان حصول تغيرات في الاجر تتماشى وتناسب مع التغيرات التي تحصل في قيمة انتاجية العمل .

المراجع

- المراجع العربية
- المراجع الأجنبية
- الملخص بالإنجليزية

المراجع

المراجع العربية:

- ١- ابراهيم ، محمد ، انتاجية العمل والاجور في الاقتصاد الاردني ، رسالة ماجستير ، جامعة اليرموك ، ١٩٩٦ .
- ٢- ابو الشكر ، عبد الفتاح وآخرون ، التصنيع في الضفة الغربية ، مركز التوثيق والمخطوطات والنشر ، نابلس ، ١٩٩٧ .
- ٣- ابو شيخة ، احمد ، تقييم اولي للانتاجية في الاقتصاد الاردني ، مجلة البنك في الاردن ، العدد ٧٤ ، ١٩٨٨ .
- ٤- اسماعيل ، صائب ، وسعدون الساقى ، دراسة تحليلية لانتاجية في منشآت الصناعة الخفيفة للفترة ١٩٧٦-١٩٨٣ ، مجلة تهيئة الرافدين ، مجلد ١١ ، عدد ٢٦ ، ١٩٨٢ .
- ٥- اسماعيل ، محمد ، اقتصاديات الصناعة : دراسة نظرية تطبيقية ، دار الجامعات المصرية ، ١٩٨٧ .
- ٦- الاشقر ، غسان ، تحليل وقياس الانتاجية في الصناعات البلاستيكية الاردنية ، رسالة ماجستير ، الجامعة الاردنية ، ١٩٩٤ .
- ٧- البدرى ، صباح ، الانتاجية في الصناعة الاردنية ، مؤته للبحوث والدراسات ، المجلد السادس ، العدد السادس ، ١٩٩٥ .
- ٨- البنك الدولى ، تقرير عن التنمية في العالم ، ١٩٩٦ .

- ٩- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ، المسح الصناعي للاعوام ١٩٩٤-١٩٩٥-١٩٩٦-١٩٩٧-١٩٩٨.
- ١٠- الدباغ ، حلمي ، دراسة مقارنة للاقتصاد بين شركة مناجم الفوسفات وشركة مسانع الأسمدة الأردنية ، رسالة ماجستير ، الجامعة الأردنية ، ١٩٩٢.
- ١١- السيد ، عثمان ، الانتاجية ووسائل رفعها في الوحدات الاقتصادية ، دمشق ، ١٩٧٢.
- ١٢- الطاني ، سعدون ، وجورج يوسف حلبي ، انتاجية الموارد في المشاة العامة للخياطه ، مجلة تنمية الرافدين ، ١٩٨٨.
- ١٣- العلي ، وجيه ، الانتاجية : مفهومها وقياسها والعوامل المؤثرة فيها ، بيروت ، دار الطليعة ، ١٩٨٣.
- ١٤- العلي ، وجيه ، زيادة الانتاجية : من المسؤول عنها وكيف تتحقق ، المجلة العربية لـلادارة ، خريف ١٩٨٣ ، ص ٧٨.
- ١٥- العلي ، وجيه ، عوامل التغير في انتاجية العمل ، المجلة العربية لـلادارة ، العدد الثاني ، ١٩٨٣.
- ١٦- العلي ، وجيه ، محمد حسن ، حول مفاهيم الانتاجية ، مجلة البحث الاقتصادي والاداري ، جامعة بغداد ، ١٩٧٨.
- ١٧- القرشي ، مدحت ، انتاجية العمل في القطاع الصناعي المختلط في العراق والعوامل المؤثرة فيها ، دراسة تطبيقية للفترة ١٩٧٠ - ١٩٧٨ ، مجلة البحوث الاقتصادية والادارية ، العدد ٢ ، مجلد ٩ ، ١٩٨١.

- ١٨ - المؤمني ، رياض ، السر التفسير التكنولوجي على هيكل الانتاج والانتاجية لشركة مصفاة البترول الاردنية ، مؤسسة للبحوث والدراسات ، المجلد الحادي عشر ، العدد الرابع ، ١٩٩٦ .
- ١٩ - بني هاني ، عبد الرزاق ، محمد روابدة ، السر تعليم العمال واصحاب العمل على الانتاجية : دراسة حالة من القطاع الزراعي ، دراسات ، المجلد السادس عشر ، العدد الاول ، ١٩٨٩ .
- ٢٠ - ج . فاغنر ، القيمة انتاجية العمل في تطور المجتمع ، ترجمة عدنان رزوف ، مجلة النفط والتنمية ، العدد ٤ ، ١٩٨٧ .
- ٢١ - حسين ، سثار ، تحليل العوامل المؤثرة في انتاجية العمل في القطاع الصناعي للسنوات ١٩٧٠-١٩٨٢ ، تعميم الرافدين ، العدد السابع والعشرون ، ١٩٨٩ .
- ٢٢ - خرابشة ، عبد ، واحمد ملکاوي ، الانتاجية في المؤسسات الصناعية التي توظف عشرين عاملين فأكثر ، دراسات ، المجلد الخامس عشر ، العدد الثاني ، ١٩٨٨ .
- ٢٣ - رزوف ، عدنان ، الاجور والانتاجية ، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر ، الموصل ، ١٩٧٨ .
- ٢٤ - سليمان ، حسن ، الانتاجية مفاهيمها وطرق حسابها ، مجلة التنمية الادارية ، ١٩٩٧ .
- ٢٥ - عطيه، عبد القادر ، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق ، الدار الجامعية، الاسكندرية ، ١٩٩٨ .
- ٢٦ - غرفة صناعة عمان ، رسالة الصناعة ، عدد ٤٦ ، ١٩٩١ .

- ٤٧- مبارك ، حمد الله ، دراسة تحليلية لواقع الانتاجية في الشركات الصناعية المسماة العامة ، رسالة ماجستير ، الجامعة الأردنية ، ١٩٩٠ .
- ٤٨- متولي ، مختار محمد ، عبد الرحمن محمد عبد الرحمن ، اثر الانتاجية العمالة على عائد الاستثمار في شركات الفرز والنسيج في القطاع العام جمهورية مصر العربية ، مجلة العلوم الادارية ، مجلد ١٣ ، عدد ١٢ ، الرياض ، جامعة الملك سعود ، ١٩٨٨ .
- ٤٩- محجوب ، بسمان ، ورشاد مهدي ، انتاجية العمل والعوامل المؤثرة فيها ، مجلة تنمية الرافدين ، عدد ٧ ، ١٩٨٢ .
- ٥٠- محجوب ، بسمان ، صالح ، غازي ، العلاقة التبادلية بين الانتاج والحوافز ، المجلة العربية للادارة ، مجلد ١٤ ، عدد ٣ ، ١٩٩٠ .
- ٥١- محمد ، صادق ، الانتاجية بين النظرية والطبيعة الاداري ، مجلد ٩ ، عدد ٢٨ ، ١٩٨٧ .
- ٥٢- مركز التخطيط الفلسطيني ، سلسلة دراسات وتقارير ، ١٩٩٩ .
- ٥٣- ملكاوي ، احمد ، قياس الانتاجية والتغير التكنولوجي في شركة مناجم الفوسفات الاردنية ١٩٦٣-١٩٨٦ ، دراسات ، المجلد السادس عشر ، العدد الاول ، ١٩٨٩ .
- ٥٤- نصر ، محمد وآخرون ، دراسة الانتاجية في قطاع الصناعات الكيماوية ١٩٨٩ ، المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا ، ١٩٩٠ .

المراجع الأجنبية:

- 1- Bao , Ben-Hsien and Bao, Da-Hsien , An Empirical Investigation of the Association Between Productivity and Firm Value . Journal of Business Finance and Accounting , 16(6) , 1989 , 699-717 .
- 2- Chaw Bruce , W. No-Nonsense Guide to Measuring Productivity , Harvard Business Review , Jan 1988 .
- 3- Dearden . J . How To Make Incentive Plans Work . Harvard Business Review , July , 1972 , 117-124 .
- 4- European Productivity Agency . The Report of Rome Conference , Cambridge ,1960 , 2 .
- 5- Fabricant , S . Basic Facts on Productivity change . National Bureall of Economic Research , New York , 1959 , 1 .
- 6- Gale , Bradley T . Can More Capital Buy Higher Productivity ? Harvard Business Review , 1980 , 78-86 .
- 7- Glisson , Charless . and Martin Patricia , Productivity and Efficiency in Human Service Organization as Related to Structure, Size and Age , Academy of Management Journal , 1980 , 21-27 .
- 8- Griliches , ZVI . Productivity , R & D , and Basic Research at the Firm Level in the 1970's , The American Economic Review ,76(1) , 1986 , 141-147 .
- 9- Hennigan , j . Partrick , and Burkhead , Jess . Analysis : Asearch for Defination and Order . Public Administration Review , 1979 .
- 10- Hill Charles W.L , and Snell Scott , Efefct of Ownership Structure and Control on Corporate Productivity , Academy of Management Journal , 32 (1) , 1989 .
- 11- ILO , Method of Productivity , studies and reports , New Series , No. 18 , 1951 .
- 12- Israel Central Bureau of Statistics, 1995 .
- 13- Japan Prductivity Center . The Basic Concept of Productivity ,International Productivity Center , 1983 , 13 .

- 14- Judson . S . Dealing with Productivity as a Strategic Issue , 1982 , 42.
- 15- Kraft , W.R. and K.L. Williams . Job Design Improves Productivity , Economic Journal , 1976 .
- 16- Kriglince . A. Productivity Improvement Through Better Problem Solving by Supervision . National Productivity Review , 1988 , 7 .
- 17- Kukoleca , Stevan . Osnovi Ekonomike I Organizije Preduzeca . Informator , Zagreb , 1962 , 82 .
- 18- Leonard , J . Garret . Milton Silver . Production Management Analysis , McGraw Hill , 1973 , 251 .
- 19- Mansfield , E . The Economics of Technological Change. W.W . Norton ,Inc , New York , 1980 , 140 .
- 20- O.E.E.C . Productivity Measurement Concepts . Volume 1 , Parise , 1955.
- 21- Robert , A.S . People and Productivity. McGraw Hill , New York, 1976 .
- 22- Salter , W . Productivity and Technical Change . Cambridge , 1960 , 2 .
- 23- Schuster , Frederick . Human Resource Management . Riston Publishing Co , 1985 , 105 .
- 24- Shroeder , Roger . Operation Management . McGraw Hill , 1989, 662 .
- 25- Stanely , Henric , How Dealy Is The Prdctivity Disease ,Harvard Business Review ov , 1981 .
- 26- Sutermeister , R . Aday at , case services Harvard Business School , Mideast Equipment Corporation , 1980 .
- 27- Terlecky , N . Effects of R & D on the Productivity Growth of Industries : An Explatory Study . Washington , 1974 .

Abstract

This study aimed at measuring the interest of the industrial manufacturing as a whole and as a branch in the West Bank on the average wage of labour , the workers average share of capital , motivations and rewards , workers of production versus the total workers , skilled workers versus the total production workers , the average of university works , and training , and the effect of this interest on the labour productivity at the industrial manufacturing companies and its branches .

The results of the statistical analysis , which were collected from the Palestinian Ministry of Industry through a questionnaire of the industrial file for the year 1997, showed that the industrial manufacturing companies do not care with these factors The most effective factors on the labour productivity is the average wage of labour , and the workers average share of capital , The other factors such as rewards and motivations , workers of production versus the total workers , skilled workers versus the total production workers , the average of university works , and training , did not have statistically significant relationships with labour productivity .

Concerning the branches of the industrial manufacturing , results showed that the most effective factors on the labour productivity was the average wage of labour .

This study also came up with a group of recommendations aim at increasing the interest of the labour productivity .